مساحات فكرية

إلكترونية تحمل وجهات نظر متباينة

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تكلفة النزوح في عالم يكره اللاجئين

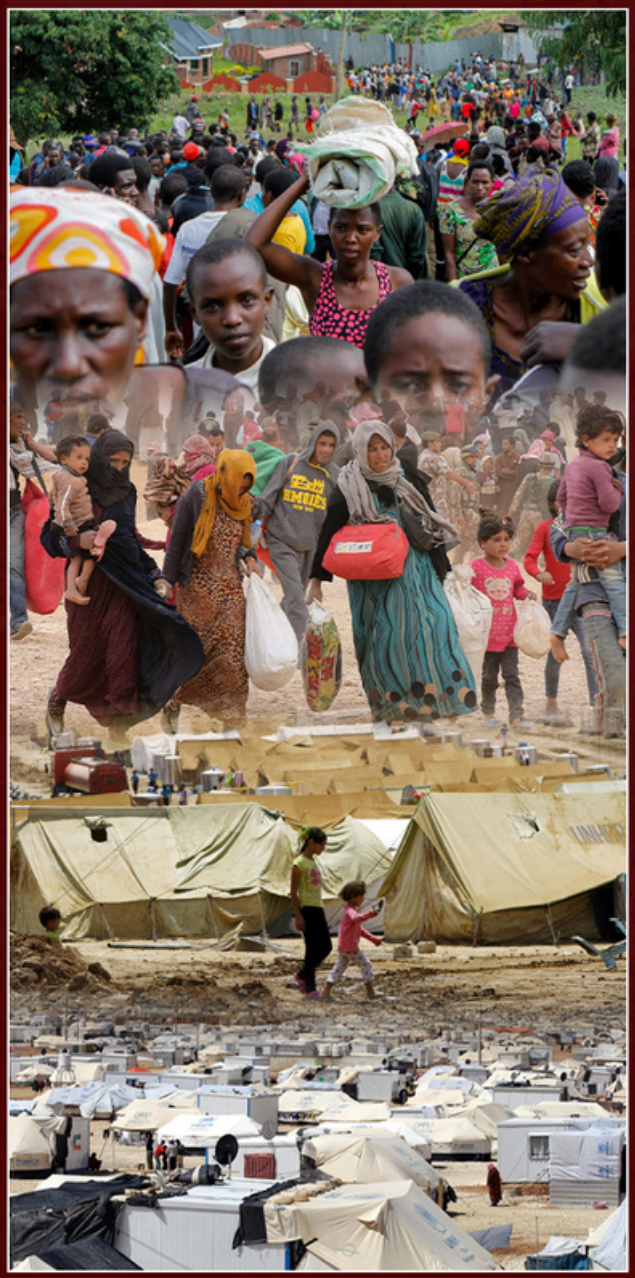

- حالة أطفال النزوح بالعالم العربي في عام 2023.
- سياقات طاردة... جغرافيا النزوح واللجوء في الشرق الأوسط.
- ما هي التكاليف التي تتحملها الدولة المستقبلة للاجئين؟
- كيف يستغل الإرهاب المساحات الفارغة ما بعد النزوح؟
- التحديات الاقتصادية لعودة اللاجئين في بلدان النزاع
- كيف يتفاعل المجتمع الدولي مع اللاجئين؟

العدد الرابع
مارس 2024

مساحات فكرية

مارس 2024

إلكترونية تحمل وجهات نظر متباينة
تصدر عن

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير الأكاديمي

د.أبوالفضل الاسناوي

رئيس المركز

د.سمير صبري

المحرر

ضياء نوح

إخراج فني

أحمد خالد

الهيئة الاستشارية

د. بلال بدوى

د. محمد الجمال

ا. ايمن فتحي

ا. السيد عبد النبي راشد

تعريف مركز رع للدراسات:

تأسس مركز رع للدراسات في يناير ٢٠٢١، كمركز تنويري، اسمه من الحضارة المصرية القديمة، وما مثله الإله " رع " من الضوء والضياء، قاصداً أن يكون المركز منصة فكرية تنويرية، تطرح الحلول والبدائل لصناع القرار في مصر والدول العربية، ساعياً إلى رصد وتحليل التحولات والتغيرات الكبرى في العالم وفي الأقاليم الجغرافية المهمة، وبخاصة الشرق الأوسط، ومحاولة استشراف تأثير هذه التحولات مستقبلاً، وتأثيرها على المنطقة.

مركز رع للدراسات الاستراتيجية
RCSS | RA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العدد الرابع - مارس 2024

يمنع الاقتباس أو إعادة النشر إلا بإذن

العنوان: ١٢ شارع اليمن، ميدان لبنان، المهندسين.

الهاتف: +٢٠١٠١١٥٠٢١٤٨ - +٢٠٢٣٣٠٢٨٢١٤

البريد الالكتروني: INFO@RCSSEGYPT.COM

محتويات العدد

الافتتاحية — حالة أطفال النزوح بالعالم العربي في عام ٢٠٢٣ — د. أبوالفضل الإسناوي — 04

1 — كيف يستغل الإرهاب المساحات الفارغة ما بعد النزوح؟ — د. أسماء دياب — 08

2 — سياقات طاردة... جغرافيا النزوح واللجوء في الشرق الأوسط — ضياء نوح — 13

3 — ما هي التكاليف التي تتحملها الدولة المستقبلة للاجئين؟ — د. حسام البقيعي — 17

4 — التحديات الاقتصادية لعودة اللاجئين في بلدان النزاع — رضوى محمد — 21

5 — كيف يتفاعل المجتمع الدولي مع اللاجئين؟ — سارة أمين — 26

6 — النزوح العراقى الكبير 2014 .. ملف عالق وحلول منتظرة — إسراء جمال — 31

7 — تحديات العودة الطوعية للاجئين السوريين — وردة عبد الرازق — 33

8 — حالة النزوح السوداني..(المسارات والتداعيات الإنسانية) — عبير مجدي — 39

9 — حالة اللجوء الفلسطينى...مخيمات الداخل ودول الجوار — نادين مطر — 44

10 — استراتيجية الاستيطان في الفكر الإسرائيلي — ساجدة السيد — 49

11 — إعداد البيانات — ريهام السماحي - سارة صبري — 54

الافتتاحية

حالة أطفال النزوح بالعالم العربي في عام 2023

لا يمكن قبول ما يحدث لأطفال النزوح بالعالم العربي منذ العام الماضي على أنه "حالة طبيعية"، فمن سوريا إلى اليمن إلى السودان إلى فلسطين، وحال أطفال النزوح في أسوء صورة، بل يعبر عن أزمة أخلاقية في الوقت الراهن، تشير إلى خذل العالم لأطفاله، وعجزه عن محاسبة الجناة المتسببين في الواقع المرير الذي يعيشه هؤلاء في مناطق نزوحهم.

وأكد تقرير صادر عن مؤسسة "أنقذوا الأطفال"، في فبراير 2024 أن أكثر من 10 ملايين طفل أجبروا على الفرار من منازلهم خلال عام 2023، وكان الأطفال في السودان والصومال هم الأكثر تضررا. وأن إجمالي عدد الأطفال النازحين عالمياً بلغ أكثر من 50 مليونا.

د. أبوالفضل الإسناوي

حُرم الأطفال النازحون في هذه الدول من بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم والخدمات الأخرى التي توفر لهم أساسيات الحياة، فقد حمل تقرير صادر عن "يونيسف" (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) في 14 فبراير ، عنوانًا مخيفًا، هو أن "أطفال غزة يحتاجون إلى الدعم المنقذ للحياة"، وهو ما يعني اعتراض "يونسيف" على واقع النازحون من الأطفال في غزة، وعدم قبولها صمت دول العالم تجاههم، مؤكدة أن السبل تقطعت بأكثر من 600 ألف طفل، أي نصف عدد السكان النازحين في رفح، ليس لديهم مكان آمن يذهبون إليه.

وفقا للتقرير السابق ذكره، فإن ما يقرب من 850 طفلًا في قطاع غزة هُجّروا داخلياً، ولا يحصلون على ما يكفي من الماء والغذاء والوقود والدواء، أي محرومون من الخدمات الأساسية، وتُمنع عن بعضهم المساعدات الإنسانية.

فالبنية التحتية المدنية مثل الملاجئ والمرافق الصحية والتعليمية والكهربائية والمياه والصرف الصحي، التي يحتاجها الأطفال النازحون لم تحترم ولم تُحمى من أفعال جيش الاحتلال، حتى الكوادر الطبية التي تتنقل إلى أماكن نزوحهم لمنع تفشي الأمراض بينهم وتقديم الرعاية للمرضى والجرحى منهم، تظل مهددة حتى لا تقوم بدورها.

لقد أكدت "يونسيف" في أخر تقاريرها أن الأطفال النازحين من ضربات جيش الاحتلال الإسرائيلي، يواجهون تهديداً ثلاثياً مميتاً لحياتهم، مع ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض، وانخفاض التغذية، واستمرار التصعيد. ووفقًا للتقرير تعرض الأطفال النازحون في غزة وأسرهم للهجوم في الأماكن التي يفترض أن يكونوا فيها في أمان — مثل مراكز الإيواء وأماكن العبادة. لقد فقد النازحون إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والوصول إلى المراحيض والحمامات، وأصبح هؤلاء الأطفال وأسرهم يعجزون عن الحفاظ على مستويات النظافة الصحية اللازمة للوقاية من الأمراض والإسهال المزمن — وهو أهم أسباب وفاة الأطفال الصغار في أماكن النزوح. ورغم هذه المخاطر الشرسة، لا تصل المساعدات إلى جميع الأطفال. فيوماً بعد يوم، تواجه اليونيسف وشركاؤها ثلاثة تحديات رئيسية في الوصول إلى من هم في أمس الحاجة، هي "السلامة" و"الجوانب اللوجستية" و"القيود المفروضة على السلع التجارية".

من فلسطين إلى السودان، تبدو حالة الأطفال النازحين أكثر قسوة، دون إعلامي يُسلط عليهم، فقد دعا تقرير صادر عن "اليونيسف" في فبراير 2024، دول العالم إلى عدم غض الطرف عن مأساة أطفال السودان التي أصبحت أكبر أزمة

نزوح للأطفال في العالم، بعد مرور أكثر من ثلاثمائة يوم على الحرب وتسببت في موجة من الفظائع ضد أطفال السودان. ووفقا للمتحدث باسم اليونيسف "جيمس إلدر" فإن اندلاع الحرب في السودان، أدى إلى تهجير أربعة ملايين طفل سوداني- أي 13,000 طفل كل يوم لمدة 300 يوم، مشيرًا في تصريح أدلى به لبعض وسائل الإعلام، إلى أن الأمل تلاشى وفقد الناس الأمان والممتلكات، فيما انفصل الأصدقاء وأفراد الأسر عن بعضهم البعض أو فقدوا. وأشار "جيمس إلدر" إلى أن أكثر من 700 ألف طفل من النازحين السودانيين من المحتمل أن يعانوا من أخطر أشكال سوء التغذية هذا العام، ومن المرجح أن يموت عشرات الآلاف منهم".

إن ما يهدد حياة الأطفال النازحين في السودان، هو عدم وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومستدام ودون عوائق عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، كذلك تراجع مستوى تقديم الدعم الدولي للمساعدة في الحفاظ على الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الأطفال للبقاء على قيد الحياة. وبالتالي يعتبر الأطفال في السودان، هم أبرز ضحايا الحرب الدائرة، لما لها من تأثيرات على حياة النازحين منهم، مثل الصحة الجسدية، حيث يعتبر الأطفال أكثر عرضةً لسوء التغذية والأمراض المعدية والإصابات الناجمة عن العنف، كما قد يعاني الأطفال النازحين من أعراض الصدمة مثل القلق أو الاكتئاب أو اضطراب ما بعد الصدمة، وقد يجدون أيضاً صعوبة في النوم أو التركيز أو الشعور بالأمان.

فالنزوح في السودان لا يؤدي إلى فصل الأطفال عن عائلاتهم فقط، بل تجنيدهم في جماعات مسلحة أو تعرضهم لأشكال مختلفة من العنف.

ومن السودان إلى سوريا، فقد أكد بيان صحفي صادر عن "اليونسيف" في منتصف مارس 2024، أنه بعد ثلاثة عشر عامًا من النزاع في سوريا، يحتاج حوالي 7.5 مليون طفل سوري إلى المساعدة الإنسانية - أكثر من أي وقت آخر خلال النزاع. وقالت المديرة الإقليمية لليونيسف، "أديل خضر" إن "الواقع المحزن هو أن العديد من الأطفال في سوريا اليوم، وفي الأيام المقبلة، سيحتفلون بعيد ميلادهم الثالث عشر، ويصبحون يافعين، مع العلم أن طفولتهم بأكملها حتى الآن قد اتسمت بالنزاع والنزوح والحرمان". وأكد بيان "يونسيف" أن ما يقرب من نصف الأطفال في سن الدراسة البالغ عددهم 5.5 مليون طفل - حوالي 2.4 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة - خارج المدرسة.

وأكد أخر تقرير صادر عن "اليونسيف" في نهاية عام 2023، أنه في عام 2023، قبل الزلازل المميتة التي ضربت سوريا في 6 فبراير 2023، كان أكثر من 3.75 مليون طفل في جميع أنحاء البلاد بحاجة إلى مساعدات غذائية بينما كان حوالي 7 ملايين طفل عبر البلاد بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة. وفي ذات التقرير، قالت المديرة الإقليمية لليونيسف لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "إنها مسؤوليتنا جميعاً أن نؤكد للأطفال أن مستقبلهم هو أولويتنا" وأضافت "يجب أن نستجيب لاحتياجات الأطفال أينما كانوا في جميع أنحاء سوريا وأن ندعم الأنظمة التي تقوم عليها الخدمات الأساسية التي يحتاجونها بشدة".

وقالت غابرييلا وايجمان، مديرة الشؤون الإنسانية العالمية لمنظمة إنقاذ الطفولة، إنه "في جميع أنحاء العالم، يعيش واحد من كل 73 شخصًا بعيدًا عن منازلهم بسبب النزوح القسري، سواء كان ذلك

بسبب النزاع أو بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ، وهي نسبة تضاعفت تقريبًا في السنوات العشر الماضية، مؤكدة أن للنزوح أوجه متعددة، حيث نفس الشيء يُجبر الأطفال على مغادرة منازلهم مرارًا وتكرارًا، وهو أمر محزن بالنسبة للعديد من الأطفال في أماكن مثل غزة وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتابعت "على الرغم من أن الإحصائيات هائلة، إلا أن الطفل النازح ليس مجرد رقم.

لقد تعرضت 68 بالمائة من المخيمات في الشمال السوري لفيضانات وغرق الخيم، كما شهدت 61 بالمائة من المخيمات تمزق واقتلاع الخيم نتيجة الرياح العاتية والأمطار، خلال الأشهر النصف الثاني من 2023، إذ تكشف النسب والإحصائيات عن واقع حقيقي ومؤلم يعيشه المدنيون في مخيمات التهجير مع كل شتاء يمر عليهم. واختصرت ماريكسي ميركادو، المتحدثة باسم "اليونيسيف"، الحال الذي يعيشه أطفال سوريا بقولها "وحدهم الأطفال في سوريا يتحملون الجزء الأكبر من المأساة، رغم أنهم لا علاقة لهم على الإطلاق بهذا النزاع، لكنهم يتحملون وطأة الصراع.. جيل كامل لم يعرف شيئا الآن سوى الحرب، فكيف يمكن أن يكون هذا شيئا جيدا لأي شخص؟".

ومن سوريا إلى اليمن، يظل وضع الأطفال النازحين أكثر خطورة، وتأثيرا على مستقبل التركيبة الاجتماعية في اليمن، فقد أفاد تقرير صادر عن "اليونسيف" في فبراير 2024، أن إجمالي عدد النازحين من الأطفال في كافة مناطق اليمن منذ تصاعد الحرب عام 2015، بلغ نحو1.3 مليون طفل، وأنه وسط النزوح والظروف الاقتصادية القاسية، يلجأ أغلب الأطفال غير الملتحقين بالمدارس للانخراط في عمالة الأطفال أو في الأعمال المنزلية من أجل البقاء وإعالة أسرهم، مما يزيد من صعوبة تعويض سنوات التعليم الضائعة. وأفادت الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين في اليمن، بأن خُمس الأطفال النازحين في سن الدراسة محرومون من حقهم في الحصول على التعليم، فيما أكثر من ثلاثة أرباع مخيمات النزوح في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً لا تضم بداخلها مدارس.

ووفقا لتقرير "الاحتياجات الإنسانية للنازحين 2023" الصادر عن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين باليمن، فإن 103,396 طفل نازح ممن هم في سن الدراسة غير ملتحق بالتعليم، أكثر من نصفهم من الإناث، وبوقع 54,078 طفلة، مقابل 49,318 من الأطفال الذكور. وأضاف التقرير بأن الأطفال المحرومون من التعليم يمثلون نسبة حوالي 20.3% من إجمالي الأطفال النازحين ممن هم في سن الدراسة، والبالغ عددهم 510,151 طفل، منهم 252,379 ذكر، و257,772 أنثى.

ووفقا لـ "اليونسيف" فإن النزاع المسلح الذي طال أمده في اليمن والأزمة الإنسانية، يوثر بشدة على أكثر من 3.1 مليون طفل نازح داخليا. كما حذرت منظمة "أنقذوا الأطفال" قرب نهاية مارس 2024 من أن اثنين من كل خمسة أطفال يمنيين لا يلتحقون بالمدارس، رغم تراجع حدة القتال في العامين الماضيين في البلد الغارق في نزاع منذ قرابة عقد. ونبهت المنظمة في بيان حول تقرير جديد أعدته، إلى أن "احتمال أن يترك الأطفال النازحون المدارس أكبر مرّتين مقارنة بأقرانهم"، مبينة أن العنف المستمر والأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن النزاع، دفعا 4,5 مليون شخص من أصل 33 مليون يمني (14%)، إلى "النزوح، بعضهم عدة مرات".

وقالت الباحثة اليمنية، هدى الزبيري، إن "تأثير النزوح على الأطفال قد يكون له آثار طويلة الأمد على صحتهم الجسمانية أو النفسية، وهناك ما يقرب من 4.5 مليون نازح، منهم 80% من الأطفال والنساء. وأكدت الباحثة في دراستها الصادرة في فبراير 2024، أن هناك آثارًا ناتجة عن نزوح الأطفال، ذكرت منها التعرض للخطر الجسدي والنفسي والاستغلال، بما ذلك التعرض للاتجار البشري، أو يكونون أكثر عرضة للإصابة بأمراض نفسية، كالاكتئاب والقلق والانفصام الذي يصاحبهم إلى مرحلة الرشد. وأشارت " الزبيري" في دراستها إلى أن الأطفال النازحين، يواجهون تمييزًا عنصريًا، وخاصة في الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليمية. وذكرت الباحثة في دراستها أن الإحصائيات حول آثار النزوح على الأطفال تشير إلى أن ما يقارب من 500,000 طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد مما يعرضهم للموت. ويتعرض الأطفال النازحون للاستغلال الجنسي والنفسي والجسدي بشكل متزايد، ويضطر العديد منهم إلى العمل في وظائف خطرة".

ومن اليمن إلى الصومال، نشير إلى أن هذا البلد شهد ثاني أكبر عدد من الأطفال النازحين في عام 2023، ويرجع ذلك في الغالب إلى الفيضانات والجفاف والصراع وانعدام الأمن. ومن المحتمل أن يصل عدد الأطفال النازحين في الصومال حتى نهاية الربع الأول من عام 2024 إلى ما يقرب من 1.6 مليون طفل إضافي، وهو ما يرفع من إجمالي عدد الأطفال النازحين في الصومال إلى 2.4 مليون.

كيف يستغل الإرهاب المساحات الفارغة ما بعد النزوح؟

د. أسماء دياب

وفقًا للتقرير العالمي عن النزوح الصادر عن الأمم المتحدة، وصل إجمالي عدد النازحين داخليا ٧١.١ مليون شخص في جميع أنحاء العالم حتى نهاية عام ٢٠٢٢، منهم ٦٢.٥ مليون نازح نتيجة الصراعات والعنف، ٨.٧ مليون نازح بسبب الكوارث، وفقا للبيانات الصادرة في التقرير تصدرت سوريا أعلى معدل نزوح بنسبة تقدر بـ٦.٨٦ مليون شخص حتى عام ٢٠٢٢، جاءت أوكرانيا في المركز الثاني من حيث معدل النزوح بـ٥.٩١ مليون نازح، والكونغو الديمقراطية في المركز الثالث بـ ٥.٦٨ مليون نازح، تلاها في المركز الرابع كولومبيا بـ٤.٧٦مليون نازح، في المركز الخامس اليمن عدد النازحين ٤.٥٢ مليون شخص، ثم أفغانستان المركز السادس ٤.٣٩ مليون شخص، ثم المركز السابع الصومال ٣.٨٦ شخص نازح، وإثيوبيا في المركز الثامن بعدد ٣.٨٥مليون نازح، ثم نيجيريا المركز التاسع ٣.٦٤مليون نازح وجاءت السودان في المركز العاشر حتى أخر عام ٢٠٢٢ ب ٣.٥٥ مليون نازح داخلي.

حالة النزوح عالميًا 2022

- 71.1 مليون نازح داخليا
- 26.5 مليون نازح نتيجة الصراعات والعنف
- سوريا سجلت 6.86 مليون نازح
- أوكرانيا 5.91 مليون نازح
- الكونغو الديمقراطية 5.68 مليون نازح
- كولومبيا 4.76 مليون نازح
- اليمن 4.52 مليون نازح
- أفغانستان 4.39 مليون نازح
- الصومال 3.86 مليون نازح
- إثيوبيا 3.85 مليون نازح
- نيجيريا 3.64 مليون نازح

السودان شهد أعلى معدل نزوح داخلي بما يزيد عن 8 ملايين مقارنة بعدد 3.55 مليون في أواخر 2022

عليه؛ تشير الأرقام السابقة إلى أن سوريا تُعد الأعلى من حيث عدد النازحين، وتأتي السودان أخر قائمة الدول سابقة الذكر من حيث العدد، الجدير بالذكر أن أعداد النازحين في الدولتين سابقة الذكر (السودان- سوريا) لم تستقر عند هذه المعدلات التي تم ترتيبها وفق الدول العشرة المذكورة، بل تضاعفت الأعداد فيهما خلال عام ٢٠٢٣ عن غيرها من الدول، بفعل الزلزال الذي وقع في سوريا بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٣، والضربات المتبادلة بين القوات السورية، وهيئة تحرير الشام، وبفعل النزاع الداخلي الواقع بين قوات الجيش السوداني، و قوات الدعم السريع في السودان منذ ابريل ٢٠٢٣، حيث وصل عدد النازحين في سوريا ١٣٣.٠٠٠في عام ٢٠٢٣، و نزح داخليا في السودان عام ٢٠٢٣ ربع مليون شخص سوداني و١٦٣.٠٠٠ شخص من جنسيات مختلفة،لاجئين من دول أخري داخل السودان.

بناء عليه، تشير أعداد النازحين المبينة إلى عدة تساؤلات، تتعلق بالأزمات الإنسانية المترتبة على الحروب والنزاعات الداخلية، التي قد يترتب عليها استغلال الجماعات الإرهابية للمناطق النازح أهلها، خوفاً من التعرض للقتل أو الاعتداء، أو بسبب عدم توفر مقومات الحياة الأساسية، وعليه يحاول هذا التحليل الإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بالنزوح داخل سوريا والسودان، كـ حالتان مختلفتان تثيران نفس الأسئلة، ربما تكون الإجابات تحمل بعض جوانب الاختلاف وبعض جوانب الاتفاق وفق المعطيات.

وتتمثل الأسئلة العامة التي يجيب عنها هذا التحليل في: ما المناطق التي أدى النزوح منها إلى تمركز الجماعات الإرهابية الفعلي فيها في سوريا، واحتمالية حدوث ذلك في مناطق من السودان؟، وما العوامل التي تسببت في النزوح، والمقومات التي أدت إلى تمركز الجماعات الإرهابية في تلك المناطق؟، وما العوامل التي تسببت في التغيير الديموغرافي للدول المذكورة؟، وما الأطراف التي استفادت من هذا التغير الديموغرافي المترتب على النزوح؟

مناطق جاذبة للإرهاب:

تحتفظ "هيئة تحرير الشام"- التابعة لتنظيم القاعدة سابقا - بسيطرتها على ٥٠٪ من محافظة إدلب شمال غرب سوريا، وأجزاء من محافظات حماة وحلب واللاذقية، فيما يتواجد بؤر غير مسيطرة من داعش في محافظة دير الزور، بالإضافة إلى تواجد ضعيف من عناصر لتنظيمات أخري موزعة في عدة محافظات انحصر تأثيرهم، بسبب التفكك والصراع مع "هيئة تحرير الشام" مثل "الحزب الإسلامي التركستاني" و "جماعة حراس الدين"، وفصيل "أحرار عولان"، وفق المعطيات يتضح أن الوجود الظاهر يظل لـ"هيئة تحرير الشام"، حيث استطاعت الهيئة السيطرة علي إدلب بعد الحرب الأهلية التي تسببت في نزوح آلاف الأشخاص، الذين يعد أغلبهم من الدروز والمسيحيين والشيعة، وحل مكانهم أخريين نازحين من مناطق أخرى في سوريا، حيث يبلغ عدد سكان إدلب حالياً ٤.٥ مليون شخص، بعض انتقال أشخاص من مناطق عدة إليها من المكون السني. الجدير بالذكر؛ أن محافظة إدلب اجتمعت عليها عوامل عدة، تسببت في اضطرار أهلها للنزوح، منها؛ سيطرة الجماعات الجهادية على المنطقة، ضربات قوات الجيش السوري للجماعات الجهادية، والآثار المدمرة لزلزال ٢٠٢٣، فتوالت تلك الظروف وتسببت في نزوح الآلاف، حيث أرغمت تلك النزاعات والكوارث الطبيعية، التي يتمثل أخرها بشن النظام السوري وقوات روسية بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣ هجمات ضد مواقع لمسلحين في إدلب، تسببت في مقتل عائلات كاملة من المدنيين، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، فنتج عن تلك العوامل نزوح للسكان عدة مرات لأماكن مختلفة بحثاً عن مقومات الحياة الأساسية.

على صعيد الوضع في السودان؛ يتخوف المراقبون من تسلل عناصر إرهابية وتكوين بؤر تؤدي إلى انتعاش الجماعات الإرهابية في المناطق التي نزح سكانها منها، بسبب سوء الأوضاع الإنسانية التي خلفها الصراع في البلاد، بالنظر في المناطق النزوح، نرصد عاملين محفزين لنشاط الجماعات الإرهابية؛ أولهما: التماس الحدودي مع دول تنشط بها الجماعات الإرهاب، ومناطق التماس وفق الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة الخرطوم ٦٧٪ من سكانها نزحوا منها، تشترك مع العاصمة الخرطوم إثيوبيا واريتريا، حيث ينشط في إثيوبيا حركة الشباب التابع لتنظيم القاعدة، وينشط في إريتريا حركة الجهاد الإسلامي التي كانت مدعومة من نظام عمر البشير الإخواني.

كما أن النزوح من إقليم دارفور بلغ ٤٠٪ من السكان، ويشترك إقليم دارفور مع دولة تشاد وليبيا في الحدود، وينشط في تشاد عدة جماعات إرهابية أكثرها نشاطاً داعش، كما ينشط داعش في ليبيا، ويخطط التنظيم منذ فترة تأسيس فرع له في السودان، عن طرق تسلل عناصره عبر دول الساحل الإفريقي بمساعدة الخلايا النائمة في السودان، الولاية الشمالية وولاية نهر النيل نزح منها ٣٠ ٪ من السكان؛ ثانياً: الأوضاع الإنسانية المتردية، حيث عجزت المنظمات الإنسانية عن الوصول إلى تلك المناطق، بسبب استمرار تجدد الاشتباكات، بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، مما رفع من معدلات حجم المخاطر على موظفي الإغاثة والسكان، بالتالي أصبحت المنطقة طاردة للسكان وغابت عنها ملامح مقومات الحياة.

بناء عليه؛ أصبحت منطقة دارفور أولى المناطق المرشحة لتكون جاذبة للجماعات الإرهابية، التي ربما تتمكن من التسلل عبر تشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا، ثم الخرطوم ثاني منطقة ربما تنشط فيها الجماعات الإرهابية تسللا من اريتريا وإثيوبيا، مناطق جاذبة لنشاط الخلايا النائمة للجماعات الإرهابية، خاصة علي خط التماس بين دارفور وتشاد التي تنشط فيها داعش، واكتسب فيها الإرهابيون نفوذ وامتداد جغرافي، تحفز هذه العوامل أن دارفور تمثل الحاضنة لجماعة الإخوان، التي تتحالف مع الجماعات الإرهابية الأخرى، في فترات الأزمات وهشاشة الحكومات التي تعقب فترات الصراعات والثورات.

أما احتمالية تسلل عناصر إرهابية إلي الخرطوم يحفزه المناخ الناتج عن إيواء نظام البشير أسامة بن لادن في الخرطوم لسنوات، وسياسات نظام البشير التي ظلت حتى نهاية حكمه، المتمثلة في إيواء عناصر إرهابية وتوفير التدريب والتسليح لهم، مما ترتب عليه وجود خلايا نائمة لإرهابيين في الخرطوم نتيجة لتلك السياسات، وعناصر أخرى تمكنت من الهروب من الضربات الأمنية المصرية للإرهاب خلال العشرية الأخيرة، إذن توسط السودان دول تنشط فيها الجماعات الإرهابية ليبيا واليمن والصومال والساحل الإفريقي، بالإضافة إلى استعداد المناخ الاجتماعي والسياسي يعد حاضنة مثالية لنشاط تلك الجماعات.من المعلومات التي تدعم الاحتمالات المطروحة؛ محاولة تسلل عناصر إرهابية لـ"داعش" عبر جنوب السودان عام ٢٠٢١، تمكن الأمن السوداني من تصفيتهم وقتها، بالإضافة لجهود التنظيم منذ ٢٠١٤ لتجنيد طلبة سودانيين يدرسون في دول أوروبية، تسلل إرهابيين عبر الحدود في ظل غياب الأمن الداخلي، وتجمع عوامل هشاشة البيئة الاجتماعية والسياسية المستقرة عوامل تمثل أضلع تضر بالأمن القومي.

تغيرات ديموغرافية:

اجتمعت إرادة وأهداف كل أطراف الصراع داخل سوريا على اتباع سياسة التهجير القسري،للمكون السكاني المخالف لمعتقده الديني والأيديولوجي، بحيث عملت قوات النظام السوري على تهجير المكون السني من مناطق سيطرة النظام، لتكوين ما يسمونه المجتمع المتجانس، فيما قامت ميلشيات تابعة لإيران بقيادة قاسم سليماني عام ٢٠١٦ بحصار مدن ذات أغلبية سنية، مثل داريا وحصار أهلها وإجبارهم على النزوح، تحت ضغط سوء الأحوال المعيشية، ومنع الغذاء، وتدمير البنية الصحية والتعليمية، وغياب كل مقومات الحياة الأساسية، ما اضطرهم على النزوح إلى مناطق الشمال السوري، واستولت الميلشيات الإيرانية على منازلهم.

بناء عليه، تشير أعداد النازحين المبينة إلى عدة تساؤلات، تتعلق بالأزمات الإنسانية المترتبة على الحروب والنزاعات الداخلية، التي قد يترتب عليها استغلال الجماعات الإرهابية للمناطق النازح أهلها، خوفاً من التعرض للقتل أو الاعتداء، أو بسبب عدم توفر مقومات الحياة الأساسية، وعليه يحاول هذا التحليل الإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بالنزوح داخل سوريا والسودان، كـ حالتان مختلفتان تثيران نفس الأسئلة، ربما تكون الإجابات تحمل بعض جوانب الاختلاف وبعض جوانب الاتفاق وفق المعطيات.على صعيد آخر؛ أجبرت "هيئة تحرير الشام" المسيحيين والشيعة والدروز، على ترك منازلهم منذ سيطرتها على مناطق في إدلب وحماة وحلب، حيث أرسلت بلاغات إلى السكان عام ٢٠١٨ من مكتب العقـارات والغنائـم، لتسليم أملاك

"النصاري" كغنيمة مستحقة للهيئة، حيث تم تسكين قادة الهيئة وعناصرها، في مساكن المسيحيين التي استولت عليها، ورغم تراجع الهيئة عن تلك القرارات فيما بعد، ضمن سياق ادعاء لبس ثوب التيار السياسي المعارض، والتخلي عن "الجهاد العالمي"، إلا أن الواقع يشير إلى أن المساكن التي تم إعادتها لأصحابها لا تتعدى ٥٪من المساكن والأراضي المسلوبة.

في ذات السياق؛ عقدت الهيئة اتفاق مع الحرس الثوري الإيراني بموجبه تم إجلاء ستة آلاف و٣٠٠ شخص من الشيعة، من قريتي كفريا والفوعة في محافظة إدلب، إلى مناطق سيطرة الحكومة، مقابل الإفراج عن مئات السنة، من بلدتي مضايا والزبداني،الذين كانوا محاصرون من "حزب الله" أحد أذرع إيران، فضلًا عن المجازر التي ارتكبتها الهيئة ضد الدروز في إدلب، منذ كانت فرعًا لتنظيم "القاعدة" حتى تاريخه، مما اضطر كثيرين للنزوح في فترات مختلفة.

بناءًا عليه؛ تغيرت الخريطة الديموغرافية للسكان في سوريا بعد سيطـرة المليشيات المسلحة - كل على مناطق نفوذه - بناء على الانتماءات الطائفية الموضحة، بحسب الخارطة الديموغرافية الحالية في سوريا تمركز الشيعة بعد النزوح في مناطق سيطرة النظام السوري، ومناطق سيطرة قوات سوريا الديموقراطية، والميلشيات الإيرانية، كما ساهمت القوات التابعة لتركيا في عملية التغيير الديموغرافي في سوريا، بإفراغ مناطق حدودية فيما يعرف بالحزام الأمني، بهدف إعادة السوريين اللاجئين في تركيا إلى سوريا.

بينما عملت "هيئة تحرير الشام" على الاحتفاظ بالسنة في مناطق سيطرتها، وطرد الشيعة والمسيحيين والدروز من إدلب، وبعض أجزاء حماة وحلب، ترتب على ذلك أن تشيع أعداد كبيرة من السوريين رغبة في التواجد في مناطق سيطرة النظام، الذي شجع على التشيع، وأعطى مزايا اقتصادية وتعليمية للشيعة، حيث ارتفع نسبة الشيعة في سوريا من ١٥٪ إلى أكثر من ٤٠٪ عام ٢٠٢٣، كما فضل الكثيرون التمركز في عفرين والباب وجرابلس وإعزاز التي تقع في نطاق النفوذ التركي، حيث نزح من دير الزور وحمص آلاف فرارًا من الحصار إلى

الحصار إلى مناطق السيطرة التركية، هربًا من القصف في مناطق النظام ومناطق الميلشيات المسلحة من قبل الطرفين.

بقراءة المعطيات السابقة؛ نستطيع قراءة المشهد المستقبلي القريب للسودان، قياسًا على حالة سوريا، مع الأخذ في الاعتبار بعض الاختلاف في المكون السوداني، حيث نسبة الشيعة في السودان لا تتجاوز ٢٪ موجودين في الخرطوم، أكبر هذه الفرق يتبع ولاية الفقيه التابع لإيران، مما أدى بحكومة البشير باضطهادهم منذ عام ٢٠١٤، وانعكس هذا التضييق من قبل النظام للشيعة في إجراءات مصادرة أموالهم، وغلق مؤسسات شيعية، وصدور قانون يجرم بعض مذاهب الشيعة. ما سبق، يشير إلى أنه في حال تسلل إرهابيين إلى السودان، وسيطرتهم على مناطق التي نزح منها سكانها، سيتم زيادة التضييق على المكون الشيعي، وطردهم من أماكن تمركزهم خاصة أن أغلب الشيعة في مدينة الخرطوم المتوقع سيطرة عناصر إرهابية عليها، ويحفز هذا السيناريو أن المكون السني في السودان هو الأغلب، ويسيطر الفكر الأصولي على شريان المجتمع، فيما يطلق عليه "السلفية السائلة"- تداعيات حكم البشير - بفعل سيطرة التيار السلفي والإخواني على الخطاب الإعلامي، والمناهج التعليمية طوال فترة حكم نظام عمر البشير، وبالتالي ربما يؤدي هذا لتحول بعض الشيعة إلى المذهب السني، خاصة وأن أغلب الشيعة تحولوا من السنة للشيعة من قبل، وربما يلجأ البعض إلى إخفاء انتمائهم، وهو ما كان يحدث بالفعل في أغلب الفترات بتعليمات من أئمتهم عملًا بالتقية، أو ربما يلجأ البعض للهجرة.

توضيحًا لما سبق، يمكن التأكيد على أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن أعداد المسيحيين في السودان، فالأرقام المتوفرة تشير إلى أن أعداد المسيحيين لا تتعدى ٣٪ من السكان، أغلبهم يعيشون في الخرطوم بحي "العزبة"، حيث فضلت أعداد كبيرة الانتقال إلى جنوب السودان بعد الانفصال ٢٠١١، تعرض مسيحيو السودان لتضييق وحرمان من ممارسة الشعائر الدينية في السودان، وقت حكم الرئيس المخلوع عمر البشير، فلم يحصل المسيحيين في السودان على بعض الحقوق إلا بعد ثورة ٢٠١٩، مما يشير إلى أن مسيحيي السودان قد يتعرضوا إلى نفس مصير الشيعة من نزوح أو هجرة، خاصة أنهم يقطنون الخرطوم إحدى المناطق التي من المتوقع استهداف الجماعات الإرهابية لها، استغلالاً للصراع الدائر الذي سينتج عنه فراغ أمني ومساحات هشة.

بناءًا على القراءة السابقة؛ سيترتب على التغير الديموغرافي الجديد في السودان، تقلص أعداد الشيعة في السودان، أو إخفاء هويتهم، أو هجرتهم، ونفس الوضع بالنسبة للمسيحيين، خاصة لعدة عوامل تقاسم المناطق في السودان إلى مناطق تابعة لقوات الدعم السريع وقوات الجيش ومناطق متوقع أن تتبع جماعات إرهابية وجميعها مناطق طاردة للشيعة، ويسهل ذلك عدم تقبل المناخ الاجتماعي للمكون الشيعي، فضلاً عن أن المسيحيون أغلبهم ربما يلجئون إلى الانتقال لجنوب السودان، ذات الأغلبية المسيحية، و البعض الأخر ربما يضطر للجوء إلى مصر كما حدث في فترات مختلفة سابقة.الجدير بالذكر؛ أن السودان يوجد بها ميليشيا تكونت من عدة أطراف في فترات سابقة، بعضها يشارك بدور في الصراع الحالي في السودان، وبعضها قد يكون له دور في تكوين جماعات إرهابية جديدة في الفترة القادمة، في ظل تفلت الوضع الأمني، حيث أفرز نظام حكم "الإخوان" الذي أطيح به ٢٠١٩ بالسودان، عددًا من الحركات المسلحة منها التابع لجماعة "الإخوان" ومنها ما يتبع إثنيات سودانية متعددة، كلٌ يقاتل مع طرف في الصراع الدائر حاليًا، والبعض يقف على الحياد، وهو ما سينعكس كنتيجة مفترضة على الوضع في حال دخول عناصر إرهابية من حدود السودان، حيث سيترتب انضمام بعض الميليشيات الموجودة بالفعل داخل السودان أو بعض عناصرها إلى الجماعات الإرهابية، التي من المحتمل أن تتمركز في المناطق الهشة.

أخيرًا؛ بقراءة الأوضاع في الدول التي تتمزق بفعل الصراعات الداخلية نجد المشهد يتكرر بكل تداعياته ومقاسيه ونتائجه، دول تسقط وتتفتت ولا تعود، ومليشيات وجماعات إرهابية تسيطر على المشهد، وأطراف خارجية تتدخل في سيادة الدول الممزقة، لتستفيد سياسيًا واقتصاديًا من الوضع المتأزم، والضحية دائمًا مواطن في ظل وضع شبه الدولة أو اللادولة، ومجتمع دولي بمؤسساته ومنظماته وتشريعاته في حالة عجز.

سياقات طاردة... جغرافيا النزوح واللجوء في الشرق الأوسط

قنبلة سكانية تتقاذفها دول الإقليم تمخضت عن أزمة لجوء واسعة وخزانًا للحروب والتدمير عمت أرجاء المنطقة العربية، وبرزت تلك الأزمة على السطح مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والمعيشية في عدد من البلدان الرئيسية، حتى تحولت أغلبها من بلدان آمنة جاذبة للاجئين من ظروف الحرب والدمار أو ضيق العيش وانتشار البطالة بين الشباب، إلى بلدان مثقلة بأعباء مالية وأمنية متزايدة فرضتها الضغوط الكبيرة على الموارد واتساع دائرة العوز في أحد أكثر الأقاليم غنى وتنوعًا في موارد الثروة، ففي المشرق والخليج العربيين، ينتشر الوقود الأحفوري من نفط وغاز، وفي شرق وجنوب البحر المتوسط تتسع احتياطات الغاز الطبيعي الواعدة، بينما في دول أخرى تتوافر الموارد المائية والأراضي الزراعية الخصبة، فضلًا عن الاحتياطيات الضخمة من المعادن.

ضيـاء نـوح

سلاح الديمغرافيا

أسهم بروز نمط حروب المدن في أعقاب الاضطرابات المصاحبة لما سمي بـ"الربيع العربي" في اتخاذ المدنيين رؤس جسور متقدمة في تغيير خارطة التواجد والنفوذ بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة، وكذلك الأمر في الحروب الأهلية والنزاعات الإثنية والقبلية بين الأطراف المتنازعة والمدعومين من قوى خارجية متعارضة المصالح، وهو ما برز في الحالة السورية ولا يزال موضع سجال في الحالة العراقية بين بعض القوى السياسية الموالية لإيران من جهة وإقليم كردستان والحزب الديمقراطي الحاكم فيه من جهة أخرى حول حدود الإقليم والمناطق المتنازع عليها بين بغداد وإربيل، من خلال عمليات تبادل السكان أو استدامة مخيمات اللجوء وعدم السماح أو عرقلة عودة النازحين المهجرين، فضلًا عن تطبيق أشكال الحصار والتجويع.

وعلى امتداد جغرافيا الشرق الأوسط، كانت المقاربة الديمغرافية هي المؤشر الأهم لفهم سياقات اللجوء والنزوح بل والحروب والنزاعات التي انفجرت خلال العقد الماضي، فمنها جاءت أسباب الشقاق الاجتماعي الذي ضرب أطراف الإقليم العربي على حدود سوريا والعراق والسودان وليبيا نتيجة التباينات العرقية والمذهبية، ففي الحالة السورية اتصل تعارض المصالح الدولية في مجال صناعة وتصدير الغاز، بتحريك أوراق الصراع المذهبي والعرقي في تعزيز انتشار القوات الأمريكية في حقول النفط والغاز شرقي الفرات، كما لعب الطرف الإيراني على وتر التجاذبات بين العرب والأكراد في قوات سوريا الديمقراطية ومزاعم مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة لفرض وجود الميليشيات الموالية له في شرق الفرات، ناهيك عن الحرب في شمال غرب البلاد بين الميليشيات الإيرانية بقيادة "قاسم سليماني" من جهة والمعارضة المسلحة إلى جانب تنظيم "النصرة" بطبعاته المختلفة وآخرها "فتح الشام" من جهة أخرى، لإحلال وتبديل التركيبة السكانية في حلب وإدلب بين السنة والشيعة، وتكثيف التواجد الإيراني بدعوى حماية المراقد الشيعية في البلاد.

الأمر ذاته ينطبق على سياسة الاحتلال الإسرائيلي في توسيع الاستيطان بالضفة الغربية، استنادًا لوجود المستوطنين المسلحين الذين يعملون بغطاء من قوات الاحتلال على خلق بؤر استيطانية تعد بمثابة دروعًا بشرية بإجمالي 700 ألف شخص لتغذية مخطط تصفية الوجود الفلسطيني ومحاصرته في كانتونات صغيرة مع انتشار نحو 642 عائقًا ماديًا بين مدن ومخيمات ومحافظات الضفة ما بين نقاط تفتيش أو بوابات أو حواجز وأسلاك شائكة وغيرها كما هو موضح بالخريطة التالية.

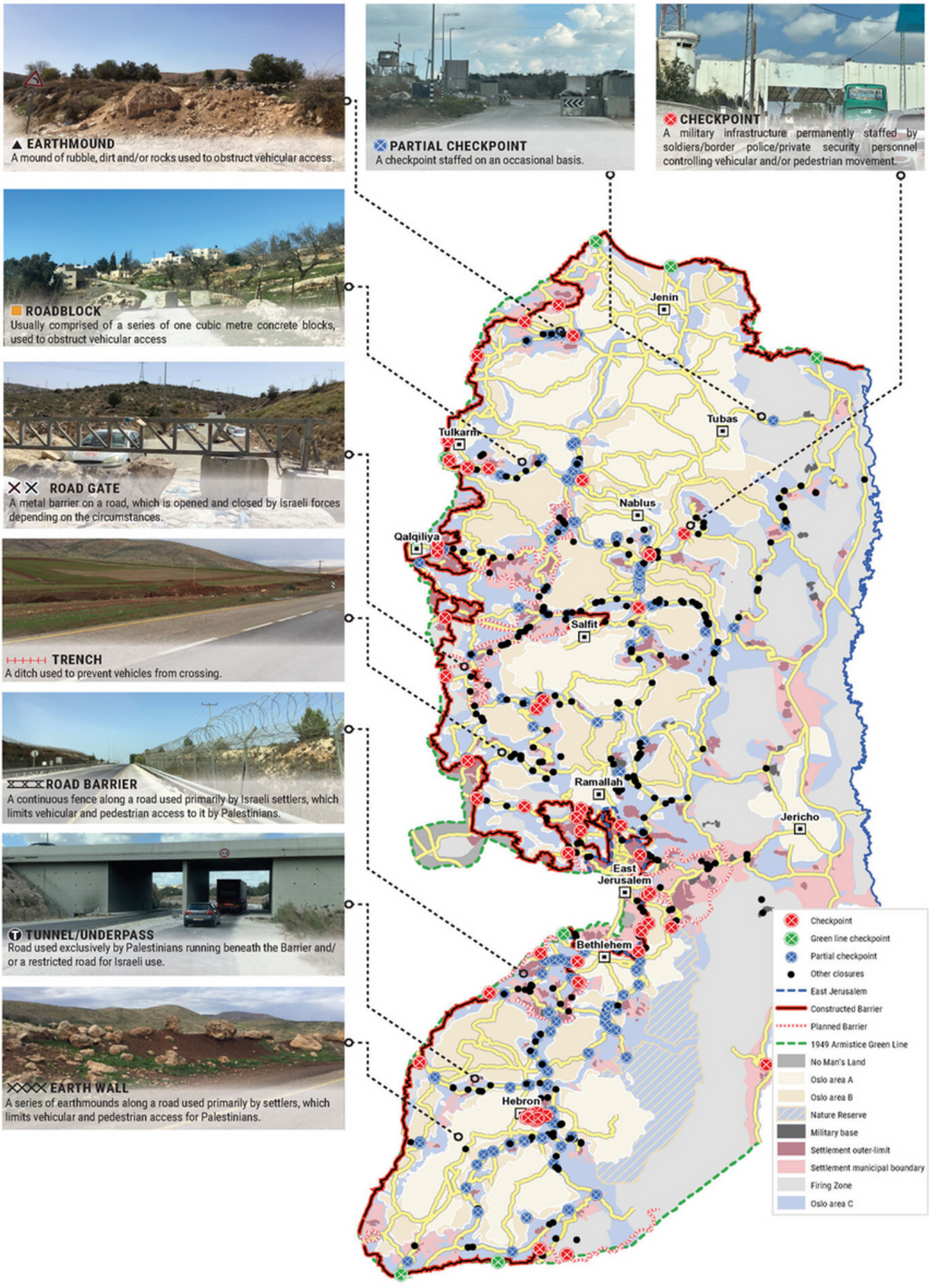
▲ EARTHMOUND
A mound of rubble, dirt and/or rocks used to obstruct vehicular access.
PARTIAL CHECKPOINT
A checkpoint staffed on an occasional basis.
CHECKPOINT
A military infrastructure permanently staffed by soldiers/border police/private security personnel controlling vehicular and/or pedestrian movement.
ROADBLOCK
Usually comprised of a series of one cubic metre concrete blocks, used to obstruct vehicular access
ROAD GATE
A metal barrier on a road, which is opened and closed by Israeli forces depending on the circumstances.
TRENCH
A ditch used to prevent vehicles from crossing.
ROAD BARRIER
A continuous fence along a road used primarily by Israeli settlers, which limits vehicular and pedestrian access to it by Palestinians.
TUNNEL/UNDERPASS
Road used exclusively by Palestinians running beneath the Barrier and/or a restricted road for Israeli use.
EARTH WALL
A series of earthmounds along a road used primarily by settlers, which limits vehicular and pedestrian access for Palestinians.
Jenin
Tubas
Tulkarm
Nablus
Qalqiliya
Salfit
Ramallah
Jericho
East Jerusalem
Bethlehem
Hebron
Checkpoint
Green line checkpoint
Partial checkpoint
Other closures
East Jerusalem
Constructed Barrier
Planned Barrier
1949 Armistice Green Line
No Man's Land
Oslo area A
Oslo area B
Nature Reserve
Military base
Settlement outer-limit
Settlement municipal boundary
Firing Zone
Oslo area C

واليمن مع حالته الجيوسياسية الفريدة وتضاريسه الوعرة والتي رغم اكتسابها جوارًا مباشرًا عربيًا خالصًا، إلا أن تلك الطبيعة فرضت عزلتها عن ذلك الجوار المزدهر، وتسببت الرغبة في استنساخ تجربة إيران في اليمن واستعادة نموذج دولة الإمامة في توظيف التباين المذهبي لأغراض سياسية، وأغرى ضعف الدولة في عهد الرئيس الراحل علي عبد الله صالح والصدام العنيف بين الجيش وجماعة "أنصار الله"، الحراك الجنوبي لإعادة تنظيم صفوفه رفضًا للواقع الجديد الذي فرضه الانقلاب الحوثي على المشهد اليمني واستغلاله لتحقيق الانفصال الوجداني قبل السياسي بين شمال وجنوب البلاد. وحسب آخر الأرقام الأممية المتوفرة عن حالة النزوح القسري حتى عام 2022، تسببت المعارك وعدم الاستقرار الأمني في نزوح نحو 4.3 مليون يمني داخليًا، في بلد مضيف بالأساس لما يزيد عن 137 ألف لاجئ وطالب لجوء من الصومال وإثيوبيا.

التغير المناخي

وعلى صعيد تبعات التغير المناخي على خريطة النزوح في العالم العربي، يتضح تأثيرها بالغ التعقيد في الحالة السورية قبل اندلاع الحرب وهي بطبيعة الحال متغير وسيط أو محفز للأزمة وليست سببًا وحيدًا لها، فنتيجة للجفاف الشديد الذي ضرب الأراضي السورية في الفترة من 2007 إلى 2012، وأثر على 97% من الغطاء النباتي تشكلت حركة نزوح بمئات الآلاف من الريف أو القرى الريفية المحيطة بمراكز العمران في البلاد إلى مراكز المدن خاصة بمحافظة حلب.

وفي الحالة العراقية فإن مظاهر التطرف المناخي وتفاقم درجات الحرارة المرتفعة، والجفاف والملوحة في مياه الأهوار ساهمت في حركة نزوح واسعة بعدما أثرت على حياة المزارعين وأدت إلى نفوق حيواناتهم، وحسب التقديرات الأممية حتى منتصف يونيو 2023 نزح أكثر من 13.920 أسرة من 10 محافظات عراقية نتيجة للجفاف، وعلى رأس المناطق المتضررة مديرية الشطرة في محافظة ذي قار لتسجل 2.345 أسرة.

العودة للخلف

مع امتداد تلك الأزمات في العمق، لم يعد الحديث عن تحديات اقتصادية أو تدخلات خارجية يضع التشخيص الأمثل لتحدي اللجوء، حيث باتت ترتسم حول أزمة اللجوء في الإقليم شبكات معقدة من المعضلات البنيوية التي تضرب بجذورها في عمق عملية التأسيس وصولًا لبناء وتعزيز شرعية المشروع الوطني للدولة العربية في العصر الراهن والذي يغيب أو يخفت في معظم التجارب المتعثرة، من المعضلات توفير الحماية الدائمة للقائمين على إغاثة وإعانة اللاجئين والنازحين من أجل البقاء على قيد الحياة في مناطق

النزاع، فضلًا عن إبعاد تلك الكيانات ومنتسبيها عن الاستهداف السياسي بزعم انخراطهم في الصراع على غرار الادعاء الإسرائيلي بمشاركة عناصر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" في هجوم 7 أكتوبر 2023، بينما ركزت طائرات الاحتلال بدون سند أو اتهام مسبق مخازن الوكالة التي تحوي المساعدات فضلًا عن استهداف مراكز الإيواء التي يحتمي بداخلها فقط المدنيون الفلسطينيون.

كذلك يبدأ الحل من إعادة تأهيل ملايين المواطنين العرب الذين أجبرتهم ظروف الحروب والنزاعات في بلدانهم وانحسار الأمل في غد أفضل باستشراء البطالة، على ترك مواطنهم الأصلية إلى مخيمات اللجوء، ومن بعضها إلى نير الفكر المتطرف والعنيف، تأهيلًا نفسيًا وفكريًا وماديًا، وهو ما لا يمكن أن يتم بمعزل عن خطة إقليمية واسعة النطاق لدعم التعافي واستعادة بناء الدولة بعد النزاعات، وعدم ترك تلك البلدان تواجه مصيرها.

فضلًا عن أن العديد من مراكز النزوح الأساسية في الإقليم تحولت إلى بؤر طاردة ومراكز انتقال ثانوية في رحلة النزوح جراء تزايد الضغوط المعيشية وتطلع اللاجئ المشروع للهجرة إلى بلدان أكثر استقرارًا ورخاءًا، وهو أحد أبرز التحديات التي تستدعي توسيع منافذ الهجرة النظامية جنبًا إلى جنب مع تهيئة المناخ الملائم للعودة إلى الوطن الأم، إلا أن غياب دقة البيانات حول اللاجئين يظل العائق الأكبر أمام تعريف المخاطبين بصفة اللجوء، ومن ثم توفير الرعاية المطلوبة للأعداد غير المسجلة لدى المفوضية السامية لشئون اللاجئين.

كما أن الخطر المتزايد لتغير المناخ يخلق المزيد من الضغوط على الوجهات المستقبلية للجوء وبصفة خاصة القارة الأوروبية وهي الطرف الأكثر تضررًا في المستقبل إذا لم تعالج تلك المشكلات في مهدها بتخفيف النزاعات والصراعات الإقليمية وتعزيز مرونة سياسة الهجرة واللجوء واستقبال وإقامة الأجانب بصفة عامة، فمن خلال تغاضيها عن محفزات الصراع بالشرق الأوسط تتآكل القوة الناعمة الأوروبية بموت المئات وربما الآلاف من اللاجئين في عرض البحر أو على أسوار وحدود الاتحاد، وفي حالة انتقام التغير المناخي من القارة العجوز في السنوات المقبلة قد يضطر المواطن الأوروبي للتحول إلى لاجئ مناخي يبحث عن موطن بديل فرارًا من مصير قد يكون أشد فتكًا وأكثف حضورًا من اللجوء جراء الحروب الأهلية والنزاعات.

ما هي التكاليف التي تتحملها الدولة المستقبلة للاجئين؟

تعد أزمة ألاجئين من أهم الأزمات التي شاهدتها الساحة الدولية وأكثرها خطورة، فقد شهد العالم خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين، ويرجع ذلك إلى الحروب والصراعات التي شهدها العالم في العقود الأخيرة.

وشهدت أزمة اللاجئين اهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بشكل كبير، وتمثل ذلك في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي اهتمت بتعريف مفهوم اللاجئ وتوضيح حقوقه وآليات حمايته، وتعد اتفاقية جنيف لعام 1951 من أهم الاتفاقيات التي حددت وضع اللاجئين وحقوقهم.

د. حسام البقيعي

وتفاقمت أزمة اللاجئين مع بداية الأزمتين السورية واليمنية في بداية العقد الثاني من القرن الحالي و شهد عام 2022 انطلاق واحدة من أكبر موجات اللجوء عالميًا، والتي تسببت بها الحرب الروسية الأوكرانية، بعد أن ظلت إفريقيا لعقود مصدرًا لأزمات اللجوء، بداية من الصراعات في إثيوبيا والكونغو وكوت ديفوار والحروب الأهلية الإفريقية التي اندلعت بعد الاستقلال السياسي عن المستعمر الأوروبي منذ ستينيات القرن الماضي. وجاءت الأزمة السودانية في إبريل 2023 وما نتج عنها من لاجئين ونازحين لتزيد أعدادهم لمستويات لم يشهدها العالم من قبل.

وفي محاولة لعلاج الأزمات التي تلاحق اللاجئين عالميًا، طورت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة استراتيجية خلال الفترة من 2022-2026، تهدف بالأساس إلى توفير الحماية للاجئين وحلّ مشكلاتهم في المجتمعات التي يعيشون فيها، بعد أن وصل عدد اللاجئين على مستوى العالم 114 مليون لاجئ، وهو رقم غير مسبوقفي التاريخ البشري، مما يشير إلى حجم الصراعات والحروب التي يشهدها العالم.

وكانت مصر وتركيا هما البلدان الشرق أوسطيان اللتان ساهمتا في صياغة اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، واتفاقية اللاجئين الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية 1969، كما صادقت مصر على الاتفاقيات الخاصة بمناهضة الإبادة الجماعية، واتفاقيات جنيف الأربعة، واتفاقية مناهضة التمييز العنصري.

وتعد القاهرة وأنقرة من أكثر الدول استقبالًا للاجئين على مستوى العالم، ويرجع ذلك للحدود المشتركة لتركيا مع العراق وسوريا اللتين شهدتا أكثر الأزمات المعاصرة تعقيدًا على المستويين الإقليمي والدولي، ومن أهم الأزمات التي واجهت الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة.

ونتج عنها واحدة من أضخم ظواهر اللجوء بالتاريخ حيث بلغ تعداد اللاجئين السوريين نتيجة الصراع في سوريا إلي ما يقرب من 7.5 مليون لاجئ استقبلت تركيا منهم ما يقرب 3.5 مليون لاجئ، إضافة إلى مليونين من العراق وأفغانستان وإيران وغيرها من الدول الأخرى.

أما مصر أول دولة في العالم تستقبل لاجئين، حيث كانت منذ التاريخ ملاذًا للحالمين بالأمان، والباحثين عن حياة كريمة، طرق أبوابها ملوك ومناضلون ومواطنون عاديون وصعاليك، لم تغلق مصر أبوابها في وجوههم، بعضهم دخلها خائفًا يترقب فاستضافته في أفخم قصورها، وبعضهم جاءها طريدًا فلم يغادرها إلا لتّولي الرئاسة في بلاده، ونظرًا للموقع الجغرافي الذي تتمتع به مصر، وسياج النار الذي أحاط بها من صراعات في دول الجوار من ليبيا إلى السودان وجنوبه إلى العراق وسوريا واليمن وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي وما نتج عنه من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مما جعل من مصر وجهة اللاجئين من أكثر من مائة دولة على مستوى العالم.منذ قديم الزمان لجأ إليها أبو الأنبياء إبراهيم، وكذلك النبي يعقوب وأبناءه الأسباط

هربًا من الجوع والقحط في أرض كنعان، كذلك لجأت إليها العذراء مريم وابنها المسيح بعد أن طاردها الملك هيرودس الذي قرر قتله اعتقادًا أنه الملك القادم.

وفي التاريخ الحديث ومع مطلع القرن العشرين عرفت مصر اللجوء السياسي، حيث لجأ اليها عدد من الملوك والزعماء والرؤساء والسياسيين، احتماءًا بها من الظلم الواقع عليهم في بلادهم، افتتحها أحد أفراد عائلة قيصر روسيا بعد الثورة الشيوعية وطلب اللجوء السياسي في عهد السلطان حسين كامل عام 1917، ثم الملك أحمد زوغو ملك ألبانيا هربًا من الاحتلال الإيطالي لبلاده، كذلك الملك بطرس الثاني آخر ملوك يوغسلافيا، وقسطنطين الثاني آخر ملوك اليونان، أما اللاجئين العرب من الزعماء والمناضلين والسياسيين والأدباء والشعراء والفنانين وكذلك الصعاليك والمواطنين العادين فلا يتسع المقال لذكرهم.

وبعد ازدياد أعدادهم بشكل لم يسبق له مثيل يناقش هذا المقال التكاليف التي تتحملها الدول المستضيفة للاجئين خاصة مصر وتركيا.

التكاليف التي تتحملها مصر نتيجة ظاهرة اللاجئين:

كشف تقرير حديث للمنظمة الدولية للهجرة أن مصر التي تواجه ضغوطًا اقتصادية متزايدة جراء تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، باتت تستضيف ما يقرب من 12 مليون لاجئ ينتمون إلى 133 دولة بعد زيادة أعداد القادمين إليها منذ 2019، وهو ما يقترب من نسبة 10% من عدد سكان مصر، بسبب عدم

الاستقرار الذي شهدته البلدان المحيطة بمصر مما دفع بالآلاف من السودانيين والجنوب سودانيين والسوريين والعراقيين واليمنيين بالبحث عن ملاذ آمن في مصر.

وبالرغم من ذلك كان لمصر نهجًا متفردًا في التعامل مع هذه الأعداد الكبيرة جدًا من اللاجئين، اختلف عن بعض البلاد الأخرى التي استضافت عدد أقل مما تستضيفه مصر، فلم تحتجزهم في مخيمات كما فعلت كل الدول المستضيفة للاجئين، بل سمحت مصر لهم بالعيش بحرية في المجتمع المصري، ووفرت لهم التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات علي قدم المساواة مع المصريين.

وتكبدت تكاليف اقتصادية كبيرة نتيجة استضافة هذا العدد الضخم من اللاجئين، وبالاعتماد على تقرير صادر من منظمة التعاون والتنمية MIGRATION POLICY DEBATES ، فوفقًا لقاعدة البيانات تكلفت ألمانيا17.3 مليار دولار لاستضافة حوالي 900 ألف لاجئ مما يعني أن اللاجئ يكلف ألمانيا حوالي 19.2 ألف دولار سنويًا، وتكلفة اللاجئ في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 22.3 ألف دولار سنويًا، وترتفع في السويد إلى حوالي 24 ألف دولار سنويًا، ومع أخذ التضخم في الاعتبار ترتفع التكلفة إلى قرابة 30 ألف دولار أمريكي لكل لاجئ سنويًا.

ونظرًا لأن الدول المذكورة تصنف كدول متقدمة وبالتالي مستوى جودة الحياة فيها مرتفع عن الدول النامية التي تنتمي إليها مصر، ولذلك يتم الاستعانة بمؤشر بيج ماك وهو الساندوتش الأشهر عالميًا الذي يباع في متاجر مكدونالدز، ويعكس سعره الفروقات بين مستويات المعيشة وتكلفة إنتاجه بكل دولة، ومتوسط سعر الساندوتش في الدول المذكورة في عينة الدراسة هو5.19 دولار أمريكي بينما يبلغ السعر في مصر حوالي 2.43 دولار أمريكي، وبذلك تبلغ تكلفة اللاجئ في مصر 12.3 ألف دولار،

ووفقًا للبيانات المصرية ومستويات العيش وهيكل التكاليف والأجور المصرية، فإن مصر تتحمل سنويًا ما يقرب من 147 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 35.6% من الناتج القومي الإجمالي لمصر البالغ 420 مليار دولار.

وبإجراء خصم على تلك التكلفة بمقدار 50% لتصبح تكلفة اللاجئ سنويًا حوالي 6000 دولار يكون إجمالي ما تتحمله مصر 73.8مليار دولار أمريكي

وبطريقة أخرى فقد صرحت وزارة الداخلية الفرنسية أن تكاليف استضافة 100000 لاجئ تقدر بنحو500 مليون يورو، مما يعني أن تكلفة استضافة مليون لاجئ تقدر بنحو 5 مليارات يورو في العام الواحد أي تكلفة استضافة مصر لعدد 12مليون لاجئ تقدر 60 مليار يورو، مما يشكل ضغطًا هائلًا علي الموارد المصرية.

إن قضية اللجوء مجتمعية وعالمية، ويقع علي البلدان المجاورة لمناطق الصراع استضافة اللاجئين الوافدين من دول الصراعات والأزمات وتقديم حياة كريمة لهم بداية من المسكن المناسب والأوراق الرسمية والحكومية والمدارس للأطفال وكذلك أسرة في المستشفيات والمواصلات والخدمات العامة، وترتفع تلك التكاليف في بلد مثل مصر يقدم الخدمات لمواطنيه بأسعار مدعومة.

وقد واجهت مصر العديد من التحديات بسبب تدفق اللاجئين في ظل التزامها بالقضايا الإنسانية، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة والمتعلقة بقضايا اللاجئين.

على المستوي الاجتماعي تسببت أزمة اللاجئين في العديد من الظواهر من تزايد نسبة التسول وعمالة الأطفال والإقبال على الزواج من اللاجئين خاصة السوريين وذلك بحكم قلة المهور وإنهاء لترابط دون قيود. كذلك تسببت مشكلة اللاجئين بالضغط على القطاع الصحي والخدمات العامة، وارتفاع الإيجارات السكنية بسبب زيادة الطلب، وتسببت الأزمة في زيادة الضغط على قطاع التعليم خاصة بعد قرار الحكومة المصرية دمج كثير من الأطفال اللاجئين في نظام التعليم الحكومي، والمشاركة في فرص العمل المتاحة خاصة في القطاعات غير الرسمية التي تعتمد على العمالة الموسمية في مجال المطاعم والمحال التجارية. أما المستوى الأمني والسياسي فقد تسببت مشكلة اللاجئين في زيادة التوتر الأمني في ظل المخاوف من استغلال الجماعات الإرهابية لتلك الأزمة بما يخدم مخططاتهم لتهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار في البشر وعصابات الجريمة المنظمة مما يزيد الأعباء على أجهزة الأمن للحفاظ على الاستقرار في البلد المستضيف.

التكاليف التي تتحملها تركيا نتيجة ظاهرة اللاجئين:

منذ بداية الحرب الأهلية السورية عام 2011 فر ما يقرب من 7ملايين لاجئ سوري إلى البلدان المجاورة، واستقبلت تركيا ما يقرب من 3.5 مليون سوري إضافة إلى عدد من الإيرانيين والعراقيين والباكستانيين ليصل عدد اللاجئين في تركيا إلى ما يقرب من 6 ملايين، مما مثل ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد التركي، حيث أنفقت مليارات الدولارات على تقديم المساعدات والمآوي الإنسانية، وكذلك الضغط على الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية،كما ساهم تدفق اللاجئين في ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا في تركيا، وتسببت مشكلة اللاجئين في تركيا في العديد من الظواهر مثل ارتفاع المصاريف الحكومية حيث تتحمل الحكومة التركية نفقات كبيرة لتأمين احتياجات اللاجئين، كذلك ضعف الليرة التركية بسبب الإنفاق الحكومي الضخم في هذا الصدد، والبطالة حيث أن فرض قيّود على اللاجئين السوريين في تركيا أدى إلى توفر العمالة الرخيصة وزيادة مستويات البطالة في الداخل التركي، كما أدت مشكلة اللاجئين إلى زحف السلع السورية إلى الأسواق التركية بشكل غير قانوني مما يؤدي إلى توفر سلع رخيصة تؤثر سلبًا على الصناعة التركية. وتسببت مشكلة اللاجئين إلى زيادة معدلات الجريمة مما يؤدي إلى صعوبة السيطرة على الجرائم الخطيرة والتهديدات الأمنية.

ويعد تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا بين عامي 2012-2017، التحول الديموغرافي الأهم في تركيا منذ التبادل السكاني بين تركيا واليونان بين عامي 1923-1924، ففي إبريل 2011 فتحت تركيا حدودهاللسوريين للفرار من الصراع الدائر هناك مما أسفر حتى سبتمبر 2014 عن فرار مليون شخص عبر الحدود، وبعد عام تضاعف العدد إلى مليوني لاجئ ليصل إلى ثلاثة ملايين في عام 2017، وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن 1,926,987 من الذكور و1,627,085 من الإناث، وهناك أكثر من مليون لاجئ دون سن العاشرة، ويتركز العدد الأكبر منهم في إثني عشر محافظة من إجمالي واحد وثمانين هي أضنه وبورصة وغازي عنتاب وهاتاي واسطنبول وأزمير وكهرمان وماراس وكيليس وقونية وماردين ومرسين وشانلي أورفا.

وتضم اسطنبول العدد الأكبر من اللاجئين بنسبة 3.6% من إجمالي سكان المحافظة، كما يشكل اللاجئون 19.3% من سكان شانلي أورفا، و 21.2% من سكان هاتاي و 16.1% من سكان غازي عنتاب و 10.4 % من سكان مرسين و 49 % من سكان كيليس وقونية 4.6 % وقيصري 5.4 % و 1.3 % من سكان أنقرة .

وقد تبدو هذه الأعداد صغيرة مقابل مجموع سكان تركيا لكنهم يُحْدثون أثرًا كبيرًا على التكوين العرقي لبعض المحافظات التركية،خاصة المناطق التركية والكردية والعربية المختلطة بالقرب من الحدود السورية، وهي محافظات ليست هامشية من الناحية الديموغرافية.

وحسب تعداد 1960 (آخر تعداد عن الأصول العرقية) كان العرب (لغتهم الأم العربية) يشكلون 1.25%من مجموع سكان تركيا، انتشرت النسبة الأكبر منهم في ثلاث محافظات جنوبية هي هاتاي 34%، وماردين21%، وشانلي أورفا 13%.

واليوم يشكل اللاجئون والمواطنون الناطقون باللغة العربية 56%من سكان هاتاي،مما جعلها أول محافظة ذات أغلبية عربية في تركيا، وفي حين سيطر العلويون على مجتمع هاتاي قبل الأزمة السورية فإن تدفق اللاجئين جعل المجتمعات العربية السنية والعلوية متساوية في الحجم، وقد أفادت بعض التقارير أن السكان العرب حققوا قفزات في عدد السكان في ماردين من 21%إلى 31.2% وفي شانلي أورفا من 13%إلى 32.3%.

والجدير بالذكر أن سياسة تركيا تجاه أزمة اللاجئين السوريين تختلف بالكلية عن سياستها تجاه أزمة اللاجئين السورين في اتجاه واحد، ففي بداية الأزمة اتبعت تركيا سياسة الحدود المفتوحة بسبب القرب الجغرافي والحدود المشتركة مع سوريا حيث تبعد مدينة حلب مسافة 45 كم عن باب الهوى أول الحدود التركية مما سهل انتقال اللاجئين، بالإضافة إلى الرابطة الدينية بين تركيا وسوريا، ولعبت رغبة تركيا في الظهور بمظهر الدولة التي تحترم حقوق الإنسان وأنها الدولة المسيطرة والمهيمنة إقليميًا، كذلك رؤية النخبة الحاكمة في تركيا بأن الصراع في سوريا لن يستمر طويلًا. وعادت تركيا لتنتهج سياسة التضييق على اللاجئينبسب الدوافع الأمنية نتيجة وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين علي أراضيها، والتوترات التي حدثت في هاتاي الواقعة جنوب تركيا، وكذلك اتساع نشاط تنظيم "داعش" الإرهابي في الأراضي السورية في المناطق الخاصة بالأكراد السوريين الأمر الذي أدي إلي فرارهم إلي تركيا، مما أدى إلى القلق من تأثير الأكراد السوريين على الأكراد الأتراك لإقامة حكم ذاتي مستقل بتركيا ومن ثم خلل في التركيبة السكانية. وانتقلت سياسة تركيا إلى سياسة تصدير اللاجئين السوريين إلى الإتحاد الأوروبي مما أدى إلى التوصل لاتفاق يقضي بحصول أنقرة بموجبه علي مساعدات اقتصادية من الاتحاد الأوروبي، وذلك بخلاف ما تحصل عليه من مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وختامًا؛ على الرغم من أن تركيا ومصر كانتا الدولتان الوحيدتان من الشرق الأوسط اللتين شاركتا في صياغة اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين إلا أنهما قدما نموذجين مختلفين للتعامل مع أزمة اللاجئين، ففي الوقت الذي استقبلت مصر اللاجئين باعتبارهم ضيوفًا وفتحت لهم كافة المدن المصرية من الإسكندرية شمالاً حتى أسوان في الجنوب المصري، ويتمتعون بنفس الخدمات التي يتمتع بها المصريون وبنفس الأسعار المدعومة، ولم تقم لهم مخيمات للإقامة بها على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها ولا تزال.واتسمت السياسة المصرية تجاه اللاجئين بثبات المنهج والنهج، منذ أول رحلة لجوء إليها والتي ضمت العذراء مريم وابنها المسيح في رحلة العائلة المقدسة منذ ما يزيد على ألفي عام وحتي الآن لم تتغير تلك السياسة.

أما تركيا فاختلفت سياساتها تجاه أزمة اللاجئين، فقد رفضت في التسعينات من القرن الماضي فتح حدودها أما اللاجئين العراقيين وأقامت لهم مخيمات في المنطقة العازلة التي أقامتها في شمال العراق، أما سياستها تجاه أزمة اللاجئين السوريين تنوعت بين فتح الحدود واستقبالهم للظهور بمظهر الدولة الإقليمية الكبرى، والحريصة على حقوق الإنسان لمغازلة الاتحاد الأوروبي، وتحولت تلك السياسة إلى التضييق بوجه اللاجئين لدواعي الأمن، واليأس من فتح باب الانضمام للاتحاد الأوروبي، إلى سياسة تصدير مشكلة اللاجئين إلى بروكسل وابتزازهها، للحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية .

وفي كل الأوقات كانت هناك التقارير التي تتحدث عن الاستغلال السياسي للاجئين السوريين على وجه التحديد لتحقيق أهداف سياسية من جانب تركيا.

تكلفة باهظة... التحديات الاقتصادية لعودة اللاجئين في بلدان النزاع

رضوى محمد

تسببت الصراعات الممتدة والأزمات المستمرة داخل عدد من الدول العربية، خاصة فلسطين والسودان، إلى زحف عدد كبير من مواطنيها خارج بلدانهم؛ هروبًا من الأوضاع غير المستقرة على جميع المستويات، وهو ما جعل مشكلة اللاجئين تستحوذ على جزء كبير من انشغالات العالم؛ نظرًا لما آلت إليه دولهم من خراب اقتصادي كبير، جعلت عودتهم إليه من الأمور الصعب تحقيقها في الوقت الحالي.

وتزداد الأمور تعقيدًا، الأمر الذي يحتاج إلى حلحلة سياسية في أسرع وقت، فالعبء الاقتصادي داخل دول الأزمات خاصة في فلسطين والسودان يُشكل عامل أساسي في زيادة أعداد اللاجئين من هذه البلاد، إذ إن انهيار البُني التحتي وانهيار الخدمات الأساسية

، وتدهور قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم، تجعل بقاء عدد كبير من المواطنيندخل دولهم من الخيارات الصعبة، فهذه الدول كانت تُعاني قبل هذه الأزمات، من تدهور اقتصادي شديد وضعف في مستوى الخدمات المُقدمة بشكل كبير، وهو الأمر الذي جعل تجدُد الصراعاتبهايُضاعف من حجم المشاكل الاقتصادية بشكل متأزم جداً، مما فاقم من أزمة اللاجئين في المنطقة العربية، إذ إن هذه الأزمة تُشكل تداعيات سلبية على الدول المجاورة، فمصر تواجه أعدادًا كبيرة من اللاجئين السودانيين، كما تُعاني من أزمة وجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين على بعد 500 متر من معبر رفح، وهو ما جعل الدولة المصرية من الدول الأولى التي تواجه هذه الأزمة بشكل كبير؛ نظرًا لموقعها الجغرافي المُتقارب معدول تعج بالصراعات والأزمات، فالمواطن السوداني يجعل الأراضي المصرية هي الخيار الأول للجوء إليها، كما يستهدف الكيان الصهيوني تهجير حوالي مليون فلسطيني إلى مصر، فلهذه الأعداد من اللاجئين تكاليف اقتصادية كبيرة على الدولة المصرية، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي يُعاني منها العالم أجمع، والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد المصري وتسببت في تعرضه لمشاكل اقتصادية جمة في الفترة الأخيرة، ناهيك عن الرفض المصري القاطع لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، ومن هنا فإن لجوء حوالي 370 ألف سوداني منذ الأزمة، بالإضافة إلى وجود حوالي9 مليون شخص في مصر، يُكلف الدولة المصرية من 114 إلى 125 مليار دولار سنويًا،وفي حالة الافتراض جدلًا، لجوء الفلسطينيين إلى مصر في ظل السياسات التعسفية التي يُمارسها الاحتلال ضدهم؛ لتحقيق هدفه الأساسي المُتمثل في تهجير الفلسطينيين إلى عدد من الدول المجاورة، سيُحمل الدولة المصرية تكلفة باهظة تُقدر بمليارات الدولارات، تؤثر على اقتصادها وعلى الخدمات المُقدمة لمواطنيها، فضلاً عن التكلفة الاقتصادية التي ستتحملها الدولة المصرية، تأتي التكلفة الأمنية التي سوف لا تتحملها الدولة المصرية بمفردها، ولكن ستعود على عدد كبير من الدول في المنطقة، فالأخطار الأمنية المُحيطة في المنطقةستجعل الدول تواجه تكلفة كبيرةلمواجهتها وتحقيق الاستقرار الأمني داخل دولتهم، فالاستقرار الأمني من الأمور الهامة جدًا لتحقيق الرخاء الاقتصادي.

وفي سبيل ذلك سيتطرق هذا الجزء إلى الدوافع الاقتصادية في زيادة عدد اللاجئين، بالتركيز على اللاجئين السودانيين والفلسطينيين، مع توضيح التداعيات الاقتصادية على الدول المُستقبلة لهم، خاصة الدولة المصرية، مع توضيح تحديات العودة للاجئين.

أولاً: الدوافع الاقتصادية للجوء

يرجع تزايد عدد اللاجئين إلى مجموعة من الأسباب الاقتصادية التي يُمكن توضيحها فيما يلي:

(-) ارتفاع معدلات التضخم: تُعاني معظم الدول التي بها أزمات سياسية وأمنية، من تبعات اقتصادية كبيرة، ومن أهمها معدلات التضخم المرتفعة، وهو ما جعل مواطني هذه الدول لا يستطيعوا العيش بها وتلبية احتياجاتهم الأساسية، ففي السودان كما يوضح شكل (1) شهدت معدلات التضخم ارتفاعًا كبيرًا خلال عام 2023، إذ بلغ 256.17%، بالمُقارنة بـ 163.26%، فهذه المعدلات التي يُظهرها الشكلتوضح أن معيشة السودانيين في هذه بلدهم صعبة للغاية، وبالإضافة إلى هذا الارتفاع الكبير في مستوى أسعار السلع داخل السودان، تأتي معدلات البطالة التي تفاقمت بشكل كبير ، إذ ارتفعت إلى 45.96% في عام 2023، بالمُقارنة بـ 32.14% في عام 2022، فهناك 5 ملايين سوداني فقدوا وظائفهم منذ بداية الأزمة، ويرجع هذا الأمر إلى الحالات المتعددة من إغلاق الشركات والمصانع بسبب تعرضها للنهب والتدمير ، والتي نتج عنها تسريح عدد كبير من العمالة.

المصدر: البنك الدولي

(-) تدهور البنية التحتية: كان للحرب في السودان تأثيرًا كبيرًا على البنى التحتية داخلها، وكان للعاصمة خرطوم النصيب الأكبر من هذا التدمير، إذ تم تدمير جسر شمبات الرابط بين الخرطوم وأم درمان، بالإضافة إلى تدمير القصر الجمهوري، ومعظم أجزاء مطار الخرطوم الدولي، بالإضافة إلى ذلك تم تدمير 120 منشأة حيوية في الخرطوم، وعشرات من الأبراج الحديثة التي تُستخدم كفنادق ومقرات إدارية، بالإضافة إلى تدمير عدد كبير من المقار التعليمية والصحية، حيث أدى الصراع إلى تدمير 80% من البنى التحتية الصحية.

وعلى مستوي الحرب في غزة، فقد تم تدمير 63,920 وحدة تدميرًا كاملًا، و 173,950 وحدة تدميرًا جزئيًا حتى 20 ديسمبر 2023، بالإضافة إلى ذلك تم استهداف 23 مستشفى و131 مرفق حيوي، حيث تُشير هذه الأرقام إلى تشريد جزء كبير من مواطني غزة، الأمر الذي يدفعهم للنزوح إلى المخيمات.

(-) انهيار سعر الصرف: نتج عن الحرب في السودان حدوث تدهور كبير في قيمة الجنيه السوداني، الذي فقد 50% من قيمته منذ منتصف أبريل 2023، إذ ارتفع سعر الصرف الرسمي للدولار أمام الجنيه السوداني من 580 جنيه في منتصف أبريل إلى 588.2 جنيه في ديسمبر 2023، هذا بجانب التدهور الشديد في قيمة العملة في السوق السوداء، حيث تجاوزت قيمتها أمام الدولار الـ 1000 جنيه، فالتأثير الاقتصادي لهذا الانهيار يتمثل في ارتفاع تكلفة واردات الدولة، الذي بدوره يعمل على رفع أسعار المنتجات في الأسواق، مما يُشكل عبئًا على معدلات التضخم.

ثانيًا: تداعيات الأزمة على الدول المستقبلة (مصر نموذجًا)

تتنوع التداعيات التي تُسببها أزمة اللاجئين على الدولة المصرية؛ نظرًا للتكاليف التي تُسببها هذه الأزمة، إذ يُمكن تصنيف هذه التكاليف إلى تكلفة اقتصادية وتكلفة أمنية، وهو ما يُمكن توضيحه على النحو التالي:

(-) التكلفة الاقتصادية: تأتي الجنسية السودانية في المرتبة الأولي من حيث عدد اللاجئين داخل جمهورية مصر العربية، إذ إنه منذ بداية الاشتباك في السودان في أبريل 2023، اضطر عدد كبير من السودانيين للجوء إلى مصر، حيث قُدر عدد السودانيين الذين دخلوا مصر منذ بداية الأزمة حوالي 370 ألف سوداني بحسب مفوضية شئون اللاجئين، بالإضافة إلى أكثر من 4 ملايين سوداني مقيم إقامة كاملة في مصر، وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة.

بالإضافة إلى ذلك خطة الاحتلال الإسرائيلي بتهجير مليون فلسطيني إلى الأراضي المصرية؛ لتصفية القضية الفلسطينية،ومن هنا ستتحمل الدولة المصرية تكاليف اقتصادية كبيرة ، فوفقًا لدراسة منظمة التعاون الاقتصادي في فرنسا، تنفق ألمانيا

سنويًا 17 ألف دولار على كل لاجئ، وفي أمريكا 22 ألف دولار سنويًا، وفي وفي كندا 15 ألف دولار سنويًا، وفي السويد 40 ألف دولار سنويًا، ومن هنا يُمكن القول إن متوسط الإنفاق السنوي على كل لاجئ في أوروبا في عام 2017 يُقدر بحوالي 24 ألف دولار سنويًا، وبالأخذ في الاعتبار ارتفاع معدلات التضخم العالمية، فإن متوسط الانفاق السنوي في هذه الدول في عام 2023 يُقدر بحوالي 30 ألف دولار.

وبالقياس على مستوى هذا الإنفاق وبالأخذ في الاعتبار اختلاف مستوى الخدمات المُقدمة للاجئ في هذه الدول عن مستواها في مصر، وباستخدام مؤشر BIG MAC للوصول إلى متوسط الإنفاق السنوي على اللاجئ في مصر، فإن سعر المنتج في أمريكا 5.5 دولار، بينما سعره في مصر 2.5 دولار، وبالتالي تنفق مصر سنويًا في المتوسط على كل لاجئ بين 12.5 ألف إلى 15 ألف دولار، ومن هنا وفقًا للجدول رقم (1) فإن التكلفة السنوية على الـ 9 مليون لاجئ التي تستضيفهم مصر من 110 إلى 120 مليار دولار، بينما تبلغ تكلفة الـ 370 ألف سوداني الذي لجأوا إلى مصر مع بداية الأزمة من 4.6 مليار دولار إلى 5.5 مليار دولار، بينما سيُكلف الدولة المصرية استضافة مليون لاجئ آخر ما بين 12.5 و15 مليار دولار، وهو الأمر الذي لا يُمكن تحمله اقتصاديًا، وسيجعل الدولة تواجه أزمة اقتصادية حقيقية.

الجدول رقم (1) يوضح تكلفة اللاجئين على الدولة المصرية

المؤشر	العدد	التكلفة
تكلفة إجمالي عدد اللاجئين	9 مليون لاجئ	من 110 إلى 120 مليار دولار
تكلفة اللاجئين السودانيين منذ بداية الأزمة	370 ألف لاجئ	من 4.6 إلى 5.5 مليار دولار
تكلفة تهجير مليون فلسطيني	مليون لاجئ	من 12.5 إلى 15 مليار دولار

بالإضافة إلى ذلك يُمكن الإشارة إلى التكاليف غير المباشرة على الاقتصاد المصري، على النحو التالي:

(*) طلب مُتزايد: إن زيادة عدد اللاجئين السودانيين في مصر، يعمل على خلق حالة من التزاحم في الطلب على السلع والخدمات، وفي ظل ثبات العرض، يتسببالأمر فيارتفاع معدلات التضخم في الدولة المصرية بشكل مُتزايد، إذ إنه بالنظر إلى معدلات التضخم الحالية في الدولة المصرية التي يوضحها الشكل رقم (2) يتضح العبء المُتزايد الذي تتحمله الدولة المصرية في أسواق السلع، فيُشير الشكل أنه منذ بداية الأزمة السودانية في أبريل 2023، اتخذت معدلات التضخم في مصر اتجاه تصاعدي، حتى وصلت في سبتمبر 2023 إلى 38%، وهو معدل كبير للغاية يرجع أحد أسبابه إلى ضغط الطلب الذي يُشكله اللاجئين في الدولة المصرية على سوق السلع، وهو الأمر الذي سيتفاقم في حال استقبال المزيد من اللاجئين في مصر.

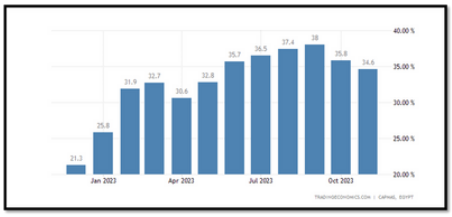

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

شكل (2) يوضح معدلات التضخم في مصر من ديسمبر 2022 إلى نوفمبر 2023.

(*) زيادة عرض العمالة: وجود اللاجئين السودانيين والفلسطينيين داخل مصر، يُشكل عرض متزايد من العمالة في سوق العمل، في ظل أن الوظائف المتاحة داخل الاقتصاد المصري لا تُكافئ عدد الخريجينمن الجامعات، فإن الشباب المصري سيواجه خطر البطالة بشكل كبير،كما أن مزاحمة اللاجئين للمواطنين المصرييننفي المشروعات الإنتاجية المختلفة،سيعمل على خفض فرص الشباب المصري في إنجاح مشروعاتهم الخاصة، وهو ما يُشكل ضغط على الدولة المصرية في الإنفاق على إعانات البطالة أو المنح التي تقدم للعاملين غير المنتظمين، الأمر الذي سيُشكل عبء كبير على الموازنة العامة للدولة.

(*) التأثير على سوق العقارات: يرتبط تزايد أسعار الوحدات السكنية في سوق العقارات المصري، بوجود ارتفاع كبير في الطلب على الوحدات خلال الفترة الأخيرة، فإن سوق العقارات يستقبل طلب اللاجئ على الوحدات بالإضافة إلى طلب المواطن المصري، وهو الأمر الذي يجعل الأسعار ترتفع بشكل كبير في هذا السوق بشكل يفوق السعر الحقيقي للوحدة السكنية، الأمر الذي يدفعإلى حدوث ركود في هذا السوق.

(*) **زيادة الأنفاق الحكومي:** في ظل زيادة المُقيمين في مصر مع توافد اللاجئين إليها، خاصة من السودان، ستزداد قيمة الدعم الذي تُقدمه الدولة المصرية وزيادة الإنفاق العام على مختلف الخدمات، فهناك تكاليف مالية تترتب على تقديم الدعم الاجتماعي للاجئين في مصر، المتمثل في زيادة الإنفاق المُقدم من الدولة على خدمات التعليم والصحة، وفي الأجل الطويل ستزداد التكلفة الرأسمالية التي تنفقها الدولة على بناء مرافق تعليمة وصحية وغير ها من المرافق الخدمية الأخرى؛ لمواجهة الاحتياجات المتزايدة من قبل اللاجئين، فمن هنا فإن قيمة الإنفاق الحكومي المُتزايد نتيجة وجود اللاجئين، سيترتب عليها عبء كبير على الدولة المصرية، إذ إنها ستُزيد من عجز الموازنة، الذي ستعمل الدولة على تغطيته من خلال إصدار مزيد من أذون الخزانة أو السندات الحكومية، ومن هنا سيزداد الدين المحلي بشكل كبير.

(-) **التكلفة الأمنية:** ستتحمل جميع الدول المجاورة لأماكن النزاع تكلفة أمنية كبيرة، متمثلة في رفع درجة الاستعداد الأمني على الحدود، إذ إن هذا الأمر سوف لا تتحمله الدولة المصرية بمفردها ولكن سيشترك في عبء هذه التكلفة عدد كبير من الدول العربية، فالخطر الأمني الذي يأتي من الحرب في غزة ومن الحرب في السودان، سيُطال جميع الدول العربية، خاصة لبنان والعراق والأردنواليمن، حيث إن مشروع تهجير الفلسطينيين في حال تنفيذه، سيُكلف هذه الدول تكلفة أمنية كبيرة لمواجهته،تشمل تكلفة إضافية في التسليح والتأهيل والبرامج والمعدات، بالإضافة إلى التكلفة التي ستتحملها هذه الدول جراء عدم الاستقرار الأمني الذي قد تواجهه، وهو ما يتسبب في اتجاه الدول إلى وضع الأجهزة الأمنية على أهبة الاستعداد بشكل كبير، حيث إنه في الحالة المصرية نجد إن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تبُعد عن معبر رفح بمقدار 500 متر، ومن ناحية أخرى فإن وجود عدد كبير من اللاجئين،يُحمل الدولة المستضيفة تكلفة أمنية كبيرة؛ نتيجة تغاير ثقافات اللاجئين عن ثقافة البلد نفسها، وهو ما يجعل هناك احتمالية كبيرة لزيادة معدل الجرائم في الدولة، فمن هنا تزيد الدولة من استعدادها الأمني بشكل كبير، هو ما يحملها تكاليف إضافية تتمثل في زيادة أجور ضباط الأمن، بالإضافة إلى استنزاف القوى الأمنية داخلها

ثالثًا: تحديات العودة

إن عودة اللاجئين إلى بلدان النزاع يواجه العديد من التحديات الاقتصادية، التي يُمكن توضيحها في النقاط التالية:

(-) **تكلفة إعادة الأعمار:** إن الدمار الذي لحق بالعديد من البني التحتية وغيرها من المرافق الحيوية في كلا من الأراضي الفلسطينية والسودان، يجعل عودة اللاجئين تتوقف على إعادة الإعمار لهذه الدول، وفي ظل التكاليف الكبيرة لإعادة الإعمار، تصبح العودة ليست خيارًا أمثل للاجئين في الوقت الحالي، ففي قطاع غزة قدر الخبراء الاقتصاديين تكلفة الاعمار بحوالي 41.9 مليار دولار، وفي السودان قُدرت الخسائر المادية للحرب أكثر من 100 مليار دولار، وضخامة هذه المبالغ توضح تضخم المشكلة في هذه البلدان، وإنها تحتاج إلى مدى زمني ليس بالقصير، حتي يتم توفير مصادر هذه الأموال في ظل الأزمات الاقتصادية التي تُعاني منها هذه الدول، ومن هنا يتضح أن عودة اللاجئين إلى وطنهم تتوقف على تبني سياسات لإعادة الإعمار بشكل يُحقق لهم الاستقرار المعيشي في بلدانهم.

(-)**تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يُشكل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان النزاع، عامل أساسي لعودة اللاجئين، إذ يعني الاستقرار الاقتصادي تحسُن المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدولة، كانخفاض معدلات التضخم ومعدلات البطالة، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، فاستقرار هذه المؤشرات، يبعث رسالة طمأنة للاجئين عن الأحوال الاقتصادية في بلدانهـم، وإنهم يستطيـعوا إيجاد

الوظائف بها، ويستطيعوا الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة بشكل متكافئ مع غيرهم من المواطنين في الدول الأخرى، ولكن تحقيق هذا الاستقرار لن يتحقق في بلدان النزاع بدون تحقيق استقرار سياسي يُنهي الصراعات القائمة، ويفتح الفرص أمام الانتعاش الاقتصادي، ولكن من قراءة الأوضاع الحالية في قطاع غزة والسودان يتبين أن الاستقرار السياسي صعب المنال في الوقت الحالي، وهو الأمر الذي يؤجج من تأزم الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر ، الأمر الذي يُشكل تحديًا كبيرًا أمام عودة اللاجئين.

(-) استقرار اللاجئين في الدول المستقبلة: يُشكل استقرار اللاجئين في الدول المُستقبلة لهم، تحد كبير أمام عودتهم، إذ إن معظم اللاجئين يقوموا بفتح مشروعاتهم الخاصة داخل داخل بلدان الاستقبال،للحصول على مصدر رزق، ففي الدولة السودانية يعتمد جزء كبير من المواطنين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجعلهم في حال لجوئهم إلى البلدان المجاورة ينقلوا نشاطاتهم إليها، وهو ما يمنحهم شيء من الاستقرار في هذه الدول، كما أن حصولهم على الخدمات الأساسية بشكل أفضل مما يحصل عليه في بلده، يتسبب في أن عودته لن تكون من ضمن اختياراته في الوقت الحالي، فالتحدي الذي يواجهه في هذه الحالة هي تكلفة الفرصة البديلة لوضعه في الدولة المُستقبلة له ووضعه في بلده، في ظل وجود مخاطرة عدم حصوله على حياة كريمة في حال عودته.

وفي النهاية يُمكن القول إن التداعيات الاقتصادية على دول الجوار لدول الأزمات كبيرة للغاية، وتفوق القدرة الاقتصادية لهذه الدول، الأمر الذي يؤثر على حياة المواطنين وظروفهم الاقتصادية داخلها بشكل كبير، ولكن لا يعني هذا الأمر أن الدول المُستقبلة للاجئين لا تُمارس دورها حيال الأزمات في المنطقة العربية، ولكن لكل دولة قدرة اقتصادية على تحمل عدد معين من اللاجئين، وفي حالة زيادة هذا العدد سيجعلها تواجه أزمات اقتصادية عميقة سيكون حلها من الصعب جدًا، هذا ناهيك عن التكلفة الأمنية التي ستقع على عاتق هذه الدول، في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني التي من المُحتمل أن تواجهه مع التزايد الكبير في عدد اللاجئين، وهو الأمر الذي يستدعي التكاتف الدولي والإقليمي نحو إنهاء الصراعات في دول المنطقة العربية، والمساهمة في إعادة إعمارها؛ حتى تنعم شعوبها باستقرار سياسي واقتصادي، لا يضطرونمعه إلى ترك أوطانهم.

كيف يتفاعل المجتمع الدولي مع اللاجئين؟

سـارة أمـين

خلال الأشهر الثلاث الأخيرة من العام الميلادي 2023، عاد تسليط الضوء على تفاقم أزمة اللاجئين والنازحين حول العالم مرة أخرى، لا سيما مع العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة والذي تسبب في كارثة إنسانية غير مسبوقة، وكذلك النزاع القائم في السودان والذي لا يقل دموية وسوءًا عن الوضع في فلسطين المحتلة، وما ستؤول إليه تداعيات كل منهما. وكانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين قد أعلنت في شهر مايو 2023، عن ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين حول العالم إلى ما يزيد عن 110 مليون نسمة، وهذه الزيادة العددية حتى وقت الإعلان، جاءت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، والأزمة السورية والنزاع في السودان، والأوضاع في أفغانستان.

أما اليوم فنشهد أضخم أزمة لجوء ونزوح عرفها التاريخ، إذ تجاوزت أعداد اللاجئين والنازحين حول العالم رقمًا قياسيًا بلغ 114 مليون نسمة طبقًا للإحصائيات الصادرة مؤخرًا عن مكتب المفوضية في نهاية سبتمبر 2023، بمعنى أنه ارتفع عددهم في مدة لا تتجاوز خمسة أشهر تقريبًا بمقدار 4 ملايين نسمة. ولم يؤخذ بعين الاعتبار في هذه الإحصائية، الوضع القائم في قطاع غزة والمستجدات في السودان، منذ أكتوبر وحتى نهاية العام 2023.

وبالتركيز على أزمة اللجوء، والتي تحدث بسبب الاحتلال والنزاعات والانتهاكات والاضطهاد أو حتى الكوارث الطبيعية والنظم البيئية والفقر، ما جعل الملايين حول العالم يفرون من منازلهم وأوطانهم بحثًا عن النجاة والأمن والغذاء والماء، لذا يمكن تعريف اللاجئ وفقًا لما سبق أنه الشخص الذي أُجبر على ترك وطنه هربًا من خطر وخوف مبرر من العنف والقتل والاضطهاد السياسي أو الديني أو العرقي، ما قد يمثل تهديدًا خطيرًا لحياته الشخصية وسلامته الجسدية والنفسية، أو بسبب الكوارث الطبيعية. ويتمتع اللاجئ بحماية القانون الدولي ولا يمكن إعادته إلى بلده لأن حياته عرضة للخطر، كما أن اللجوء لدول الجوار يعد المقصد الأول في رحلة اللاجئين بشكل عام، فعلي سبيل المثال في الأزمة السورية وما نتج عنها من أعداد هائلة من اللاجئين لدول مجاورة والتي كانت قبلتهم الأولى كالأردن ولبنان والعراق وتركيا، أو دول أخرى، مثل مصر ودول الخليج وأوروبا وأمريكا وغيرهم. وتختلف المجتمعات المستقبلة للاجئين فيما بينها من حيث قبولها أو رفضها لهذه الظاهرة ما يترتب عليه تداعيات تؤثر بشكل كبير على أوضاع تلك المجتمعات وكذلك أوضاع اللاجئين.

وعليه، سنتطرق إلى توزيع اللاجئين حول العالم، وما هي الحماية التي يوفرها لهم القانون الدولي وهل بالفعل تلتزم بها تلك المجتمعات أم لا؟ وكيف تنظر إليهم المجتمعات المستقبلة؟

معاناة أم حياة أفضل؟

يطلق على حالات اللجوء لسنوات طويلة متتالية في إحدي الدول مصطلح "التشرد طويل الأجل"، نظرًا لأن بعض المجتمعات المستقبلة لهم عاجزة عن إدماجهم، إلى جانب تقاعسها أحيانًا عن اتخاذ أية تدابير لحمايتهم بشكل كاف، فمما لا خلاف عليه أن ترك الوطن ليس بالأمر الهين، لذا عادة ما يصاحب عمليات اللجوء والارتحال من بلد إلى آخر، الرغبة في حياة ومستقبل أفضل. ولكن جزءًا كبيرًا من التجربة الواقعية يؤكد أن هناك العديد من المخاطر وحالات الخوف التي يواجهها اللاجئ، لا سيما في الدول التي ترتفع فيها معدلات العنصرية والكراهية والتطرف بشكل يومي خاصة ضد العرب والمسلمين، إلى جانب الدول التي يرتفع بها معدل الجرائم، فيمكن لبعض الأشخاص أن يقعوا فريسة للإتجار بالبشر أو تجارة الأعضاء أو استغلالهم بأي شكل آخر، أو حتى على صعيد العمل يمكن استغلالهم نظرًا لشدة وطأة الاحتياج، هذا إلى جانب أن سلطات البلد

المستقبِل يمكن أن تعتقلهم فور وصولهم إلى حدودها.

وكثيرًا ما تقترن حالات اللجوء بالموت، وأعداد الضحايا في هذا الصدد تمثل صفعة قوية على جبين العالم المتحضر الذي ينادي بحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال نال البحر الأبيض المتوسط في العقد الماضي وبداية العقد الحالي اهتمامًا إعلاميًا واسعًا، حيث وُصف بـ"مقبرة اللاجئين" نظرًا لغرق آلاف الأشخاص الفارين من أوطانهم عبره إلى بلدان أخرى.

ومن هنا تحظى حقوق المهاجرين واللاجئين وحتى طالبي اللجوء بالحماية من قبل القانون الدولي، بصرف النظر عن طريقة وصولهم إلى بلد ما، ولهم كذلك الحقوق نفسها التي للآخرين، بجانب أشكال محددة من تدابير الحماية الخاصة بهم، التي نصت عليها المادة الرابعة عشر من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في أنه "لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصًا من الاضطهاد"، فضلًا عن "اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين" الموقعة عام 1951، والبروتوكول الملحق بها لعام 1967، واللذان يوفرا الحماية للاجئين من أن "يُعادوا إلى بلدان يمكن أن يتعرضوا فيها لخطر الاضطهاد"، وكذلك المعايير القانونية الإقليمية الخاصة باللاجئين، بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام 1969، وإعلان كارتاخينا لعام 1984، والنظام الأوروبي العام للجوء"نظام دِبلن".

ولضمان التنفيذ نجد دور كل من:

(*) **"القانون الدولي للاجئين"**: حيث تؤكد المعاهدات والمواثيق الدولية على "القانون الدولي للاجئين" والذي يحدد المعايير اللازمة لحمايتهم وضمان حقوقهم والتي يجب على الحكومات المستقبِلة الالتزام بها، في أي زمان ومكان، وتشتمل هذه الحقوق على:

-حصول جميع الأشخاص على حق اللجوء دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ.

-ضمان حرية ممارسة شعائرهم الدينية وحرية توفير التربية الدينية لأولادهم.

-تأمين كافة الحقوق الإنسانية مثل (السكن والعلاج والتعليم).

-عدم تعرضهم للتعذيب أو للتمييز، أو تركهم فريسة للفقر المدقع وحمايتهم من الاستغلال والانتهاكات.

-لا يمكن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم إذا كانت حياتهم وحريتهم عرضة للخطر.

(*) **منظمة العفو الدولية:** وهي من كبرى الجهات المعنية بحقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، والتي تناضل من أجل عالم يستطيع كل شخص فيه أن يتمتع بحقوق الإنسان، بغض النظر عن الأوضاع المحيطة به، وقد رفعت المنظمة راية الحقوق الإنسانية للملايين من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وتنظم الحملات المناصرة لهم كي تضمن احترام الحكومات والمجتمعات المستقبلة لهم لمسئولياتها المشتركة في حماية حقوقهم ودمجهم داخل تلك المجتمعات، كما تدين أية سياسات وممارسات تقوّض حقوق من رحلوا عن بلدانهم (قسرًا).

توزيع اللاجئين

يمثل اللاجئون بسبب الصراعات المسلحة والاضطرابات العرقية والسياسية نسبة كبيرة من إجمالي اللاجئين حول العالم، والتي بلغت تقريبًا 54 مليون لاجئ في 2023. وبالنظر إلى توزيع اللاجئين وطالبي اللجوء، نجد أن أكثر من 85% من الأعداد توجد في بلدان الشرق الأوسط والدول النامية، وأن أقل من 15% من اللاجئين وطالبي اللجوء يوجدون في الغرب. وينحدر نحو 72% من اللاجئين حول العالم، حسب بيانات مفوضية شئون اللاجئين، الصادرة في عام 2022، من الدول التالية: (سوريا، فلسطين، فنزويلا، جنوب السودان، أفغانستان، أوكرانيا) وأغلب اللاجئين حول العالم من السوريين الذين تعاني بلادهم من العنف المستمر منذ عام 2011، ثم تأتي فنزويلا التي تعاني منذ سنوات بسبب أزمات اقتصادية وسياسية وإنسانية منذ عام 2019.

وطبقًا لتقارير الأمم المتحدة في نهاية عام 2023، فمن المتوقع أن يحدث تفاقمًا للأزمة بشكل كبير في ظل استمرار الأوضاع الحالية في سوريا، وأوكرانيا وفنزويلا والسودان واليمن، وأفغانستان، وليبيا والتهجير القسري الواضح الذي يمارسه الكيان الصهيوني ضد المواطنين الفلسطينيين، والصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، والجفاف والمجاعات والفيضانات وانعدام الأمن في الصومال.

أما أكبر خمسة دول مستقبلة للاجئين (المسجلين) لدى الأمم المتحدة، هي (تركيا، كولومبيا، ألمانيا، باكستان، أوغندا). ووجود دولتي باكستان وأوغندا في هذه الإحصائية المسجلة لدى الأمم المتحدة، دليل واضح بأن الانطباع السائد لدى الغرب، بأن كل اللاجئين من دول إفريقيا وآسيا يفرون إلى أوروبا، غير صحيح. وبحسب بيانات المفوضية، فإن اللجوء المحلي أو المناطقي هو السائد، حيث أن 80% من اللاجئين الأفارقة يبقون

داخل دول القارة السمراء، وكذلك اللاجئين من القارة الآسيوية يفرون للدول المجاورة.

وهذه الأرقام تدفعنا للتساؤل بشأن من يتحمل التكلفة الأكبر في استيعاب اللاجئين، وهل هناك آليات لتقاسم الأعباء؟

*) **عبء الجوار:** لطالما جذبت الدول الكبري – لا سيما أمريكا ودول أوروبا- الأنظار إليها على أنها أكبر مستقبل للاجئين في العالم وخاصة أولئك ممن أتوا من الشرق الأوسط، وسط حالة من التأفف والامتعاض من وجودهم وتحمل عبء معيشتهم، إلا أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين أشارت إلى يتواجدون بكثافة للاجئين القادمين من الشرق الأوسط تحديدًا، في الدول التي تقع في محيطهم ومعظم هذه الدول تعاني من وضع اقتصادي سئ، إلا أنها تتحمل العبء الأكبر من خلال استيعاب العدد الأكبر من اللاجئين، إذ يعيش ما يقرب من 84% منهم في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، وهذا ما دفع مكتب المفوضية إلى دعوة الدول ذات الدخل المرتفعة لاستقبال المزيد منهم، من خلال التأكيد على مبدأ تقاسم المسئولية بين الدول.

*) **إعادة التوطين:** هي عملية نقل اللاجئين من دولة اللجوء إلى بلد آخر يوافق على السماح لهم بالدخول ويمنحهم حق الإقامة الدائمة، وقد نبهت مفوضية شئون اللاجئين في يونيو 2023 في تقرير لها "أنه مع تفاقم أزمة اللجوء ووقوع حالات لجوء ونزوح جديدة، فإن هناك حاجة لاتخاذ إجراء عاجل للتعامل مع التحديات التي يواجهها ملايين اللاجئين والنازحين حول العالم"، ووفقًا لذلك التقرير حول الاحتياجات المتوقعة لإعادة التوطين

في عام 2024، فإن "أكثر من 2,4 مليون لاجئ سيحتاجون لإعادة التوطين في هذا العام الجديد وهو ما يشكل ارتفاعًا بمقدار 20% عن عام 2023". كما أعلن المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، فيليبو جراندي، قائلًا "نرى زيادة مقلقة في أعداد اللاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة التوطين في عام 2024" مضيفًا أنه "تظل إعادة التوطين شريان حياة مهمًا لأولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر ولهم احتياجات خاصة"، مؤكدًا أنه "طلب من كل الدول التي تملك الأدوات بأن تصعد من جهودها وتقدم التزامات لإعادة التوطين المستدامة". وبحسب التقرير فمن المتوقع أن يكون "اللاجئون من سوريا في الترتيب الأول لإعادة التوطين، يأتي بعدهم اللاجئون من أفغانستان وجنوب السودان وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية".

المجتمعات المستقبلة للاجئين (ما بين الكراهية والقبول)

نحن أمام موجات كبيرة من اللجوء لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، ومع ازدياد الأعداد أصبحنا نرى لاجئين يعيشون في حاويات البضائع، وعلى الحدود بين البلدان في الخيام يأكلهم الصقيع، وأصبحنا نرى أطفالًا ينفصلون عن آبائهم وأمهاتهم بفعل قوانين المجتمع المضيف، وصارت العبارات العدائية والمحفزة للعنصرية والتطرف خاصة بسبب العرق، يتم التفوه بها دون رقيب أو حسيب. ولنا في الدول الأوروبية مثالًا واضحًا على ذلك، مثل السويد وألمانيا وغيرهم ومثل تركيا وجميعهم ارتفعت بهم معدلات العنصرية والتطرف والجريمة ضد اللاجئين.

ومع تفاقم الأزمة بوتيرة متسارعة، يشعر العديد من الأشخاص في المجتمعات المستقبلة بأن ثمة طوفانًا يجتاح بلادهم، ويؤثر على أوضاعهم

ومستقبلهم ومواردهم، فهم يرون أنها أزمة عالمية لا يمكن التعايش معها ولا يستطيعون إخفاء كراهيتهم للاجئين، وهنالك مجتمعات أخرى تحاول التعايش معها والاستفادة منها كالتالي:

(&) أوروبا والتشدد ضد اللجوء: بفعل الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، فقد ساد انطباعًا في العديد من الشعوب الأوروبية بأن حكوماتهم فقدت السيطرة على مسألة اللجوء والهجرة، حيث أن تلك الأحزاب نجحت في إذاعة فكرة الربط بين ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع معدل الجرائم واستنزاف الموارد وغيرها من العلل الاجتماعية، وبين زيادة عدد اللاجئين وطلبات اللجوء للدول الأوروبية.

كما تحتل أوروبا الصدارة عالميًا، فيما يتعلق بتحصين الحدود، فبحسب ورقة نشرها البرلمان الأوروبي في 2022، تم بناء وتعزيز 19 سياجًا حدوديًا داخل الاتحاد الأوروبي ومنطقة "شنجن"، بطول يبلغ 2048 كيلومترًا، في حين أنها حتى عام 2014 لم تتجاوز 315 كيلومترًا. وأطول سياج حدودي في أوروبا بنته ليتوانيا على حدودها مع بيلاروسيا بطول 700 كيلومترًا، وذلك بعد تدفق المهاجرين غير النظاميين عام 2021 عبر حدودها مع بيلاروسيا. ومن يحاول الآن العبور من بيلاروسيا إلى ليتوانيا عليه اجتياز سياج من الأسلاك الشائكة بارتفاع 4 أمتار وكاميرات مراقبة، وتنتقد العديد من المنظمات الإنسانية مثل "أطباء بلا حدود"، ليتوانيا وبعض دول أوروبا بسبب تشددها تجاه المهاجرين.

(&) تركيا: لقد تعرض اللاجئين في تركيا لشتي أنواع الكراهية والتطرف، وتواصل السلطات التركية ترحيلهم خاصة السوريين بعد حملة ترحيل مكثفة نظمتها وزارة الداخلية التركية بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الماضية، وتولي علي يارلي كايا منصب وزير الداخلية، والذي أعلن أن "الحملة ضد الهجرة غير الشرعية مستمرة وبكل حزم، وتستهدف كل من يتواجد بشكل غير قانوني على الأراضي التركية". وصرح المسئول السابق في وزارة العدل التركية، أومور يوجيل إن "أولوية الحكومة التركية الآن هي تقليل عدد اللاجئين".

(&) مصر: تستقبل ما يزيد عن 9 مليون لاجئ من 133 دولة وهذا العدد هو المسجل فقط لدى المنظمة الدولية للهجرة، وواقعيًا فهو يفوق ذلك. فمصر هي الدولة الوحيدة التي لم تسكنهم المخيمات ولم تساوم مع المجتمع الدولي عليهم نتيجة لاستقبالها لهم، مقابل منفعة مادية أو اقتصادية أو غيرها، وإنما فتحت أبواب السكن والصحة والتعليم والعمل لهم، خاصة القادمين من سوريا والسودان، ولقد سجلت مصر أعلى معدلات التحاق للأطفال من اللاجئين السوريين بالمدارس المصرية، وهذه التجربة أثنى عليها المفوض السامي لشئون اللاجئين في زيارة إلى القاهرة عام 2019. كما أن أكثر من ثلثي اللاجئين والمهاجرين يعملون في وظائف ثابتة وشركات مستقرة، ما يشير إلى أنهم يساهمون على نحو إيجابي في سوق العمل المصري، ويعتبر السوريون تحديدًا الذين يشكلون 17% من المهاجرين أكثر المساهمين في سوق العمل والاقتصاد المصري من الأجانب، ويقدر حجم الأموال المستثمرة من قبل المستثمرين السوريين، بحوالي مليار دولار، والمشروعات التي ينفذها السوريون طبقا للخبراء، توفر فرص عمل أمام المصريين والجنسيات الأخرى.

(&) الأردن: تفاقمت أزمة اللاجئين بشكل كبير في المملكة، ما أثر على كافة الأصعدة الحياتية والاقتصادية والموارد المائية، وفي تصريح للعاهل الأردني أمام منتدى اللاجئين في جنيف، في 13 ديسمبر 2023، حين أكد أن "العالم يتجاهل الأردن الذي تحمل أكثر من 80% من تكاليف توفير الملجأ والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والموارد، من موازنته الخاصة بعد أن أدار المجتمع الدولي ظهره لفئة مهمشة وضعيفة"، كما إن الأردنيين باتوا يشعرون بتجاهل العالم لهذه القضية التي باتت تؤثر سلبًا على اقتصادهم. لكن على الرغم من النقص في المساعدات العالمية، إلا أن المملكة الأردنية لا تزال مستمرة في أداء دورها الإنساني في توفير الخدمات اللازمة للاجئين حسب إمكاناتها.

العدوان على غزة وتفاقم الأزمة

مع استمرار القصف الإسرائيلي على قطاع غزة وتدميره بالكامل، باتت فكرة تهجير الفلسطينيين من وطنهم مخططًا إسرائيليًا واضحًا، ففي الأردن، ظهرت مخاوف من موجات لجوء جديدة على غرار النكبة في ظل الحرب الإسرائيلية المستمرة على القطاع وكذلك الارهاب الإسرائيلي في الضفة الغربية، واعتبر العاهل الأردني أن أي عملية لجوء جديدة إلى الأردن "إعلان حرب"، وأن "عملية التهجير القسري للفلسطينيين إلى الأردن هي خرق لمعاهدة السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل".

وفي مصر، أعرب مسئولون عن مخاوفهم من أن تدفع الحرب الإسرائيلية المستمرة على القطاع مزيدًا من اللاجئين إلى مصر، خاصة في ظل مطاردة الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين ودفعهم إلى النزوح جنوبًا صوب الحدود المصرية. وهو ما رفضته القاهرة، كون ذلك يعني تقويضًا للقضية الفلسطينية، إلى جانب التحذير من المساس بالأراضي المصرية وقطع الطريق أمام طموح الكيان المحتل.

ختامًا؛ لا شك أن الصراعات والنزاعات المسلحة، بالإضافة إلى الكوارث البيئية والمناخية التي يشهدها العالم، كانت ولا تزال هي المحرك الرئيسي لحالات اللجوء والنزوح. ومن المتوقع للأسف الشديد أن تستمر ظاهرة التهجير القسري والنزوح وتداعياتها السلبية على اللاجئين والنازحين وكذلك على البلدان المرسلة والمستقبلة، ما لم يقف العالم وقفة جادة لمعالجة الأسباب الجذرية والدوافع التي أدت إلى تفاقم الأزمة خلال السنوات الماضية.

ففيما يتعلق بالصراعات والنزاعات المسلحة، لا بد للمجتمع الدولي من التعامل بشكل صارم مع محركاتها، والعمل على حلحلتها، وتفكيك العوامل التي تدعم تجدد الصراعات، وكذلك منع ظهور بؤر صراع جديدة حول العالم، ففي ظل الأحداث الجارية في غزة والسودان وغيرهم، قد تبدو آفاق السلام بعيدة المنال، ولابد من الضغط من أجل إيجاد حلول للاجئين والمهجرين.

النزوح العراقى الكبير 2014 .. ملف عالق وحلول منتظرة

إسـراء جمـال

كان عام 2014 هو الأسوء على العراق التي شهدت النزوح السكانى الأكبر إثر الحرب على تنظيم"داعش"الإرهابي،حيث نزح أكثر من 6 ملايين مواطن عراقي من مناطقهم الاصلية وهو ما يمثل 15 % من عدد سكان العراق والتي تحولت وقتها إلى محل صراع وجودي بين الدولة العراقية وبين التنظيم الإرهابيالذي استولى على مساحة كبيرة جدًا من الأراضي العراقية حتى عام 2017 الذي أعلنت فيه العراق استعادة أراضيها وانتصارها على التنظيم الإرهابي، إلا وأن مشكلة النازحين لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، ولا يزال هذا الملف عالقًا حتى الآن، إذ عاد ما يقرب من 4.6 مليون نازح إلى ديارهم مرة أخرى، ونتج عن ذلك آثار سلبية بطبيعة الحال على جميع الأصعدة سواء على المواطن العراقى من جهة أو على الساحة الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى, خاصة وأنها لم تكن حالة النزوح الأولى في العراق الذي شهد منذ ثمانينات القرن الماضي صراعات داخلية وخارجية أدت إلى تفاقم الأزمات داخل المجتمع سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي.

الفئات المتضررة من النزوح العراقي:

بعد عملية النزوح الكبير الذي حدث في المجتمع العراقي 2014 حدثت تغيرات كبيرة على الصعيد الديمغرافي، خاصة وأن بعض المناطق قد انقسمت طائفيًا وعرقيًا ما أدى إلى توسيع دائرة توظيف الانقسامات المجتمع العراقي في الصراع على هوية الدولة ويعرضهاالصراع حقيقيين مكوناته لانها بهذا الشكل سوف تفقد أساسيات بناء الدولة والتى على رأسها القانون, وهو ما يساهم فى أن يفقد المواطن العراقي المتضرر شعوره بالإنتماء لدولته الأم بسبب افتقاره للأمن والأمان.

وفي السياق ذاته يجب الإشارة إلى أن عودة المواطنين إلى ديارهم كانت قائمة على أساس عرقي حيث عاد الأكراد إلى ديارهم عام 2017،بينما واجه التركمان والأيزيديين وغيرهم من الطوائف المختلفة الأخرى مشكلة في العودة إلى ديارهم مرة أخرى وذلك بسبب ما ذكرناه عن الصراعات العرقية الداخلية.

أيضًا ما يمثل أزمة حقيقية هو انهيار البنية التحتية في بعض المناطق التيعانت من امتداد الحرب إلى بنيتها التحتية والفوقية والمجتمعية، مما يجعل عملية العودة صعبة ومكلفة للغاية, بالإضافة إلى التكدس السكانى الذي حدث في المناطق التي احتوت النازحيين فيمخيمات بمناطق متفرقة داخل محافظات (الأنبار، بغداد، دهوك، أربيل، السليمانية، نينوى، وديالى).

أسباب استمرار أزمة النزوح في العراق:

يعيش النازحين حاليًا في ظل ظروف مأساوية حقيقية داخل مخيمات منتشرة بإقليم كردستان العراق وهو آخر مكان يحتوي على النازحين حتى الآن بسبب تجاهل الأزمة سواء على الصعيد الدولي أو الداخلي وبسبب نقص المستلزمات المعيشية (الصحية والغذائية وغيرها)، حيث لا يستطيع معظم هؤلاء العودة لديارهم لعدة أسباب:

أولًا: تفتقر بعض مناطق العودة للخدمات الحياتية الأساسية حيث لا توجد منازل صالحة للسكن ولم يتم إعمارها مرة أخرى بالإضافة إلى فقر فرص العمل للمواطنين العائدين إلى أماكنهم ولا توجد مساعدات مادية لإنهاء الأزمة المعيشية.

ثانيًا: التحديات الأمنية التي تعيق عودة النازحين إلى منازلهم وكانت الحكومة قد أعلنت فى وقت سابق إغلاق جميع المخيمات ما عدا مخيمات كردستان ولكن يواجه المواطنون مشاكل عشائرية وأمنية ومشاكل ثأر مما يزيد من الأمر تعقيدًا حيث تقوم بعض الميليشيات بالسيطرة على بعض المناطق وتقوم بمداهمات ضد النازحين مما يزيد من الأمر تعقيدًا.

ثالثًا: أسباب سياسية هي التي تمنع حل مشكلة النازحين فى إقليم كردستان،وذلك بسبب أن لديه حكم ذاتي ولا تستطيع وزارة الهجرة الضغط على حكومة الإقليم لغلق المخيمات في الإقليم وذلك بعد أن أعلنت الحكومة العراقية غلق جميع

المخيمات دون مخيمات إقليم كردستان التي كانت قد أعلنت موخرًا إغلاق مخيمين للنازحين داخل إقليم كردستان في محاولة لحل هذه الأزمة وهو ما كان يحتاج إلى تسوية سياسية لاستعادة النازحين وإدماجهم بالمجتمع مرة أخرى.

جهود ضرورية لحل أزمة النزوح:

توفير بيئة أمنة هو أول خطوات الحل الحقيقية لعودة المواطنين النازحين إلى ديارهم، حيث يرفض الآلاف العودة لهذا السبب في الأساس، لذلك على السلطات والفرقاء العراقيين أن يضعواملف إعادة النازحين في الصدارة لحل هذه الأزمة.

كما يتعلق الأمر أيضًا بتحسين ظروف المعيشة وخلق بيئة طبيعية وإيجاد فرص عمل للمواطنين وإنعاش البنية التحتية وتحقيق المصالحة المجتمعية، باعتبارها من أهم عوامل العودة.

وكانت منظمة الهجرة الدولية قد كشفت في تقرير لها أن هناك اكثر من مليون مواطن يعيشون ظروف قاسية مؤكدة على ضرورة وجود حلول مستدامة لإنهاء هذه الأزمة، خاصة مع وجود نحو 26 مخيمًا يقطن بها نحو 35.5 ألف أسرة،لذلك من المهم أن تكثف الحكومة العراقية جهودها لخلق بيئة مستقرة للعائدين بجهود إعادة الإعمار، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز دور وزارة الهجرة ومنظمات حقوق الإنسان لوضع خطط مستقبلية لحل هذه الأزمة.

تحديات العودة الطوعية للاجئين السوريين

وردة عبد الرزاق

وصل عدد اللاجئين في العالم إلى نحو 36.4 مليون شخص في منتصف 2023، بزيادة قدرها 1.1 مليون شخص بما يعادل 3% مقارنة بالعام السابق، ينقسمون ما بين 5,9 مليون شخص مسجل لدىمفوضية شئون اللاجئين، و30,5 مليون لاجئ منهم في أوضاع شبيهة باللاجئين، إلى جانب 5,3 مليون شخص بحاجة إلى الحماية الدولية. وحسب البيانات الأممية المسجلة تعد تركيا وإيران من أكثر الدول المستضيفة للاجئين حول العالم بنحو 3,4 مليون لاجئ لكل منهما، وهذا العدد الأكبر على مستوى العالم لدولة مضيفة، تليهما ألمانيا باستضافتها 2,5 مليون لاجئ.

كما وصلت طلبات اللجوء في منتصف 2023 إلى 1,6 مليون طلب، وكانت الولايات المتحدة أكبر الدول المستقبلة بنحو 540,600 طلبًا، تليها ألمانيا بنحو 150,200 طلبًا، ثم إسبانيا بـ 87,100 طلبًا، إلى جانب 74,800 طلبًا في المكسيك، و60,400 في فرنسا.

الدول المستضيفة لأكبر عدد من اللاجئين

تركيا وإيران 3,4 مليون	ألمانيا 2,5 مليون	كولومبيا 2,5 مليون
باكستان 2,1 مليون	أوغندا 1,5 مليون	روسيا 1,2 مليون
بولندا 989,9 ألف	بيرو 987,2 ألف	بنغلاديش 961,8 ألف

المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بجملة من الاضطرابات التي شهدها العالم،ومنطقة الشرق الأوسط خصيصًا، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، في ظل استمرار نزوح الأوكرانيين والسودانيين، ورغم ذلك ظل عدد اللاجئين السوريين هو الأكبر على مستوى العالم كما العام الماضي، حيث أشارت تقارير أممي لوجود أكثر من ٦,٥ مليون لاجئ سوري حتى منتصف عام 2023 في 130 دولة، مقارنة بـ ٦,١ مليون لاجئ أفغاني و٥,٩ مليون لاجئ أوكراني.

يأتي ذلك وسط الجدل الدائر في الدول المستضيفة للاجئين السوريين بشأن عودتهم إلى بلادهموطريقة العودة، سواء بالترحيل أو العودة الطوعية أو وفق خطط ممنهجة، فقد سبق وعبر وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي عن عدم استعداد بلاده لاستقبال مزيد من اللاجئين، كما اعترضت حكومة تصريف الأعمال اللبنانية أيضًا على موجات النزوح الجديدة عبر ممرات غير شرعية، وفقا لتصريحات رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، وتؤكد تركيا على ضرورة تسهيل الظروف لعودة طوعية للاجئين السوريين.

إلى جانب أزمة اللاجئين السوريين، هناك موجة نزوح عالية داخل سوريا، في منطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي الذي شهدحركة نزوح لعشرات العائلات من بعض البلدات والقرى إلى المناطق الآمنة نسبيًا، فحتى أغسطس 2023، وصل عدد النازحين السوريين المسجلين لدى المفوضية إلى نحو ٦,٧ مليون نازح، يتركزون في مناطق محددة، مثل الشمال الغربي الذي أضحى يضم نحو

٤,٥ مليون سوري، يشكل النازحون ٧٠٪ منهم، فمدينة إدلب وحدها تضم حوالي ٩٨٠ ألف نازح في المساكن العشوائية البالغ عددها ٨١٨، إلى جانب مدن أخرى مثل أعزاز وجسر الشغور وحارم.

كذلك الشمال الشرقي، حيث تضم مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الكردية ١٦ مخيمًا نظاميًا وعشرات المخيمات العشوائية أيضًا، وتحديدا في محافظتي الرقة والحسكة.

تأزم دول الجوار

مؤخرًا، بدأت تضغطدول الجوار بسبب غياب الحل السياسي للأزمة السورية حتى الآن، مع تراجع وعدم كفاية التبرعات للدول المستضيفة، خاصة وأن أزمة اللاجئين لا تؤثر فقط من الناحية الاجتماعية، وإنما مرتبطة بملفات اقتصادية وأمنية أخرى، خصوصًا في دولة مثل لبنان.

ففي تركيا، حدثت توترات فيما يخص ملف اللاجئين منذ 2021، وبدأت تظهر احتكاكات بين اللاجئين والسكان المحليين نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعانيها البلاد، فقبل أشهر شهدت مدينة أورفا جنوب تركيا هجمات على بعض ممتلكات السوريين، وكذلك العاصمة أنقرة.

وفق مراصد حقوقية، تمارس الحكومة التركية عمليات ترحيل قسرية للاجئين السوريين لديها "دون وجود مبررات قانونية"، حيث رحلت نحو 30 ألف سوري قسرًا منذ بداية 2023، في ظل تعتيم إعلامي على ما يحدث، وذلك بتعطيل بعض معاملاتهم الرسمية أحيانًا، مثل تجديد الهوية، لكي يتسنى ترحيلهم بحجة عدم استيفاء أوراقهم الرسمية اللازمة للإقامة، ووفق محللين أتراك، أصبحت تركيا تخير اللاجئين إما بالذهاب للمناطق الحدودية الشمالية التي تسيطر عليها القوات التركية، أو البقاء في مراكز الإيواء لحين استكمال الأوراق المطلوبة.

كما أطلق وزير الداخلية التركي على يرلي كايا حملة أمنية غزتها بعض الاعتراضات الشعبية والحزبية عقب

انتخابات مايو الماضي على المهاجرين غير الشرعيين، وتم خلالها ترحيل نحو 43 ألف مهاجر غير شرعي خلال ثلاثة أشهر، كما تم القبض على ١٠٠ ألف آخرين.

وفي الإطار ذاته، تعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مطلع 2022 بأنه يحضر لإعادة مليون سوري بشكل طوعي إلى بلادهم، من خلال تمويل استحداث بنى مناسبة لاستقبالهم في شمال غرب سوريا بمساعدات دولية، وأكد في وقت لاحق عودة 600 ألف فرد، وتعهد بمواصلة بناء منازل الفحم الحجري في شمال سوريا بدعم قطري، حتى أنه أعلن الانتهاء من بناء من 100 إلى 150 ألف منزل، ولكن حتى الآن لا توجد خطة عمل واضحة أو آليات أو مدى زمني للتنفيذ.

ووفق آخر الإحصائيات، انخفض عدد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا إلى 3 ملايين و288 ألف و755 سوريًا، وهو العدد الأدنى منذ 7 سنوات، وفقًا لرئاسة إدارة الهجرة التركية.

أما في لبنان، فوفقًا لحكومة تصريف الأعمال، تستضيف لبنان أكثر من مليوني لاجئ سوري، بينما لا يتخطى العدد المشمل لدى الأمم المتحدة نحو ٨٤٠ ألف لاجئ، ويتركز اللاجئون السوريون الموجودون في الأراضي اللبنانية في منطقة البقاع شرق البلاد، وشمال لبنان، وهي تضم أكثر من مليون لاجئ سوري.

ويعيش اللاجئون في لبنان في ظل ظروف صعبة منذ بدء الانهيار الاقتصادي الذي شهدته البلاد في 2019، بالتزامن مع خطاب عدائي موجه للاجئين عموما الذين يتلقون مساعدات من هيئات دولية، في وقت أضحى فيه نحو 80% من اللبنانيين تحت خط الفقر، ولهذا عرقلت الحكومة برنامجًا للمساعدات النقدية للاجئين بالدولار من الأمم المتحدة كنوع من الضغط على اللاجئين، وفقًا لتقارير فرنسية.

وفي سبتمبر 2023، أكد رئيس الحكومة اللبناني نجيب ميقاتي على عدم قدرة بلاده على استيعاب المزيد من اللاجئين السوريين في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تشهدها البلاد خلال اجتماع له بالأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، لذا عزمت الحكومة اللبنانية على ترحيل نحو 15 ألف سوري شهريًا، مع ضمان تأمين الظروف الملائمة والآمنة للعيش، أو الترحيل إلى دولة ثالثة، ولكن بشكل طوعي، فلبنان رغم عدم توقيعه على اتفاقية اللاجئين في ١٩٥١، إلا أنه ملتزم بمبدأ عدم الترحيل القسري بموجب القانون الدولي العرفي وبصفته عضوًا في اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب. وفي 26 أبريل 2019، رحلت السلطات اللبنانية نحو 16 سوريًا من ضمنهم مسجلين كلاجئين لدى المفوضية، بعدما وقعوا على استمارات العودة الطواعية.

ووفقًا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، منذ بداية لجوء السوريين إلى لبنان لم تمنح السلطات اللبنانية هؤلاء حقوقهم كلاجئين، على اعتبار أن لبنان غير موقعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ونتيجة لذلك عانوا على المستوى القانوني والسياسي، بشكل قلص من فرصهم الاقتصادية والاجتماعية وجعلها مرهونة بما تقرره الحكومة تحت ضغوط الأوضاع الاقتصادية، مما أدى إلى تصاعد عمليات الترحيل القسري خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة.

وأشارت المفوضية إلى أن نحو 840 ألف لاجئ سوري مسجلين لديها في لبنان يحصلون على موارد مالية وغذائية محدودة توفرها المفوضية بنفسها.

جدير بالذكر، يشكل اللاجئون السوريون نحو 25% من إجمالي عدد السكان اللبنانيين البالغ عددهم نحو 6 ملايين نسمة، وهي أعلى نسبة في العالم، وفي هذه الحالة يمكن اللجوء إلى سياسة إعادة التوطين التي تعني نقل اللاجئين من دولة اللجوء إلى دولة أخرى تمنحهم حق الإقامة. وفي 2020، قدمت المفوضية ملفات أكثر من 39500 لاجئ لتقييمها من قبل دول إعادة التوطين، وغادر منهم نحو 22800 لاجئ، كان للبنان النصيب الأكبر منها حيث غادر منها نحو 4600 لاجئ.

وبالنسبة للأردن، استضاف الأردن نحو 1.4 مليون لاجئ سوري بينهم نحو 655 ألف لاجئ مسجلين لدى المفوضية، و٤ ملايين لاجئ من جنسيات مختلفة، يمثلون أكثر من ثلث سكان الأردن البالغ عددهم ١١ مليون نسمة.

في وقت سابق، أعرب ملك الأردن في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن عدم قدرة المملكة على استضافة المزيد من اللاجئين السوريين، وأكد أن "مستقبلهم في بلدهم وليس في الدول المستضيفة"، وانتقد خطة الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين التي أقرت ولم تمول بشكل كامل، حيث لم يتلق الأردن في 2023 سوى 22% فقط منها، وعمل على تغطية بقية أعباء اللاجئين من الموازنة العامة للدولة وفقًا لوزارة التخطيط الأردنية، التي أفادت بأن الأردن تحمل

خلال سنوات الاستضافة نحو 63 مليار دولار حتى نهاية 2022، ولم تقدم الدول الداعمة سوى ١٠ مليارات فقط.

حتى أن دولة مثل الدنمارك أعلنت في يوليو ٢٠٢٣ عن فتح الباب أما عودة مئات السوريين اللاجئين لديها، بعدما صنفت بعض المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية على أنها "آمنة"، رغم أن معظم دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين تؤكد أن سوريا لا تزال غير آمنة لعودة اللاجئين.

تحديات قائمة

رغم أن دولًا مثل تركيا ولبنان والأردن طالبت في 2022 بعودة اللاجئين السوريين، الذي كان أحد أهداف إعادة سوريا للجامعة العربية، إلا أن ملف العودة الطواعية لا يزال يواجه بعض المعوقات، يأتي أهمها على النحو التالي:

(*) **الوضع على الأرض:** فواقعيًا، سوريا لا تزال بيئة غير آمنة لاستقبال اللاجئين، حيث تستمر أعمال القتال على عدة جبهات، ففي 2022، استمرت الهجمات على البنى التحتية في إدلب وغرب حلب، ويعيش في هذه المنطقة أكثر من ٤ ملايين مدني، نزحوا مرة واحدة منذ بداية النزاع، ويفتقرون إلى الموارد اللازمة للانتقال إلى أماكن أخرى، فهم لا يملكون العبور إلى تركيا، ولا الانتقال لمناطق سيطرة الحكومة.

حتى شمال شرق سوريا فهي أيضًا منطقة غير مستقرة بسبب الهجمات المتبادلة بين التنظيمات الكردية المسلحة والقوات التركية، إلى جانب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها سوريا جراء تبعات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية والعقوبات على دمشق

والأزمة الاقتصادية في الجارتين تركيا ولبنان، فضلًا عن أن هناك مخاوف من التجنيد الإجباري، بجانب ندرة فرص العمل في سوريا لأن دور الإنتاج شبه متوقفة.

بالإضافة إلى احتمالية عدم رغبة الحكومة نفسها في إعادة اللاجئين، فهي لم تقدم حتى الآن الضمانات المطلوبة لأمن اللاجئين، بل تواصل الحكومة مصادرة الممتلكات حتى تجاه الأفراد الذين وقعوا ما يسمى باتفاقات المصالحة، ناهيك عن عمليات الإخفاء والاحتجاز في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة (وسط وغرب وجنوب غرب)، وفقًا لتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا في سبتمبر 2022. بالتالي قد تستغل الحكومة السورية ملف اللاجئين للضغط على المجتمع الدولي والغربي بصفة خاصة للقبول بشرعيتها، ووفقًا لمراقبين، فإن الرئيس السوري يرغب في إعادة أقل قدر ممكن من المسلمين السنة في إطار خطة "سوريا المفيدة " لضمان حد أدنى من المعارضة.

(*) **إشكالية إعادة الإعمار:** خطة الإعمار التي تعمل على تنفيذها الحكومة التركية في الشمال السوري لإعادة نحو مليون لاجئ سوري لديها بشكل طوعي لن تكون حل لأزمة اللاجئين السوريين الأكبر في العالم، فالعودة الطوعية للسوريين لن تتم إلا باستيفاء عملية إعادة الإعمار بشكل كامل وتقديم كافة الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون العائدون، سواء خدمات صحية أو تعليمية أو غيرها، وهو أمر لا يتوقع حدوثه دون مصالحة سياسية وقبول من جانب المجتمع الدولي الذي يسهم بدوره في جهود إعادة الإعمار بالحكومة السورية وإعادة انخراطها مجددا في الساحة الدولية، خاصة في ظل العقوبات الغربية على دمشق التي تعرقل أي عملية تعاون اقتصادي وليس سياسي فقط معها، هذا إلى جانب التمنع الذي يبديه الجانب السوري في التطبيع مع تركيا رغم إبداء الأخيرة استعدادها لذلك أكثر من مرة مقابل عودة السوريين، نتيجة ما تراه أنقرة شروطًا تعجيزية كمقدمة للتفاهم، وهي خطوة قد تعرقل أي

تقدم فيما يخص القبول بشرعية الوضع القائم.

(*) أوضاع الدول المستضيفة: فدولة مثل لبنان على سبيل المثال تعاني من الشغور والشلل المؤسساتي غير قادرة على إدارة ملف بهذا الحجم، وفي ظل ضغوطات غربية للإبقاء على اللاجئين. كما تتلقى تركيا دعما أوروبيا على إثر استضافتها للاجئين يقدر بنحو ٦ مليارات يورو قد يعينها بشكل ما في تخفيف الضغوطات الاقتصادية، وبالتالي قد لا تجازف أنقرة بخسارة هذا الدعم، حتى أن تركيا توظف ملف اللاجئين للضغط على الدول الأوروبية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من وراء ذلك.

والأمر نفسه بالنسبة للأردن، الذي يتلقى دعمًا وتسهيلات مالية عدة جراء استضافة اللاجئين، حيث بلغ حجم المنح الموجهة لدعم خطة الاستجابة للأزمة السورية حوالي ٣٧٣,٩ مليون دولار، موزعة على دعم المشاريع الخدمية في المجتمعات المستضيفة بواقع ٩١,٢ مليون دولار، ونحو ٢٨٢,٧ مليون دولار لدعم اللاجئين السوريين، وتمثل هذه النسبة حوالي ١٦,٤ ٪ من حجم التمويل المطلوب لدعم خطة الاستجابة للازمة السورية البالغ ٢,٢ مليار دولار لعام ٢٠٢٣، وفقًا لبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية.

(*) الحلول البديلة: مع صعوبة العودة الكلية للاجئين السوريين إلى بلادهم ورغبة الدول المستضيفة في إعادتهم، بدأت تظهر حلول بديلة أخرى، تمثلت في إعادة التوطين، أي نقل اللاجئين من دولة اللجوء إلى بلد آخر مسموح فيها بمنحهم الإقامة الدائمة.

ووفقا للمفوضية، فإن أكثر من مليوني شخص من النازحين قسرًا تمكنوا من الحصول على تصاريح دخول من قبل 37 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إضافة إلى البرازيل بين عامي 2010 و2021 ، من سبع دول مختارة، وهي سوريا والصومال والعراق وإيران وإريتريا وفنزويلا وأفغانستان، كأحد الحلول المطروحة أمام اللاجئين، والتي أتاحت لهم فرصة للمساهمة في مجتمعاتهم الجديدة من خلال نهج جديد قائم على التمكين.

وفي عام 2021 سارعت ألمانيا وكندا لمنح تأشيرات العمل والدراسة للاجئي الدول السبع، وكانت بريطانيا والسويد والولايات المتحدة في قائمة الدول من حيث عدد التأشيرات الصادرة عنها. كما تعهدت البرتغال كإحدى دول غرب أوروبا، باستقبال حوالي 300 لاجئ، على أن يُعاد توطينهم سنويًا في عامي 2022 و2023. وفي الأرجنتين، تم إطلاق برنامج لمنح تأشيرات إنسانية في 2014، وتم تعزيزه في سبتمبر 2016 عندما وافق الرئيس الأرجنتيني وقتها ماوريسيو ماكري على استقبال ٣٠٠٠ سوريًا، وتحديدا الموجودين بلبنان. وفي المجمل، مثلت أوروبا 54 ٪ من كافة التصاريح الصادرة، بينما جاءت الأمريكتان في المرتبة الثانية بنسبة 38 ٪، إلا أن الأمر رافقه بعض التحديات، كارتفاع الرسوم الإدارية وعدم توفر وثائق السفر وغيرها.

ورغم أن فيروس كورونا وما رافقه من قيود على السفر أدى إلى تراجع في إصدار التأشيرات لعام ٢٠٢٠، إلا أن تقرير منتصف العام يبين أن العدد عاود الارتفاع مرة أخرى في العام التالي، حيث وصل عدد التأشيرات إلى ١٦٠ ألف تأشيرة، وتمثل التصاريح الممنوحة للم شمل العائلة نسبة ٦٤٪.

ومن المتوقع أن تزداد في 2024 طلبات إعادة التوطين، فوفقًا لتقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن أكثر من 2.4 مليون لاجئ سيحتاجون لإعادة التوطين بارتفاع يقدر بنحو 20% مقارنة بعام 2023.

ومع استمرار الأزمة السورية للعام الثالث عشر، وباعتبارها مصدرًا لأكبر أزمة لاجئين على مستوى العالم، سيكون اللاجئون السوريون هم الأكثر احتياجًا وأولوية لإعادة التوطين، حيث قدرت المفوضية أن هناك 754 ألف لاجئ سوري حول العالم يحتاجون إلى مساعدات عاجلة.

(*) **إجراءات الدمج:** في بعض الحالات نجحت إجراءات دمج السوريين في المجتمع المضيف إلى درجة صعبت من احتمالات العودة لسوريا مجددًا، فوفقا لاستطلاعات رأي أردنية، رفض غالبية اللاجئين مغادرة الأردن، وفي ولاية غازي عنتاب التركية أصبح السوريون محركًا لقطاع النسيج الذي يحتاج لأياد عاملة كثيرة، إلى جانب عملية الدمج في المدارس التركية التي تستقبل نحو 800 ألف طفل سوري. باستثناء بعض الدول كلبنان، والمناطق التي تعاني ظروفًا اقتصادية صعبة، مثل منطقة شانلي أورفه في الجنوب الشرقي من تركيا، فهناك صعوبة في التعايش بين السكان المحليين واللاجئين السوريين، نظرًا لأن السوريين يمثلون نحو ربع السكان البالغ عددهم 2 مليون شخص، في ظل الامكانات الاقتصادية والموارد المحدودة بالمدينة.

(*) **الضغوطات الدولية:** لا تزال بعض الدول الكبرى والهيئات الدولية تمارس ضغوطًا على الدول المستضيفة للاجئين السوريين لضمان عدم إعادتهم على اعتبار أن شروط العودة الآمنة لم تتحقق بعد، فبالنسبة للبنان على سبيل المثال، صدر قرار للبرلمان الأوروبي في يوليو 2023 مكون من 16 بندًا، يدعو لبنان للانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين في 1951، لذا اعتبرته قوى لبنانية يدعو لبقاء اللاجئين، حيث وصفه وزير الخارجية اللبناني بأنه " يهدد استمرار ووجود لبنان ككيان ". وفي الأردن، حيث أعلن برنامج الأغذية العالمي في يوليو 2023 عزمه تقليص حجم المساعدات إلى اللاجئين بالأردن بسبب نقص التمويل لأكثر من 100 ألف لاجئ. حتى أن الحكومة التركية لا تستطيع ترحيل عدد كبير من اللاجئين على أراضيها لأنها ملزمة دوليًا بموجب اتفاقية اللاجئين بحماية اللاجئين الموجودين على أراضيها، إلا في حالة العودة الطوعية. واستنادًا لما تقدم، على ما يبدو أن اهتمام المجتمع الدولي بملف العودة الطوعية للاجئين السوريين تراجع نوعًا ما، في ظل وجود أزمات مشابهة جديدة في أوكرانيا والسودان وغزة ملحة أيضًا، وقد يتجلى ذلك في بحث الدول المستضيفة منفردة عن حلول لأزمة اللاجئين السوريين لديها. حتى أن محاولات جامعة الدول العربية بإعادة تلميع الحكومة السورية لم تجد نفعًا في هذا الشأن في ظل وجود رفض من جانب المجتمع الدولي للاعتراف بشرعية الحكومة السورية، وعدم وفاء دمشق بالتزاماتها أمام جامعة الدول العربية في مايو 2023 بتنظيم عمليات عودة طوعية وآمنة للاجئين، هذا إلى جانب التهديدات الأمنية التي لا تزال موجودة في سوريا، حتى في الشمال السوري إذا أرادت تركيا تحديدًا إرسال اللاجئين إلى هناك، فقد شهد شهر ديسمبر 2023 ضربات جوية متواصلة ضد عناصر حزب العمال الكردستاني. ونتيجة لكل ذلك، كانت عودة اللاجئين السوريين محدودة وانتقائية، ففي الأردن عاد فقط نحو 40 ألف لاجئ منذ إعادة فتح الحدود بين البلدين في 2018. كما وصل العدد الإجمالي للاجئين السوريين العائدين إلى البلاد منذ 2016 وحتى يوليو 2023 إلى 373,912 لاجئًا من مختلف الدول المستضيفة، مقارنة بنحو ٥٠٩٦٦ حتى 2022، و 35,624 في 2021. وهي أرقام محدودة إذا ما قورنت بعدد اللاجئين السوريين حول العالم وكم الجهود المبذولة لتسهيل عودتهم. وبالتالي، فإن ملف عودة اللاجئين السوريين قد يبقى عالقًا لأن بعض الأطراف تعمل على تسييسه، بما يعني استمرار المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المرتبطة به.

حالة النزوح السوداني..(المسارات والتداعيات الإنسانية)

عبيـــر مجـــدي

بمرور أكثر من 11 شهرًا على بدء الصراع في السودان بين قوات الجيش السوداني وميليشيا "الدعم السريع"، لا تزال الاشتباكات المسلحة والانتهاكات العنيفة مستمرة في العاصمة الخرطوم وإقليمي دارفور وكردفان، فضلاً عن الاشتباكات الأخيرة وعمليات القتال والنهب والسرقة والاغتصاب في ولاية الجزيرة من قبل عناصر "الدعم"، حيث تعد تلك المناطق الأكثر تضررًا في البلاد، وقد أدت تلك الاشتباكات إلى نزوح أكثر من 7.1 مليون شخص داخل السودان وخارجه منذ بدء الصراع في 15 أبريل 2023 وحتى بداية عام 2024، ويمثل الأطفال حوالي نصف عدد الأشخاص النازحين، نظرًا لضراوة وتداعياتها الواسعة على الشعب السوداني، في ظل الحاجة إلى المساعدات الإنسانية، حيث يحتاج أكثر من 25 مليون شخص في جميع أنحاء السودان إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024

يضاف إلى ذلك إلى تدمير البني التحتية، والمرافق الصحية والخدمات المصرفية والمالية، والانقطاع المتكرر لإمدادات الكهرباء، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتضررة من النزاع، وهو ما يتسبب في تزايد أعداد النزوح بحثًا عن الغذاء والمأوي فضلاً عن ملجأ آمن للعيش بسلام. وجدير بالذكر، أن السودان يعاني من الصراعات والنزوح منذ اندلاع أزمة دارفور في عام 2003، وبحلول نهاية 2022 شهدت البلاد نزوح أكثر 3.7 مليون شخص داخليًا، وكان يعيش 800 ألف سوداني أخرين في الدول المجاورة مثل تشاد وجنوب السودان ومصر وإثيوبيا قبل بدء الصراع الأخير. تأسيسًا على ما سبق؛ تحاول هذه الورقة تحديد مسارات النزوح الداخلي واللجوء للدول المجاورة، والإجابة على التساؤلات التالية: ماهي المهددات الداخلية التي تسببت في زيادة أعداد النازحين؟، وإلى أي مدى يميل النازحون أو اللاجئون لفكرة العودة لوطنهم؟.

أولاً: مسارات النزوح الداخلي:

يشهد الداخل السوداني حركة نزوح كبيرة من الولايات المتضررة جراء الحرب إلى الولايات الأكثر أمنًا، إذ وصل عدد النازحين إلى أكثر من 5.5 مليون شخص نازح داخل البلاد منذ أبريل 2023، حيث تنقل النازحين بين 6.089 موقعًا عبر الولايات الثماني عشر، وتقدر أعلى نسبة نزوح في ولاية جنوب دارفور بأكثر من 692.000 أي بنسبة 13% من مجموع النازحين، تليها ولاية شرق دارفور بحوالي 658.210 أي 12%، ونهر النيل بحوالي 619.659 بنسبة 11%، والجزيرة بحوالي 524.919 وهو ما يمثل 9%، وشمال دارفور بحوالي 451.578 أي بنحو 8%، بينما تشهد ولاية الخرطوم أقل عدد من النازحين إليها بحوالي39.000 شخص، حيث تفيد البيانات الأممية أن أكبر عدد من النازحين كان من نصيب سكان ولاية الخرطوم بحوالي3.5 مليونشخص أي بنسبة 64 % من المجموع، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشوؤن الإنسانية (أوتشا).

وقد ارتفعت أعداد النازحين وفقًا للأمم المتحدة بأكثر من 7.1 مليون شخص من بينهم 1.5 مليون قد لجأ إلى البلدان المجاورة، وذلك بعد دخول ميليشيا "الدعم السريع" ولاية الجزيرة وبسط سيطرتها على حاضرتها "ود مدني" والمناطق المحيطة بها، بعد أن كانت من أكثر المدن الآمنة لملايين النازحيين السودانيين، والتي أدت إلى نزوح حوالي 250 إلى 300 ألف شخص من ود مدني إلى ولايات القضارف وسنار وكسلا والنيل الأبيض، حيث لجأ أكثر من 15 ألف شخص إلى ولاية القضارف، ويرجع نزوح هؤلاء الأشخاص، نظرًا لتوافر الاحتياجات الأساسية، حيث قدمت المظلة الأممية، 1500 مجموعة من المواد غير الغذائية لحوالي 7.500 نازح في ولايتي سنار والقضارف ولديهم 200 خيمة في المخزون تسع ما لا يقل عن 1000 نازح، إضافة إلى نشر عيادات متنقلة في ثلاث مدن (سنجة وسنار وأبو حجر)، مع بدأ الوكالات الإنسانية في ولاية القضارف بتقديم مساعدات الإغاثة الفورية

لـ 330 نازحًا من ولاية الجزيرة.

وفي مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور نزح 750 شخص أخرين، نتيجة الاشتباكات المستمرة بين أطراف الصراع، وفي جنوب دارفور فر حوالي 850 شخص من منازلهم في نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور يوم 14 ديسمبر 2023، بعد تجدد الاشتباكات المسلحة بين الجيش وميليشيا "الدعم"، وقد نزح حوالي 4 آلاف شخص من "ود مدني" إلى بورتسودان حتى 26 ديسمبر، وقد يزداد عدد النازحين في الفترة المقبلة، وفقًا لمفوضية العون الإنساني.

ومما سبق، يمكن القول إنه قد يلجأ النازحون لولايات أخرى، نظرًا لكثرة المهددات القائمة في مناطقهم، مع امتداد المعارك وتدمير منازلهم ونهب وسرقة ممتلكاتهم، وتدمير المرافق الصحية وانقطاع الكهرباء، وانعدام الأمن، الأمر الذي قد يتسبب في تعليق المساعدات الأساسية للنازحين، ويمكن توضيح أبرز تلك المهددات فيما يلي:

(*) عدم توافر الخدمات الأساسية: يعاني الشعب السوداني من تدمير المرافق الصحية والتي تقدر بنسبة 70% في الولايات المتضررة، كما أغلقت معظم المستشفيات والصيدليات والمراكز الصحية قسرًا، رغم حاجة أصحاب الأمراض المزمنة للرعاية الصحية والأدوية، فضلاً عن الأشخاص المصابين جراء القتال، كما تعرضت أكثر من 70% من المدارس والجامعات والمعاهد والكليات العليا المتخصصة الحكومية والأهلية في الخرطوم لتخريب كلي أو جزئي، إضافة إلى تدمير الخدمات المصرفية والمالية، وخدمات الاتصالات والانقطاع المتكرر لإمدادات الكهرباء، وانقطاع المياه، فهناك 15 مليون شخص لا يجدون مصادر مياه صالحة للشرب في الولايات المتضررة من النزاع.

(*) انتشار الأمراض: نتيجة لتلوث المياه، فإن عدد الحالات المشتبه بإصابتها بالكوليرا في التزايد، حيث تم الإبلاغ عن 8.267 حالة، ومن ضمنهم 224 حالة وفاة، وقد أعلن المسؤولون في السودان انتشار وباء الكوليرا في القضارف في 26 سبتمبر 2023، وانتشاره في 46 منطقة ضمن 9 ولايات حتى 23 ديسمبر 2023، حسب منظمة الصحة العالمية، لذلك تحاول المنظمات الإنسانية الحد من تفشي المرض وتوفير العلاج للمصابين، إضافة إلى مراقبة جودة المياه، وقد حرصت المنظمات على تطعيم أكثر من 2.2 مليون شخص ضد الكوليرا في المناطق المعرضة للخطر في القضارف والجزيرة. مع استمرار جهود المنظمات لتطعيم 5.5 مليون شخص أخرين في 6 ولايات. كما توفي أكثر من ألف شخص من مرضى الكلى والأمراض المزمنة الأخرى بسبب نقص الأدوية والرعاية الطبية، وإصابة 100 ألف بالملاريا ونحو 3500 بحمى الضنك، وفقًا للأمم المتحدة، نظرًا للغلق القسري للمستشفيات والصيدليات والمراكز الصحية.

(*) ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي: تسبب الوضع المأساوي في السودان في نقص شديد في السلع الغذائية، مع الزيادة في أسعار السلع المتاحة، وسوف يزداد الوضع سوءًا في حال توقف الإنتاج الزراعي وتحديدًا في ولاية الجزيرة التي تحتوي على أكبر المشاريع المروية على مستوى العالم، وتمتلك مخزونا استراتيجيا للمحاصيل الأساسية من القمح والذرة، الأمر الذي قد يهدد المنشآت الزراعية والثروة الحيوانية ومنظومة الري، فضلاً عن نقص الأدوية لأنها تتوفر من مدينة "ود مدني"، إضافة إلى إغلاق الأسواق وتوقف الإنتاج.

وعليه، قد تتسبب في مضاعفة أسعار بعض السلع الغذائية لأكثر من ثلاثة أضعاف ثمنها بسبب توقف سلاسل الإمداد، إلى جانب انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى مستويات عالية لحوالي 17.7 مليون شخص في جميع أنحاء السودان أي نحو 37% من السكان، فضلاً عن العقبات التي تعيق المنظمات الإنسانية من الوصول إلى الأشخاص المتضررين، لذلك يبحث المواطن السوداني عن أماكن آمنه توفر له الغذاء والمأوى والمسكن.

(*) انعدام الأمن: يتعرض الشعب السوداني لأبشع عمليات النهب والسرقة واحتجاز الرهائن، حيث يشهد المواطنون سرقة المنازل والسيارات والآلات الثقيلة والجرارات ووسائل الحركة والاتصال، إضافة إلى قتل الميليشيا لأكثر من 12 ألف شخص، وحرق أحياء ومواقع بأكملها، وإعدام المدنيين في منازلهم وهو ما يتنافى مع الأعراف والقوانين الدولية، الأمر الذي قد يهدد سلامة توفير الاحتياجات الإنسانية وإنتاج الغذاء للمواطنين، وسوف يزداد الوضع سوءًا باستمرار الميليشيا في عمليات القتال في الولايات التي لا تزال آمنة.

(*) تنامي ظاهرة تعرض النساء للعنف الجنسي: تتعرض النساء والفتيات للاعتداءات جنسية من قبل ميليشيا "الدعم"، الأمر الذي يجعل الأسر تبحث عن أماكن آمنة لحمايتهم من تلك الاعتداءات الوحشية، وإلى الآن لا يوجد حصر دقيق لحالات الاغتصاب، ولكن ما تم توثيقه منذ

بداية الحرب نحو 360 حالة اغتصاب في البلاد، ويعد هذا العدد 1% فقط من الحالات الفعلية اللاتي تعرضن للاغتصاب، بسبب خوفهم من التحدث، ولكن هناك فتيات أخرى تحدثت على كثرة حالات الاغتصاب القسري على موقع (X) وطالبت بعضهن بحبوب منع الحمل والبعض الآخر بفتاوى دينية تسمح لهم بالانتحار، ويعدذلك انتهاكًا للمادة الـ 27 من اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، والتي تنص على "حماية النساء ضد أي اعتداء على شرفهن، ولاسيما ضد الاغتصاب، أو أي هتك لحرمتهن".

(*) تعليق المساعدات: هناك 18.1 مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة حتى نهاية عام 2023، حسب خطة الاستجابة بالسودان، وتم تمويل ما نسبته 39.5 % فقط أي توفير 1012.5 مليون دولار من أصل 2.6 مليار دولار أمريكي حتى 21 ديسمبر 2023، وفقًا للأمم المتحدة، كما أكدت "كليمنتاين نكويتا سلامي" منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان، أن السبب في تقليص عمل المنظمات الإنسانية في البلاد يرجع إلى مقتل وإصابة عمال الإغاثة أنفسهم، إضافة إلى تعرض المستودعات والأصول الإنسانية للنهب والتدمير، ويؤثر نقص الوقود أيضًا على حركة موظفي الإغاثة الإنسانية والإمدادات وتوليد الطاقة اللازمة لتوفير المياه وغيرها، وبالرغم من ذلك يحاول الشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدات للأشخاص المتضررة اللذين يمكنهم الوصول إليهم، ولكن تم تعليق جميع البعثات الإنسانية الميدانية داخل ولاية الجزيرة بعد الاشتباكات المسلحة بين أطراف الصراع، الأمر الذي يهدد تقديم

المساعدات الحيوية لأكثر من 270.000 شخص بحاجة إلى مساعدات داخل "ود مدني"، إضافة إلى السكان النازحين من العنف المستمر في البلاد، وفقًا لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان، كما أوقف برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة لـ 800 ألف شخص في البلاد، نظرًا لامتداد المعارك التي تعرقل تقديم المساعدات للأشخاص المتضررين.

ثانيًا: اللجوء إلى الدول المجاورة:

شهدت دول جوار السودان عبور عددًا كبيرًا من اللاجئين، حيث لجأ حوالي 1.5 مليون منذ إبريل 2023، وتمثل دولة تشاد النسبة الأكبر حيث لجأ إليها حوالي 484.626، تليها جمهورية جنوب السودان بنحو 441.963، ثم مصر بحوالي 378.504 حالة لجوء، وإثيوبيا تقدر بحوالي 40.489، وأخيرًا جمهورية إفريقيا الوسطى فقد لجأ إليها نحو 25.715 شخص، وبعد الأحداث الأخيرة في ولاية الجزيرة، فقد لجأ معظم النازحين الجدد إلى تشاد وجنوب السودان، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ويرجع السبب الأساسي في تزايد أعداد اللجوء إلى نقص المواد الغذائية، والانتهاكات العنيفة التي تتعرض لها الفتيات والسيدات، إضافة إلى قتل الرجال ونهب المنازل والسرقة وتزايد حالات الاغتصاب والتحرش، كما يفر العديد من اللاجئين لتلك الدول بسبب روابطهم التاريخية، إضافة إلى وجود أسر وأقارب لهم في هذه البلدان. وعليه، قد تؤثر نسبة النزوح على الأوضاع الاقتصادية للدول المجاورة وتحديدًا الدول الفقيرة مثل تشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان، نظرًا لعدم قدرة تلك الدول على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين مع توفير حياة كريمة لهم، حيث تعاني هذه الدول من مشاكل اقتصادية وسياسية ضخمة، حسب خبراء.

ففي تشاد الدولة الأكبر في نسبة النزوح، نظرًا لقرب حدودها من مناطق الصراع في مدينة الجنينة بإقليم دارفور، وقد تمثل عمليات النزوح عبئًا مضاعفًا من الضغوط الاقتصادية على البلد الفقير الذي يحتاج إلى التدفق المستمر

للمساعدات الأساسية من غذاء وماء ومأوى، وكما هو معروف فإن انجمينا لديها 400 ألف سوداني قد فروا إليها في الفترة الماضية.

وفي جنوب السودان، فإن معظم النازحين الجدد من مواطني جنوب السودان الأصليين اللذين كانوا يقيمون في السودان، وفي ظل معانة ثلث سكان البلاد من الجوع، وبالرغم من أن معظمهم يعيشون على المساعدات الإنسانية فقد لجأ إليها أكثر من 441 ألف شخص، أما إفريقيا الوسطى فقد فر إليها عدد قليل نظرًا لغلق الحدود بين البلدين، ومع ذلك تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية وأمنية، وفي إثيوبيا يحتاج مئات اللاجئين للغذاء والدواء، ويشعر بعضهم بانعدام الأمن، وقد طالب اللاجئين السودانيين بتدخل المنظمات والمانحين لتوفير مزيد من الدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية لهم.

بينما تسعى مصر إلى تقديم الدعم الكامل للوافدين إليها من مناطق النزاعات، من خلال مساعدة مفوضية شئون اللاجئين في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتقديم المساعدة للأكثر ضررًا على الفور، إضافة إلى حماية حقوق اللاجئين ومحاولة دمجهم في نظام التعليم والصحة، فيما تشهد البلاد زيادة كبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس والمراكز المجتمعية السودانية في مصر، حيث ارتفعت بنسبة تتجاوز 90% في 200 مؤسسة تعليمية، وهناك أكثر من 10 آلاف طالب على قوائم الانتظار، وهناك 11.5 ألف طالب سوداني مسجلين في المدارس الحكومية المصرية، وفقًا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم، ونظرًا لاعتماد هذه المراكز بنسبة كبيرة على بعض المعونات والمنح التي

وفي جنوب السودان، فإن معظم النازحين الجدد من مواطني جنوب السودان الأصليين اللذين كانوا يقيمون في السودان، وفي ظل معانة ثلث سكان البلاد من الجوع، وبالرغم من أن معظمهم يعيشون على المساعدات الإنسانية فقد لجأ إليها أكثر من 441 ألف شخص، أما إفريقيا الوسطى فقد فر إليها عدد قليل نظرًا لغلق الحدود بين البلدين، ومع ذلك تعاني من مشاكل اقتصادية وسياسية وأمنية، وفي إثيوبيا يحتاج مئات اللاجئين للغذاء والدواء، ويشعر بعضهم بانعدام الأمن، وقد طالب اللاجئين السودانيين بتدخل المنظمات والمانحين لتوفير مزيد من الدعم لتلبية الاحتياجات الأساسية لهم.

بينما تسعى مصر إلى تقديم الدعم الكامل للوافدين إليها من مناطق النزاعات، من خلال مساعدة مفوضية شئون اللاجئين في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتقديم المساعدة للأكثر ضررًا على الفور، إضافة إلى حماية حقوق اللاجئين ومحاولة دمجهم في نظام التعليم والصحة، فيما تشهد البلاد زيادة كبيرة في أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس والمراكز المجتمعية السودانية في مصر، حيث ارتفعت بنسبة تتجاوز 90% في 200 مؤسسة تعليمية، وهناك أكثر من 10 آلاف طالب على قوائم الانتظار، وهناك 11.5 ألف طالب سوداني مسجلين في المدارس الحكومية المصرية، وفقًا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم، ونظرًا لاعتماد هذه المراكز بنسبة كبيرة على بعض المعونات والمنح التي تقدمها مفوضية شؤون اللاجئين في مصر، هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل، لأن هناك أسر غير قادرة على تحمل المصاريف بالدولار، ويتبين من ذلك أن هناك صعوبات، تتمثل في نقص التمويل الذي يعيق الجهود التي تبذلها المفوضية وشركاؤها لتقديم المساعدات، رغم المساعي المصرية للتخفيف عن الأشقاء السودانيين.

ولم تقتصر مصر على تقديم المساعدات الإنسانية للسودانيين في البلاد فقط، بل قامت الحكومة المصرية بإرسال طائرات عسكرية محملة بأطنان من المستلزمات الطبية، وشحنات الأدوية.

وجدير بالذكر، أن هناك نحو 5 ملايين سوداني مقيمين في مصر منذ سنوات، وفقًا لبيانات السفارة السودانية في القاهرة.

ومما سبق، يمكن القول إن غالبية السودانيين يعانون من ارتفاع كبير في إيجارات المنازل في بلدان اللجوء، إضافة إلى استغلال بعض التجار والمحال والمصانع للعاملين السودانيين، من خلال دفع مرتبات متدنية، وهناك من يرى أن اللاجئين هم السبب الرئيسي في زيادة الأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية، كما تنشط في بعض المناطق الحدودية بين الدول المجاورة شبكات التهريب والإتجار بالبشر.

ثالثاً: إمكانية العودة:

يرغب بعض اللاجئين السودانيين بالعودة لبلادهم، رغم النزاع القائم بين الجيش وميليشيا "الدعم السريع"، نظرًا لصعوبة العيش في الظروف الاقتصادية الصعبة بالبلاد المستضيفة كذلك، إلى جانب ارتفاع أسعار الإيجارات وصعوبة الاندماج في المجتمع المستضيف التي تشكل أكبر التحديات أمام اللاجئين، فضلًا عن شعورهم الدائم بعدم امتلاكهم أي حقوق في الدول التي لجأوا إليها.

وعادة ما تستغل بعض الدول المستضيفة القُصّر، اقتصاديًا أو جنسيًا، وتعتبر الفتيات أكثر عرضة من خلال عملهن كخادمات في البيوت أو غيرها من الأعمال التي تعرضهن لسوء المعاملة والاستغلال بسبب ظروفهن.

كما يعاني اللاجئين السودانيين في بعض البلدان المستضيفة من التمييز المجتمعي، حيث يعيش بعضهم في أحياء فقيرة وغير آمنة، وقد تفتقر إلى الخدمات الصحية وخاصة في الدول الفقيرة، الذي تعتمد بالأساس على تقديم المفوضية للمساعدات والجهات المانحة، الأمر الذي قد يجعل اللاجئ يُقدم على طلب إعادة التوطين في بلد ثالث، عن طريق تقديم طلب للمفوضية السامية لشئون اللاجئين، ومن ثم تقوم بمراجعة الأسر الأكثر ضعفًا ممن يستوفون معايير إعادة التوطين.

وقد تطالب بعض الدول بإعادة توطين اللاجئين لديها في بلدانهم الأصلية أو بلدان ثالثة عن طريق المفوضية، نظرًا لعدم قدرة بعض الدول المستضيفة على استيعاب العدد الكبير من اللاجئين، فضلاً عن الظروف الاقتصادية، لذلك لابد من قيام المفوضية بتوسيع نطاق عملها وتقديم المزيد من المساعدات للأشخاص المتضررة في البلدان المستضيفة، حيث يشير الوضع الحالي في السودان إلى أن عمليات القتال المستمرة سوف تؤدي إلى مزيد من النزوح داخل البلاد وخارجها.

وختامًا؛ يمكن القول إنه في ظل الوضع المأساوي في السودان، فإن خيار العودة إلى الوطن بالنسبة للنازحين أو اللاجئين السودانيين، لم يكن خيارًا بالنسبة لهم، لأن من ضمن أسباب العودة هو الشعور بالأمان والتحرر من الخوف والحماية من الهجمات المسلحة مرة أخرى، إضافة إلى توفير الاحتياجات الحياتية الأساسية، فضلًا عن الاستعادة الكاملة لحقوقهم، وهو ما لم يتوفر في السودان في الوقت الحالي، ومع استمرار النزاع بين الجيش وميليشيا "الدعم السريع" من المتوقع أن تزداد أعداد النزوح داخل السودان وخارجه، حيث يمثل السودان أعلى نسبة نزوح في العالم، لذلك لا بد من تكاتف القوى الدولية والإقليمية لإتمام اللقاء المنتظر بين طرفي الصراع، لإيجاد حلول عاجلة لحماية المدنيين من النزوح القسري والعنف الجماعي لإنهاء الحرب.

حالة اللجوء الفلسطيني

نـادين مطـر

ازدادت أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" حيث بلغ عددهم ما يقرب من 6.4 مليون لاجئ في عام 2020، موزعين فيما يقرب من 58 مخيم رسمي؛ منها 27 مخيمًا في الأراضي الفلسطينية (19 مخيمًا في الضفة الغربية و8 مخيمات في قطاع غزة)، و10 مخيمات في الأردن و9 مخيمات في سوريا و 12 مخيم في لبنان.

وبلغ عدد النازحين المسجلين وكالة "الأونروا" في قطاع غزة 1.7 مليون شخص، بينما تسجل الضفة الغربية نحو 828 ألف لاجئ، فيما يعيش نحو 3.3 ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن وسوريا ولبنان.

وتعاني هذه المخيمات من الفقر والكثافة السكانية وتدهور البنية التحتية كالشوارع والصرف الصحى حيث يعانى الفلسطينون من نقص شديد في المياه فالعائلات يعتمدون على ثلاثة لترات من الماء لكل شخص في اليوم للشرب والطهى والنظافة بينما الحد الادنى المطلوب هو 15 لتر يومياً لكل شخص، كما أنه لا يُسمح لهذه المخيمات بالتوسع واذا توسعت يكون بشكل بسيط ولا يتناسب مع حجم الزيادة السكانية بها.

وبناء على ما تقدم تتناول هذه الورقة التساؤلات الآتية: أين يتواجد اللاجئون الفلسطينيون؟ وما هي القرارات والاتفاقيات ذات الصلة بحق العودة إلى مناطقهم الأصلية ؟

مواطن اللاجئين

يكتسب نحو 70% من الشعب الفلسطيني صفة اللجوء وذلك وفقاً لوزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية و ينتشر اللاجئون الفلسطينون داخل فلسطين في الضفة الغربية و قطاع غزة، وخارجها في كل من الأردن وسوريا ولبنان.

(*) النازحون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة: تضم الضفة الغربية وقطاع غزة 32 مخيمًا رسميًا وغير رسمي، أنشئ معظمها بعد نكبة 1948، ففي الضفة الغربيةيعيش أكثر من ربع اللاجئين في المخيمات التالية:

1. **مخيم الأمعري:** يقع على بعد 2 كم من مدينة جنوب رام الله، تم تأسيسه عام 1949 فوق أرض استأجرتها "الأونروا" من الحكومة الأردنية ويعيش به أكثر من 10.500 لاجئ، نزح أغلبهم من اللد والرملة ويافا.
2. **مخيم الجلزون:** تأسس عام 1949 على تلة صخرية تبعد 7 كم شمال رام الله ويضم أكثر من 11 ألف لاجئ ينحدرون من 36 قرية تابعة لمدن اللد والرملة.
3. **مخيم الدهيشة:** تأسس عام 1949 ويقع جنوب مدينة بيت لحم ويضم 13 ألف لاجئ، تعود أصولهم إلى غرب القدس وغرب الخليل.
4. **مخيم العروب:** تأسس عام 1949 على واد يسمى "السقيع" ويقع على الطريق الرئيسى الواقع بين القدس والخليل ويضم أكثر من لاجئ ينحدرون من 33 قرية تابعة لمناطق الرملة وغزة والخليل.
5. **مخيم الفارعة:** تأسس عام 1949 في التلال السفحية لوادى الأردن بالقرب من عين الفارعة ويضم 7.600 لاجئ، ينحدرون من 30 قرية في مناطق شمال شرق يافا.
6. **مخيم الفوار:** تأسس عام 1949 على بعد 10 كيلومترات إلى الجنوب من الخليل ويضم أكثر من 8 آلاف لاجئ مسجل، ينحدرون من 18 قرية تتبع غزة والخليل وبئر السبع.
7. **مخيم بلاطة:** تأسس عام 1950 ويقع ضمن حدود بلدية نابلس ويعتبر من أكبر مخيمات الضفة الغربية من حيث عدد السكان حيث يضم 23.600 لاجئ ترجع أصولهم إلى 60 قرية تتبع مناطق اللد ويافا والرملة.
8. **مخيم بيت جبرين:** تأسس عام 1950 في مدينة بيت لحم ويعد أصغر مخيم في الضفة الغربية ويضم أكثر من ألف لاجئ فلسطيني وعادة ما يطلق عليه مخيم العزة لأن أكثر من 60% من سكانه ينتمون إلى عائلة

العزة، ويعود أصل سكان المخيم إلى قرة مدمرة بالتلال الغربية لمدينة الخليل.

9. مخيم جنين: تأسس عام 1953 بعد تدمير المخيم الأصلي في المنطقة في عاصفة ثلجية ويقع ضمن حدود بلدية جنين ويضم 16 ألف لاجئ مسجل لدى "الأونروا".

10. مخيم دير عمار: تأسس عام 1949 شمال غرب رام الله ويعد من المخيمات الأكثر اتساعًا.

11.مخيم رقم واحد: تأسس عام 1948 وأقيم على قطعة أرض تابعة لنابلس ويضم 6.7 آلاف لاجئ ينحدرون من اللد ويافا وحيفا.

12. مخيم شعفاط: تأسس عام 1965 وأقيم للاجئين الذى كانوا يعيشون في مخيم المعسكر في مدينة القدس القديمة، ويعتبر المخيم الوحيد في الضفة الذى يقع ضمن حدود بلدية القدس وضم حوالى 11 ألف لاجئ إلا أنه من المرجح أن عدد اللاجئين به يبلغ 18 ألف لاجئ، وتعود أصول قاطنيه إلى 55 قرية تتبع مناطق القدس ويافا واللد والرملة.

13. مخيم طولكرم: تأسس عام 1950على الحافة الغربية للضفة الغربية وهو ثانى أكبر مخيم للاجئين في الضفة الغربية، وتعود أصول ساكنيه إلى حيفا ويافا وقيسارية.

14. مخيم عايدة: تأسس عام 1950 بين مدينتي بيت لحم وبيت جالاويضم 4.7 ألف لاجئ تعود أصول أغلبهم إلى القدس والخليل.

15. مخيم عسكر: تأسس عام 1950 ضمن حدود بلدية نابلس ويضم 15.6 ألف لاجئ، ينحدرون من 36 قرية تابعة لمناطق اللد وحيفا ويافا.

16. مخيم عقبة جبر: تأسس عام 1948 على بعد 3 كيلو مترات إلى الجنوب الغربى من مدينة أريحا، وبلغ عدد المسجلين به 30000 لاجئ مما جعله أكبر مخيم في الضفة الغربية، وتنحدر أصول سكان المخيم من 300 قرية شمال حيفا، وقليل منهم ينحدرون من الخليل وغزة.

17.مخيم عين السلطان: تأسس عام 1948 ويضم 1900 لاجئ ويقع أسفل جبل قرنطل، ينحدرون من مختلف الأراضي الفلسطينية وبصفة خاصة من اللد والرملة والخليل.

18.مخيم قلنديا: تأسس عام 1949 على بعد 11 كيلومتر إلى الشمال من القدسويضم 11 ألف لاجئ مسجل، ينحدرون من 52 قرية تتبع مناطق اللد والرملة والخليل وحيفا والقدس.

10. مخيم نور الشمس: تأسس عام 1952 ويقع في الشمال الغربى من الضفة الغربيةويضم 13.5 ألف لاجئ مسجل.

هذا بالإضافة إلى وجود عدة مخيمات غير رسمية وغير معترف بها بالضفة الغربية وهى: مخيم سلواد – مخيم عين عريك – مخيم النويعمة – مخيم بيرزيت – مخيم قدورة.

وفي **قطاع غزة:** يوجد حوالي 1.7 مليون لاجئ مسجل ولاستيعاب هذه الأعداد أنشأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" 8 مخيمات في القطاع إلا أن هذه المخيمات لا تضم إلا نصف اللاجئين، أما النصف الثانى فيسكن في مدن وقرى القطاع وتتمثل المخيمات الرسمية في التالي:

1.مخيم جباليا: هو أكبر المخيمات في قطاع غزة ويقع شمال مدينة غزة ويضم أكثر من 116 ألف لاجئ مسجل.

2.مخيم الشاطئ: تأسس عام 1950 ويقع على بعد 4 كيلو مترات من الشمال الغربى لمدينة غزة وهو ثالث أكبر المخيمات في غزة وضم 90.7 ألف لاجئ مسجل

3. مخيم رفح: تأسس عام 1949 ويقع في جنوب قطاع غزة بالقرب من الحدود المصرية ويضم 133.326 لاجئ مسجل .

4. مخيم النصيرات: يقع على بعد 8 كيلومترات جنوب مدينة غزة ويقع في وسط القطاع ويضم أكثر من 80.4 ألف لاجئ .

5. مخيم خان يونس: يقع على بعد كيلو مترين من شاطئ البحر المتوسط إلى الشمال منقطاع رفح ويضم 88.8 ألف لاجئ.

6. مخيم البريج: يقع وسط قطاع غزة وتأسس في الخمسينيات من القرن العشرين ويضم 46.6 ألف لاجئ .

7. مخيم المغازى: تأسس عام 1949 ويقع في وسط قطاع غزة إلى الجنوب من مخيم البريج ويعتبر من أصغر مخيمات قطاع غزة ويضم 33.2 ألف لاجئ .

8. مخيم دير البلح: يقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الغرب من مدينة دير البلح في وسط قطاع غزة وهو أصغر مخيمات اللاجئين في قطاع غزة ويضم 26.6 ألف لاجئ.

المملكة الأردنية الهاشمية: يشكل اللاجئون الفلسطينيون في الأردن أعلى نسبة من مجموع اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس، ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين في الأردن 2.275.589 مليون شخص أي نسبة 39.1% من عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات "الأونروا" وفقًا لدائرة الشؤون الفلسطينية، ويعتبر الأردن من الدول التى لا تزال تعامل الفلسطينيين

كمواطنيين أصليين وتمنح بعضهم الجنسية الأردنية من دون دفعهم للتخلى عن هويتهم الوطنية.

ويبلغ عدد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن 10 مخيمات رسمية بالإضافة إلى 3 مخيمات غير رسمية ويبلغ عدد اللاجئين داخل المخيمات المعترف بها حوالى 396.006 أي حوالي 17.4% من اللاجئين الموجودين في الأردن، بينما يبلغ عدد اللاجئين خارج المخيمات العشرة المعترف بها 1.879.583 ويشكلون نسبة 82.6% من اللاجئين المسجلين بالأردن.

وتشمل المخيمات الرسمية للاجئين:

1. **مخيم إربد:** تأسس من أجل اللاجئين الذين غادروا فلسطين بعد حرب 1948 ويضم 25 ألف لاجئ مسجل.
2. **مخيم البقعة:** هو واحد من مخيمات الطوارئ والذي تأسس عام 1967 ويقع على بعد 20 كم شمال عمان ويعتبر المخيم الأكبر في الأردن ويضم 104 ألف لاجئ.
3. **مخيم الحصن:** يعرف بغسم مخيم الشهيد عزمى المفتى وتم تأسيسه عام 1968 ويبعد 80 كم إلى الشمال من عمان ويضم 22 ألف لاجئ مسجل.
4. **مخيم الزرقاء:** تأسس عام 1948بالقرب من مدينة الزرقاء ويضم 21 ألف لاجئ مسجل.
5. **مخيم الطالبية:** تأسس عام 1967 ويضم 7 آلاف لاجئ مسجل.
6. **مخيم جبل الحسين:** تأسس بعد عام 1948ويضم 29 ألف لاجئ مسجل.
7. **مخيم جـرش:** تأسس عام 1968ويعرف حاليًا باسم مخيم غزة، يقع على بعد 5 كم من الآثار الرومانية الشهيرة بمدينة جرش ويضم أكثر من 24 ألف لاجئ مسجل.
8. **مخيم سـوف:** تأسس بعد عام 1967ويضم 20ألف لاجئ مسجل.
9. **مخيم عمـان الجديـدة:** تأسس بعد عام 1948 في الجنوب الشرقى من عمان ويضم 61.795 ألف لاجئ مسجل.
10. **مخيم ماركا:** تأسس عام 1967على مسافة 10 كيلومترات من المال الشرقى لمدينة عمان ويضم 53 ألف لاجئ

ومن أهم المخيمات المعترف بها أردنيًا والغير معترف بها من قبل الأونروا: مخيم مأدبا ومخيم الأمير حسن ومخيم السخنة، هذا بالاضافة إلى بعض المخيمات غير المعترف بها من الأردن والأونروا وهي (الجوفة، النزهة، المحطة، أم التينة، محمد أمين، زيزيا، الشلالة، وقاص) وتعاني المخيمات الرسميات وغير الرسمية من تدني الخدمات الموجودة بها وزيادة الكثافة السكانية.

الجمهورية اللبنانية: يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان 489 ألف لاجئ وفقاً لأرقام "الأونروا" عام 2023، وشكل اللاجئون الفلسطينيون نحو 10% من سكان لبنان، ويعيش اللاجئون في 12 مخيمًا و156 تجمعًا فلسطينيًا في المحافظات الخمس اللبنانية، كما أن نحو 45% من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في المخيمات و55% يعيشون في التجمعات الفلسطينية، حيث تضم منطقة صيدا 35.8% وتليها منطقة الشمال 25.1%، ثم منطقة صور 14.7%، ثم بيروت 13.4%، يليها الشوف 1.7%، ثم البقاع 4%.

تضم لبنان 16 مخيمًا رسميًا، تم تدمير 3 منها خلال سنوات الحرب الأهلية، وهي مخيم النبطية جنوب لبنان، ومخيم الدكوانة (تل الزعتر)، ومخيم جسر الباشا في بيروت، فضلًا عن مخيم غورو الذي تم إجلاء أهله ونقلهم إلى مخيم الرشيدية.

ونجد أن أكثر من نصف الفلسطينيين في لبنان يقيمون في 12 مخيمًا منظمًا ومعترفًا به وهم: (الرشيدية، برج الشمالي، البص، عين الحلوة، المية ومية، برج البراجنة، شاتيلا – مار إلياس، ضبية، ويفل "الجليل"، البداوي، نهر البارد). بينما يعيش العديد من اللاجئين في المدن والقرى اللبنانية في عدة تجمعات غير معترف بها ومنها (المعشوق، جل البحر، شريحا، القاسمية، البرغلية، الواسطة، الغازية، الناعمة، وادى الزينة).

ويعتبر اللاجئون في لبنان أعلى نسبة للاجئين من فئة الحالات الصعبة في الدول المضيفة.

الجمهورية العربية السورية: تشير التقديرات إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يقرب من 568 ألف لاجئ مسجل لدى الأونروا، يمثلون نحو 2.8% من إجمالي سكان سوريا تقريبًا ويعيش ما يقرب من 48% من اللاجئين الفلسطينين في المخيمات بينما يعيش المتبقي داخل البلدات السورية وعلى أطراف الجغرافية السورية.

ووفق مقال أمانيا مايكل إيبيي، مدير شؤون الأونروا في سوريا بتاريخ 13 يونيو 2023، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيون الذين تبقوا بعد الحرب في سوريا ويتلقون الخدمات الأساسية من الوكالة 438 ألف لاجئ.

ويوجد في سوريا 12 مخيمًا للاجئين: 9 منها رسمية تابعة لـ"الأونروا" و3 غير رسمية، وهي على النحو التالي:

أ. المخيمات الرسمية:

1. مخيم النيرب: يعتبر أكبر مخيم رسمي في سوريا حيث يضم 18 ألف لاجئ من شمال فلسطين التاريخية، ويقع على بعد 13 كم إلى الشرق من مدينة حلب.

2.مخيم جرمانا: يبعد 8 كم عن دمشق وتأسس عام 1948.

3.مخيم حماة: يقع في قلب مدينة حماة وتأسس عام 1950 ويضم ما يقرب من 8000 لاجئ.

4.مخيم حمص: يقع في قلب مدينة حمص وتأسس عام 1949 ويضم ما بقرب من 12 ألف لاجئ.

5.مخيم خان الشيخ: يبعد 27 كم إلى الجنوب الغربى من دمشقوتأسس عام 1949 ويبلغ عدد اللاجئين به 16 ألفًا وفق بيانات عام 2022.

6.مخيم خان دندون: يقع على مسافة 23 كم جنوب دمشق، ويضم المخيم 13.7 ألف لاجئ، حسب أرقام 2021.

7.مخيم درعا: يقع داخل مدينة درعا جنوب سوريا وتم تأسيسيه عام 1950، ويضم نحو 10 آلاف فلسطيني.

8.مخيم سبينة: يبعد 14 كم إلى الجنوب من دمشق و تأسس عام 1948 ونزح كافة سكان المخيم عام 2013 بسبب الحرب في سوريا ولكنهم تمكنوا بعد ذلك من العودة ويضم ما يقرب من 16 ألف لاجئ.

9. مخيم قبر الست: يبعد 15 كم عن دمشق وتأسس عام 1948،وتضرر المخيم نتيجة للاشتباكات العنيفة التي أجبرت 40% من سكانه على المغادرة ويضم الآن ما يقرب من 16 ألف لاجئ.

ب. المخيمات غير الرسمية:

1.مخيم اللاذقية: هو مخيم غير رسمى يقع ضمن حدود مدينة اللاذقية وتأسس عام1955ويضم الآن ما يقرب من 9000 لاجئ ترجع أصولهم إلى يافا وقرى شمال فلسطين التاريخية، من إجمالي 12 ألفًا في عموم المحافظة.

2.مخيم اليرموك: يعتبر أكبر مجتمع للاجئين الفلسطينيين،حيث كان يضم 160 ألف لاجئ قبل اندلاع الحرب في سوريا ويبعد 8 كيلومترات عن دمشق.

3. مخيم عين التل: يبعد 13 كم إلى الشمال الشرقى من مدينة حلبوتأسس عام 1962 ووكان يضم نحو 7 آلاف لاجئ قبل الحرب السورية التي دمرت نحو 70% منه.

القرارات والاتفاقيات والمبادرات ذات الصلة بحق العودة

تعتبر فكرة حق العودة هو القوة المحركة للمقاومة الفلسطينية طوال العقود الماضية، ويعتمد حق اللاجئ الفلسطيني بالعودة إلى أرضه على قرارات الشرعية الدولية، ومن أهمها ما يلي:

1. القرار (194) الصادر في ديسمبر 1948 والذى ينص على "وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الفلسطينين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولى والإنصاف أن يعوض ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة"

2. الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام 1948: نص على أن " لكل شخص الحق في مغادرة أى بلد بما في ذلك بلده والعودة إليها".

3. اتفاقية جنيف الرابعة: نصت في المادة 49 أنه "يُحظر النقل القسري الجماعي أو الفردى للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة أيًا كانت دواعيها".

4. المبادرة العربية للسلام عام 2002: نصت على ضرورة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194).

ويعتبر الفلسطينيون حق العودة هو حق قانونى وسياسي وأخلاقي تكفله الشرعية الدولية ولا يسقط بالتقادم، حيث أكدت حركتا "حماس" و"فتح" في بيانين منفصلين أن حق الفلسطينيين في العودة والتعويض لن يسقط بالتقادم والمشروعات التصفوية لحقوق الشعب التاريخية سيكون مآلها الفشل.

وختامًا؛ فإن مشكلة اللاجئين تعتبر من أكثر المشكلات تعقيدًا ويرجع ذلك إلى أن حل هذه المشكلة يكمن في اعتراف إسرائيل بمسئوليتها السياسية والقانونية عن تهجير الفلسطينيين والاعتراف بالمبادئ القانونية التي تخص اللاجئين وحقوقهم، ولكن إسرائيل تعمل على شن العديد من الحملات العسكرية على الشعب الفلسطينى من أجل القضاء على حقه في العودة إلى أرضه وتحاول القضاء على الوجود الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبالتالي فإنه من الملاحظ أن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لم تنجح في إعطاء الشعب الفلسطيني حقه في العودة ومن ثم لا بد أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات صارمة لحل هذه المشكلة.

استراتيجية الاستيطان في الفكر الإسرائيلي

ساجدة السيد

منذ هجوم قوات "كتائب القسام" على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، تضاعفت هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين، بحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة، وتُعتبر المستوطنات الإسرائيلية بمثابة العمود الفقري للمشروع الاستعماري الصهيوني، وبالتالي تعتبر المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، ولم تلق تأييدًا من كافة دول العالَم، باعتبار نقل وتأجير المدنيين من الأراضي المحتلة جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

نجد أن الكتل الاستيطانية أو البؤر الاستيطانية تلك المستوطنات التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي إلى أن أصبحت بمرور الوقت بؤرًا استيطانية شرعية؛ باعتبارها جزءًا من الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل لجعل الدولة الفلسطينية تحوى مستوطنات إسرائيلية متصلة جغرافيًا.

فيرتكب المستوطنون الإسرائيليون جرائمًا في حق الشعب الفلسطيني؛ من أجل بناء مستوطنات بوسائل عنيفة على أنقاض الأراضى والممتلكات الفلسطينية، ومن ثُم تحقق إسرائيل مصلحتها فى إنهاء وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتهجير عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين دون الاكتراث بوضع هؤلاء البشر.

وتأسيسًا على ما سبق، يتناول التحليل التالي استراتيجية الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل لإعادة توطين الفلسطينيين وتهجيرهم خارج الأراضي الفلسطينية.

مخططات صهيونية:

لم تكُ خطة إسرائيل في اتباع استراتيجية "الاستيطان" وليدة اللحظة، بل بعد نكسة عام 1967م التي نتج عنها احتلال إسرائيل لأجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية، بدأت عملية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية من خلال بناء عدد كبير من المستوطنات للإسرائيليين تحت ضغط من الحركات القومية والدينية الإسرائيلية، ولكن المجتمع الدولي لم يصدر إقرارًا بالموافقة على عملية الاستيطان التي تسعى إسرائيل لترسيخها، حتى صدور القرار رقم 446 عام 1979م والذي يصف المستوطنات بكونها غير شرعية وتعرقل التفاهم بين الأطراف المتنازعة. وعلى الرغم من عدم التأييد الذي لاقته إسرائيل من المجتمع الدولي في ملف الاستيطان، إلا أن أعداد المستوطنين ترتفع يومًا بعد يوم بدعم من مؤسسات الدولة لحركة الاستيطان في الضفة الغربية، وتبع ذلك ارتفاع أعداد المستوطنات في الضفة الغربية حيث تشكيل انتفاضة من الشعب الفلسطيني عام 1987م؛ لمحاولة وضع حد لهذا التوسع الاستيطاني آنذاك.

(*) اتفاقية أوسلو:

وفى عام 1993م، وقع الرئيس الفلسطيني الراحل "ياسر عرفات" مع الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" ورئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق رابين" اتفاقية "أوسلو" التي أنشأت سلطة فلسطينية للمرة الأولى في تاريخ فلسطين، مع تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق:

المنطقة A: شكلت حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، بسيطرة الفلسطينيين أمنيًا وسياسيًا.

المنطقة B: شكلت حوالي 22% من مساحة الضفة الغربية، بسيطرة الفلسطينيين سياسيًا، لكن تحت سيطرة جيش الاحتلال الإسرائيلي أمنيًا.

المنطقة C: شكلت حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية، شريطة سيطرة كاملة من الاحتلال الإسرائيلي، وكانت تلك المنطقة ثرية بالثروات والمعادن، وكان يقطنها عدد كبير من المستوطنين الإسرائيليين.

استمرت عملية التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وفى بداية عام 2019م بات ما يقرب من 700 ألف مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية يقطنون 169 مستوطنة بأكثر من 200 بؤرة استيطانية، حتى أصبحت المستوطنات تشكل تقريبًا نصف

مساحة الضفة الغربية بأكملها آنذاك.

و اتخذ الرئيس الأمريكي حينها "دونالد ترامب"، عددًا من القرارات المعادية للحقوق الفلسطينية، حيث اعترف بالقدس عاصمة للاحتلال الإسرائيلي، مع نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية للقدس، ووقف الدعم المالي المقدم للفلسطينيين. وبدأت "صفقة القرن" التي دعمت فكرة الاستيطان الإسرائيلي مع ضم مستوطنات الضفة الغربية، وفي تقرير أصدرته منظمة التحرير الفلسطينية أكد على أن الاستيطان في محيط القدس المحتلة بلغ إلى مستويات قياسية منذ فوز الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مقارنة بالأعوام العشرين الأخيرة.

أما في عهد الرئيس الأمريكي الحالي "جو بايدن"، رفضت الإدارة الأمريكية فكرة العنف الاستيطانى ضد المدنيين الفلسطينيين، وأكدت أن "الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاتخاذ إجراءاتها الخاصة، بما في ذلك فرض حظر على إصدار تأشيرات للمتطرفين الذين يهاجمون المدنيين في الضفة الغربية".

(*) المؤتمر الاستيطاني بعنوان "التحضير الفعلي للاستيطان في قطاع غزة"

خلال الأسبوع الأول من ديسمبر 2023، تم تنظيم مؤتمر استيطاني من أجل إعادة فكرة الاستيطان مرة أخرى خاصَّة مع تصاعُد وتيرة الحرب في قطاع غزة، وقد حضر هذا المؤتمر 150 مشاركًا إلى قاعة الاجتماعات في مستوطنة "جفعات واشنطن" –وهي مستوطنة دينية تقع وسط فلسطين المحتلة- ينتمون إلى 15 منظمة استيطانية، من بينهم حركة شباب آريئيل، والائتلاف المكون من عدد من المنظمات اليمينية المتطرفة، الذي

تقوده حركة "نحالا" الاستيطانية. وتم الخروج من المؤتمر بعدة نتائج ممثلة في: إعادة العمل من أجل عودة مستوطنات "غوش قطيف" باعتبار أن تلك المستوطنات تم تفكيكها منذ عام 2005، والتركيز على استيطان العائلات اليهودية داخل المستوطنات العسكرية المنشأة في قطاع غزة على غرار ما حدث في الضفة الغربية، والتركيز مع الشباب اليهودي من أجل استيطانهم في قطاع غزة حتى يتسنى لهم العيش دائمًا في غزة دون مواجهة أية تحديات، وتم التأكيد على أهمية الوجود العسكري الصهيوني في غزة لاسترجاع المستوطنين إلى مستوطنة "سديروت" شمال قطاع غزة خاصَّة أن هناك يقين بأن الأمن (الإسرائيلي) لن يتحقق إلا بإقامة مستوطنات يقطنها الإسرائيليون.

التوسع الاستيطاني فى الأراضي الفلسطينية:

تحاول إسرائيل توظيف فكرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وسيطرة المستوطنين في الضفة الغربية، خاصَّة أن إسرائيل أبقت الضفة الغربية مغلقة منذ السابع من أكتوبر في العام الجاري، وفرضت عددًا من القيود على الحركة بين مدنها، مع شن حملة مكثفة من الاعتقالات للمدنيين المتواجدين في الضفة الغربية، فتم احتجاز ما يقرب من 1700 فلسطيني. فمن أجل توظيف فكرة "الاستيطان"، قامت إسرائيل بوضع خطط تعينها على تنفيذ الفكرة، وتتمثل في:

(*) إقامة المزارع الطلائعية:

لا يمكن إغفال حقيقة أن رغبة قوات الاحتلال في إحلال الإسرائيليين مكان الشعب الفلسطيني تزداد يومًا بعد يوم، ولا سيما خلال عملية "طوفان الأقصى" والانتهاكات الإسرائيلية العنيفة على الأهالي في قطاع غزة، حيث صرحت القيادة الرسمية للمستوطنين بسعيها من أجل استغلال انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية؛ لإقامة "المزارع الطلائعية" التي تُعد بمثابة بؤر استيطانية زراعية تستخدمها إسرائيل من أجل ترسيخ قدميها في الأراضي الفلسطينية.

منذ الحرب على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023م، صرحت جمعية "كيرم نبوت" أن المستوطنون الإسرائيليون أقاموا حتى الآن ما يقرب من 62 مزرعة استيطانية أقيم بعضها بشكل قانوني والبعض الآخر غير قانوني. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بات استخدام المستوطنين الإسرائيليين للثروات الاقتصادية بمثابة حق مكتسب. ويتم استغلال الأراضي في الضفة الغربية من خلال قيام المستوطنين باستخدام العنف ضد الفلسطينيين والسيطرة على مناطق الزراعة في الضفة الغربية، وطرد أصحاب الأرض والاستيطان بدلًا منهم في الضفة.

(*) استخدام مواقع التواصل الاجتماعي

ومن أجل استغلال الأراضي الفلسطينية، يقوم المستوطنون الإسرائيليون بمحاولة اتباع أساليب واقعية وافتراضية؛ من أجل السيطرة وبسط النفوذ في قطاع غزة والضفة الغربية. لذلك، أطلق المستوطنون قناة على تطبيق "تيليجرام" تُسَمَى "صيادو النازيين"، وتعمل تلك القناة على جمع الصور والأسماء وعناوين منازل لعدد من الناشطين الفلسطينيين في الضفة الغربية تحديدًا، وكذلك الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، بما في ذلك الصحفيين والفنانين والزعماء الدينيين، وتحمل صورًا للأفراد تهديدًا بإطلاق النار؛ من أجل احتلال منازلهم وإقامة مستوطنات على أنقاض ممتلكاتهم، ولا يكترثون لمعاناة هؤلاء المواطنون الفلسطينيون الذين يتشردون ويهاجرون أوطانهم.

آليات توظيف الاستيطان في الضفة الغربية:

إن الحرب على غزة عمقت فكرة الاستيطان بإعادة توطين المدنيين الإسرائيليين في الأراضي

الفلسطينية، حيث استهدف عدد كبير من الإسرائيليين المناطق الخالية التي قصفها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة كما هو الحال في مستوطنة إسرائيلية تقع في شمال محافظة طولكرم بالضفة الغربية تسمى مستوطنة "حومش"، فارتفع عدد هجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين في الضفة الغربية في الوقت الذي يتركز فيه الاحتلال الإسرائيلي على إبادة قطاع غزة. فارتفعت الأصوات الإسرائيلية من أجل العودة إلى بلوك من 17 مستوطنة إسرائيلية في جنوب قطاع غزة يدعى "غوش قطيف" حيث تم تشكيل ائتلاف من المنظمات التي تهدف لعودة الاستيطان الإسرائيلي بالتنسيق مع الحكومة والجيش الإسرائيلي، وتم عقد لقاءات من قِبَل رؤساء المنظمات الاستيطانية مصرحًة بأنه "حيثما وجد الاستيطان، يتوفر الأمن". وبالتالي يتم توظيف الاستيطان من خلال الأدوات التالية: ومنذ بدء الحرب في قطاع غزة، تم إجبار نحو 1000 فلسطيني من مغادرة منازلهم في الضفة الغربية، وما لا يقل عن 98 أسرة يبلغ عدد أفرادها 800 نسمة.

وبالنسبة للتجمعات الفلسطينية، تم مغادرة حوالي 450 شخصًا من منازلهم. فيتضح أن عنف المستوطنين يخدم مصالح دولة الاحتلال، خاصًة أن الحكومة الحالية تسعى بشكل واضح وصريح لضم الضفة الغربية لأراضيها، إذ قتلت قوات الاحتلال والمستوطنون قرابة 495 فلسطينيًا في الضفة الغربية منذ بداية عام 2023م وحتى منتصف ديسمبر، من بينهم، 295 شخصًا منذ 7 أكتوبر منهم 76 طفلاً وامرأة. وبالتالى نلاحظ كم الهجمات من المستوطنين على المدنيين الفلسطينين، وأن الهجمات الاستيطانية تعيق طريق حل القضية الفلسطينية.

(*) تسليح المستوطنين

صعّد المستوطنون الإسرائيليون جرائمهم ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، خاصة خلال موسم قطف الزيتون. وشملت هذه الهجمات الاعتداء الجسدي على الفلسطينيين، وإطلاق النار عليهم وقتلهم، واستهداف الممتلكات الفلسطينية وإلحاق الضرر بها، ومنع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية. وتلعب قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل منهجي

دورًا رئيسيًا في تشجيع عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين. وبالإضافة إلى غياب المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، بما في ذلك القتل والحرق العمد، فقد تم تعزيزهم مؤخرًا بقرارات توزيع المزيد من الأسلحة من قبل سلطات الاحتلال. منذ 7 أكتوبر 2023، حيث تم تقديم أكثر من 260,000 طلب إسرائيلي للحصول على تصاريح للأسلحة النارية، وغالبًا ما تُستخدم هذه الأسلحة النارية نفسها لقتل الفلسطينيين مع الإفلات من العقاب. فنلاحظ تزايد الإقبال على مراكز التدريب على استخدام السلاح، وحصل الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين على سلاح لأول مرة. وقام وزير الأمن القومي إيتمار بن جفير بتوزيع أسلحة على سكان مدينة عسقلان جنوب الأراضي المحتلة، كما أمر بتسهيل الحصول على تراخيص الأسلحة للمواطنين العاديين، مما يدل على تقديم تساهيل للحصول على الأسلحة لردع المدنيين الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان.

ويمارس المستوطنون الضغوط، وخاصة على التجمعات البدوية والرعوية، من أجل تهجيرهم قسرًا من منازلهم.

ومن بين وسائل الترهيب والتهديد التي يستخدمونها هي سرقة ماشية العائلات. إضافة إلى ذلك، تساهم قوات الاحتلال الإسرائيلي في خلق حالة من الخوف والترهيب لدى الأسر الفلسطينية. على سبيل المثال، بعد اقتحام قرية حزما، شمال القدس، ألقت قوات الاحتلال ساقًا صناعية كتب عليها باللغة العربية "من لعب بالسيف قطعت ساقه"، وتشمل أساليب الترهيب الأخرى توزيع المنشورات التي تأمر سكان الضفة الغربية بالمغادرة إلى الأردن، وقد وثق عدد كبير من المنظمات عدة حالات من هذا الترهيب.

إقامة مشروعات لتوسع الاستيطان

ذكرت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" في ديسمبر 2023، أن لجنة التخطيط لمنطقة القدس وافقت على خطة لبناء "حي يهودي جديد يقع جزئيًا في القدس الشرقية". وتتضمن الخطط بناء أكثر من 1700 منزل جديد للمستوطنين الإسرائيليين. ويعيش بالفعل حوالي 200 ألف إسرائيلي في المستوطنات

(*) مشروع شركة "أشوش" الإسرائيلية

دعمت الحكومة الأمريكية فكرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بتقديم مبلغ مالي يُقدَر حتى الآن بقيمة 35 مليون دولار؛ لإقامة مشروع متعلق بأعمال البناء بالاشتراك بين شركتين أمريكية وإسرائيلية، مع إنشاء عدد من المستوطنات غير القانونية. فكان من ضمن تلك المستوطنات مستوطنة "ليشم" التي تمثلها منظمة إسرائيلية تراقب سياسة الأراضي الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولديها عداء كبير جدًا مع القرى الفلسطينية وتسعى جاهدة لإحلال المستوطنين الإسرائيلين محل الشعب الفلسطيني. ويصف الموقع الإلكتروني لشركة "أشوش" الإسرائيلية عملها في ليشيم بأنه يشتمل على أعمال حفر واسعة النطاق، بما في ذلك تفجيرات خاضعة للرقابة، إلى جانب أعمال البنية التحتية للبناء الجديد.

(*) مشروع تركة "هارى زهاف" الإسرائيلية

كما أعلنت الشركة العقارية الإسرائيلية "هاري زهاف" عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية، ونشرت الشركة

مخططات لبناء فيلات مرسومة على صورة تظهر مبانٍ مدمرة في غزة، العديد من موظفي الشركة بدأوا باستصلاح الأراضي وإزالة القمامة وطرد المتسللين، ويقصد بذلك طرد أصحاب الأرض الفلسطينيين. ولذلك، قامت الشركة بعرض قطع أرض للبيع المسبق على خريطة غزة وقسمتها إلى مناطق تحمل أسماء مستوطنات "غوش قطيف" التي تم إخلاؤها سابقًا في أعقاب الانسحاب مثل "نفيه قطيف" و"نيتساريم الجديدة".

ومن جهة أخرى، ووفق مصادر رسمية للإعلام العبرى، تم الكشف عن أن هناك قرابة 15 منظمة إسرائيلية بدأت التجهيز لمشاريع "الاستيطان في غزة" في حال تمكن الجيش الإسرائيلي من بسط سيطرته على قطاع غزة، فيما فتحت شركة إسرائيلية للمقاولات والتسويق العقاري باب الحجز لوحدات سكنية فيه.

بُناءًا على ذلك، يمكن القول إن الوضع فى فلسطين مأساوى في ظل مساعي تهجير الفلسطينيين وإحلال المستوطنين الإسرائيلين في الأراضي المحتلة من خلال تخصيص مبالغ مالية وتسليح، مصحوبين بدعم أمريكي؛ لإقامة مستوطنات يقطنها الإسرائيليون. ويعيش أكثر من 700 ألف إسرائيلي في مستوطنات غير قانونية في أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، وقد تم بناء معظمها إما كليًا أو جزئيًا على أراضٍ فلسطينية خاصة.

لذلك، فقضية الاستيطان الإسرائيلي باتت لن تُعالَج إلا بتدَخُل صريح من المجتمع الدولى ومؤسساته، وهذا الدور لن يتم بتقاعس المجتمع الدولي؛ لأن التقاعس سيؤدي بالقضية الفلسطينية، خاصَة مع ارتفاع حصيلة المشروعات الاستثمارية العقارية المخططة لإقامة منازل تأوي المستوطنين الإسرائيليين على أنقاض الأرض الفلسطينية خصيصًا فى الضفة.

ولا نغفل الغرض الأساسي للحركة الصهيونية المتمثل فى إحداث انقلاب ديموغرافى لتأمين المستوطنين الإسرائيليين على حساب الشعب الفلسطيني.

مفاهيم اللجوء والنزوح

ريهام السماحي - سارة صبري

النزوح	الخروج القسري لشخص من منزله أو وطنه في الغالب نتيجة لنزاع مسلح أو لكارثة طبيعية.
النازحون داخليًا	الأفراد أو مجموعات الأفراد الذين أكرِهوا على الهرب أو على ترك منازلهم وأماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة للنزاعات المسلحة أو حالات العنف المتفشي أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو من فعل البشر، أو سعيًا منهم لتجنب آثارها، من دون أن يعبروا الحدود المعترف بها للدولة.
الهجرة النظامية	الهجرة من دولة إلى أخرى والتي تحصل من خلال القنوات المعترف والمسموح بها قانونيًا.
الهجرة غير النظامية	حركة انتقال تحصل خارج إطار المعايير القانونية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. لا تعريف واضح متفق عليه دولياً للهجرة غير النظامية؛ فمن منظور بلدان المقصد، هي عبارة عن دخول البلد أو الإقامة فيه أو العمل من دون الحصول على الإذن اللازم أو حيازة الوثائق المطلوبة بموجب قوانين الهجرة. أما من منظور بلدان المنشأ، فتعتبر الهجرة غير نظامية في الحالات التي يعبر فيها شخص ما الحدود الدولية من دون جواز سفر أو وثيقة سفر صالحة أو لا يستوفي الشروط الإدارية اللازمة لمغادرة البلد. ويقضي الاتجاه السائد بحصر استخدام مصطلح "الهجرة غير الشرعية" بقضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص.
الهجرة القسرية	حركة هجرة يتوفر فيها عنصر الضغط والإجبار، بما في ذلك التهديد الذي يطال الحياة وسبل العيش، سواء كانت الأسباب طبيعية أم من صنع الإنسان.
اللجوء	شكل من أشكال الحماية تمنحه الدولة على أراضيها استنادًا إلى مبدأ عدم الإعادة القسرية وحقوق اللاجئين المعترف بها دوليًا ووطنيًا. يمنح اللجوء للشخص غير القادر على نيل الحماية في البلد الذي يحمل جنسيته، أو الذي يقيم فيه خوفًا من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق، والديانة، والجنسية والانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو رأي سياسي.

حق العودة	هو واحد من أقدم الحقوق في الشرعة الدولية وقد نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (13)، كما يرد في نص القرار الأممي (194) لسنة 1948، بشأن "وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وكذلك عن كل فقدان أو خسارة أو ضرر للممتلكات بحيث يعود الشيء إلى أصله وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدالة، بحيث يعوّض عن ذلك الفقدان أو الخسارة أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة".
العودة القسرية	العودة الإجبارية للفرد إلى بلد المنشأ، أو بلد العبور أو بلد ثالث بفعل إجراء إداري أو قضائي.
إعادة التوطين	إعادة نقل الأشخاص اللاجئين والنازحين داخليًا إلى منطقة جغرافية وبيئة أخرى تكون عادة في بلد ثالث ودمجهم فيها. وفيما يخص اللاجئين، هو عبارة عن عملية نقل هؤلاء من البلد حيث التمسوا اللجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم على أراضيها. ويُمنح اللاجئون عادة حق اللجوء أو أشكالًا أخرى من حقوق الإقامة الطويلة الأمد، ويحظون في العديد من الحالات بفرصة الحصول على الجنسية.
إعادة الدمج	إعادة ضم أو انضمام شخص إلى مجموعة أو مسار معين، مثل حالة مهاجر يتم ضمه إلى مجتمع بلده الأصلي أو محل إقامته المعتاد.
القانون الدولي الإنساني:	مجموعة من القواعد التي ترمي إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لدوافع إنسانية. ويحمي هذا القانون الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة أو بشكل فعال في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة فيها مباشرة أو بشكل فعال، كما أنه يفرض قيودًا على وسائل الحرب وأساليبها. ويُعرَف القانون الدولي الإنساني أيضًا "بقانون الحرب" أو "قانون النزاعات المسلحة"
القانون الدولي لحقوق الإنسان	هو منظومة من القواعد الدولية المصممة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، وهذه الحقوق الطبيعية للبشر كافة بصرف النظر عن نوع جنسهم أو أصلهم القومي أو العرقي أو لونهم أو ديانتهم أو لغاتهم، وهي حقوق مترابطة ومتداخلة وغير قابلة للتجزئة، وغالبًا ما ينص عليها ويكفلها القانون في شكل المعاهدات والقانون الدولي العرفي. ويحدد القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات الدول بالتصرف بطرق معينة أو بالإحجام عن اتخاذ إجراءات معينة من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد والجماعات.

المصدر: الإسكوا، المنظمة الدولية للهجرة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المفوضية السامية لحقوق الإنسان

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز رع للدراسات الاستراتيجية ٢٠٢٣

رقم الإيداع : 19036 / 2023م